

## أسعار الموزعين

Algeria	S. 1	Lebanon	L.L. 1000
Austria	AS 26	Libya	L. Din. 0.75
Bahrain	B.D. 250	Mexico	DM 6
Belgium	BF 50	Oman	Oman 500
Cyprus	CE 1	Palestine	S. 1
Egypt	EGP 1	Qatar	Rub. 1
France	FF 5	Saudi Arabia	R. 3
Germany	DM 2.5	Spain	Ps. 225
Greece	DR 400	Switzerland	Sfr. 1
Iraq	S. 1	Syria	L.S. 15
Ireland	IRL 1	Tunisia	M. 600
Italy	L. 3000	U.A.E.	Dh. 3
Jordan	J.D. 200	UK	£ 1
Kuwait	K.D. 200	USA	\$ 2

## واشنطن تطالب بتسليمها النائب شمس للإدلاء بمعلومات تورط جهات إسرائيلية في تجارة المخدرات اللبنانية!

● سادسا، كيفية قيام تجار المخدرات في لبنان بتبشيع الأموال اللبنانية، مع عدم اشتداد أن يكون هناك نوع من «التبشيع الإسرائيلي» عبر لبنان أيضا.

● سابعا، ورد في التقرير أن الشخصيات المتورطة بتجارة المخدرات قامت بتأسيس شركات تجارية، «ومعها أو غامضة» أو محلات لبيع التحف والجوهرات، أو مطاعم وفنادق وشراء منازل وقصور في مناطق سياحية في اسبانيا وفرنسا وإيطاليا وغيرها.

● ثامنا، لدى الشخصيات المتورطة حسابات مصرفية سرية في سويسرا وقبرص.

● تاسعا، هناك شخصيات متورطة بالمخدرات اشترت مزارع شاسعة في كندا وأستراليا والأرجنتين.

● وأشار التقرير إلى الدور السوري في الموضوع متوغلا بالتعاين الذي لفته السلطات الأمريكية من السلطات السورية، وجاء فيه: «إن القيادة السورية ساعدت كثيرا في إنتاج العملة الأمريكية ضد زراعة المخدرات في لبنان».

● ويأتي هذا التقرير الأخير مخالفا في مضمونه لتقرير سابقة زعمت أن هناك جهات سورية كانت ضالعة في تجارة المخدرات اللبنانية أو أنها كانت تغض النظر عنها.

المهيرة من لبنان إلى إسرائيل بما بين خمسة وستة أطنان سنويا.

ويشير التقرير إلى أن هذه المعلومات ضمنت في تقرير سوري آخر رفع إلى «وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية» حول «مضيفة المخدرات في لبنان والشرق الأوسط» يحتوي على جملة من النقاط الحساسة، منها تسع نقاط بالغة الأهمية، هي:

● أولا، هناك علاقات مميزة ما بين شبكة المخدرات اللبنانية والمافيا الروسية، وذلك نظرا إلى فاعلية الأخيرة في أسواق روسيا والدول التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي السابق.

● ثانيا، كشف القاب عن أسماء لبنانية وغير لبنانية عديدة تشارك في تجارة المخدرات.

● ثالثا، كشف القاب عن شخصيات سياسية وعسكرية ومنعينة من أحزاب وطوائف دينية لبنانية تستفيد من هذه التجارة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

● رابعا، يقدم التقرير معلومات مفصلة عن أدوار الرموز المذكورة وهيكلية تنظيم الشبكات وعلاقاتها الخارجية.

● خامسا، قدر التقرير عائدات تجارة المخدرات في لبنان بأربعة مليارات من الدولار (أي مضافات العائدات الإسرائيلية).

الليبارين من الدولارات.

ويبدو من مضمون التقرير أن رئيس الوزراء الإسرائيلي قد اختار ثالوثا وهو «استعمال الجينات النباتية لتدمير الحشيش» لأن هذا الخيار لا يترك تعقيدات إقليمية فالسيناريو الأول يقضي بأن تقوم القوات الإسرائيلية بعملية التدمير، والسيناريو الثاني يقضي باستخدام تقنيات الحرب البيكتيرية، وقد رفضها رابين كإلزام، لأن الأول من شأنه أن يعرض العملية السلمية مع سوريا ولبنان للخطر، ولأن الثاني، أي استخدام تقنيات الحرب البيكتيرية، من شأنه أن يوقع الضرر بالزراعة الإسرائيلية.

ولذا، كما جاء في التقرير، وافق رئيس وزراء إسرائيل على السيناريو الثالث.

ويشير التقرير إلى أن رابين قد بعث بتقرير البوليس الإسرائيلي إلى إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية، التي استجبت بدورها بالسيناريو الثالث، كما أن وزارة الزراعة الإسرائيلية تريد شراء هذه الحشيش لاستخدامها في إنتاج مزروعات الحشيش وغيره من المخدرات في أنحاء عديدة من العالم.

ويستدل من التقرير المشار إليه على أن البوليس الإسرائيلي يقف مع مجرمي المخدرات

أشار تقرير ديبلوماسي سري، اطلعت عليه «الميزان» على جانب منه، إلى أن السلطات الأمريكية طالبت الحكومة اللبنانية بعدم إغلاق ملف المخدرات في لبنان، وأردت أن يصر إلى ربط الموضوع بعملية السلام في المنطقة وطرحة للبحث كجزء مستقل في مفاوضات متعددة الأطراف عندما يحين وقته، وجاء في التقرير أيضا، أن واشنطن ترى إمكانية استبعاد النائب اللبناني يحيى شمس الموقوف في سجن رومية إلى الولايات المتحدة، للإدلاء بشهادته ومعلومات حول تجارة المخدرات في لبنان.

ويبدو أن التقرير المشار إليه يستند إلى تقرير استخباري آخر يتعلق بالجناب الإسرائيلي من تجارة المخدرات اللبنانية، ويتضمن خطة إسرائيلية «لتدمير ما تبقى من زراعة وصناعة المخدرات في لبنان، وذلك لتورط العديد من الإسرائيليين في تجارة هذه المادة» ويشير التقرير الاستخباري الآخر إلى أن البوليس الإسرائيلي قد قدم تقريراً إلى رئيس الوزراء اسحق رابين حول الموضوع وحول طرق مكافحته، ويتضمن «ثلاثة سيناريوهات عسكرية لتدمير ما تبقى من حقول الحشيش في لبنان» مقدراً أن هذه التجارة عبر إسرائيل لا يقل مردودها عن

### سلاح النفط والمقاطعة الاقتصادية

في هذه الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الأيام، بما كانت تحارب العرب لتفكيكهم أو لتفكيكهم فيه في سابق العهد والأوان، وهي تفعل ذلك بدفع وتشجيع من إسرائيل والقوى الموالية لها في أمريكا.

إن الولايات المتحدة تشهر اليوم سلاح النفط وسلاح المقاطعة الاقتصادية في وجه دول مستقلة ذات سيادة لا تروق لها سياساتها، ومن بينها دول عربية كالعراق وليبيا ولبنان. ونحن نعلم لبنان في هذا السياق لأن القرار الرسمي الأمريكي بحظر سفر الأميركيين (وإسرائيليين) شركاتهم واستثماراتهم إلى بيروت، وهو نوع من المقاطعة على الرغم من أن الحكومة الحزبية القائمة هناك هي حكومة «أميركية» قديماً وقليلاً ومصالح وتوجهات.

ولم نرسل الولايات المتحدة سياسة كانت في الماضي تتبدد بالقاتلين بها وتعطوهم خارجين عن المبادئ العالمية السائدة وعلى رأسها حرية التجارة، محببة بذلك، وعلى أساسه الدول العربية التي قررت في مطلع السبعينات قطع الإمدادات النفطية عن الدول المؤيدة لإسرائيل، ومنها في المقدمة المملكة العربية السعودية، كما أنها ما زالت إلى اليوم تطالب الدول العربية بإلغاء مقاطعتها لإسرائيل، مع أن دولاً عربية عديدة قد ألغت الدرجة الثانية من هذه المقاطعة، أي مقاطعة الشركات الأجنبية التي تتعامل مع إسرائيل.

فكيف تسمح الولايات المتحدة لنفسها بالضغط على الدول العربية لإلغاء مقاطعتها لإسرائيل، وهي تمارس الضغوط على دول عديدة في العالم، ومنها دول حليفة لها، بفرض المقاطعة الاقتصادية على إيران؟ إنها أوضاع، وربما أوضاع، مقارعة في التاريخ، لكن هذه المقارعة ليست بغير تفسير.

ونفسها أن الولايات المتحدة تفعل ما تريد إسرائيل، فالغالب المقاطعة العربية هو مصلحة إسرائيل، وفرض المقاطعة على إيران والعراق وليبيا ولبنان لمصلحة إسرائيل أيضاً.

والذين أقاموا القمامة عندما حاول العرب إشهار سلاح النفط بسبب القاييد الأمريكية المطلق للعنوان الإسرائيلي، ومنهم عدد لا بأس به من العرب الذين قالوا بعدم جدوى زج النفط والاقتصاد في السياسة، لا بد من مطالبتهم بوضع القرار الأمريكي بإشهار سلاح النفط ضد إيران، أولاً بمنع شركة «كونوكو» الأمريكية من التعاقد مع الإيرانيين، وثانياً بمنع الشركات الأمريكية من استيراد النفط الإيراني (وهي تأخذ ربع منتوجاتها على الأقل من إيران)، وفي إطاره الصحيح، أي في الإطار الإسرائيلي الذي يضع فيه حكام أمريكا مصلحة إسرائيل فوق مصلحة بلادهم.

لكن هناك مقارعة عربية توازي المقارعة الأمريكية، وهي أن هناك دولاً عربية تسير في طريق إلغاء المقاطعة لإسرائيل بينما تفرض المقاطعة على دول عربية شقيقة كالعراق وليبيا، وفي الحالتين استجابة لضغط الأمريكي.

وقد فعلت المملكة العربية السعودية حسناً في الأونة الأخيرة عندما سمحت لطائرة الحجاج الليرة بالقدوم إليها خرباً لقراء المقاطعة الذي ترعاه واشنطن، بل أن ما فعلته السعودية من هذه الحجة يعتبر بادرة منطقية جديرة بأن يقتدى بها الآخرون لتوسيع نطاقها وجعلها منتفلاً لسياسة عربية جديدة تتعامل مع العالم الخارجي على أساس التقاطع والمعاملة بالمثل.

والأفان بعض الدول العربية سوف يبقى أسير سياسة قائمة على مصلحة الآخرين ضد المصلحة الذاتية، والأعلى من ذلك مصلحة تكون مصلحة الآخرين هي قطع صلاح إسرائيل.

فالساسة الوافعية في هذا الوقت بالذات هي في التعاون العربي لكف الحظر عن العراق وليبيا، وفي تشجيع إيران والعراق على التعاون المشترك. أتمت سياسة الإدارة الأمريكية في الإحتواء المزدوج للعراق وإيران.

«الميزان»

### شركات النفط تعمل على إنزال السعودية إلى المرتبة الثانية

## تحضير العراق للدور النفطي الأول في القرن المقبل



صدام حسين وذلك عهد  
صمود وهبوط

تتراجع شركات النفط العالمية بصورة مباشرة أو بالواسطة على تامين عقود نفطية في العراق، وذلك في إطار خريطة نفطية مرتبة لتشرق الأوساط يعتقد الشركات العالمية أن العراق سوف يكون فيها اللاعب الأول خلال النصف الأول من القرن المقبل على غرار الدور الذي لعبته المملكة العربية السعودية في النصف الثاني من القرن الحالي.

ومع أن الشركات النفطية ما زالت تتوقع أن تبقى المنطقة النفطية العربية منتجة مضطربة إلى أمد طويل نظراً إلى أن معظم الدول النفطية المجاورة في المنطقة لها نزاعات حدودية مع بعضها البعض، فهي ترى أنه بالإمكان التعاضد مع الاضطراب من غير أن تؤثر الأوضاع السياسية والعسكرية على العمليات النفطية إلا في إطار مخاطر محدودة ومؤقتة.

ويستند بعض الشركات إلى تقرير أعدته «الوكالة الأمريكية للحد من التسلسل ونزع السلاح» صدر في عام ١٩٩٠ ومؤهله أن وجود النفط في المنطقة هو من عوامل الاضطراب وتلويح النزاعات الحدودية. ويتوقع التقرير المشار إليه، بالتالي، أن تبقى منطقة الشرق الأوسط في القرن المقبل موضع نزاعات عنيفة على موارد الطاقة، ليس فقط لأنها تضم ثلثي الاحتياطي النفطي الثابت في العالم بل بسبب المشكلات السياسية المزمنة التي تقبل «الوكالة الأمريكية» في تقريرها، أن السبعينات أنفق على سباق التسلح، حتى أن حسب المناطق الجغرافية، يضع الشرق الأوسط في مقدمة هذه المناطق، بل أن الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط يشكل أعلى نسبة في العالم من النفقات العسكرية للحكومات المركزية.

وهوارة الشركات التي التركيز على العراق مرربما إلى جملة من الأسباب، أهمها، كما قال مسؤول في إحدى الشركات النفطية، «أن العراق كان أكبر احتياطي للنفط في العالم وكان في العراق لا في المملكة العربية السعودية كما هو الاعتقاد السائد حتى الآن».

قد تقلت حريصة «دول ستريت جورنال» الأمريكية عن هذا المسؤول قوله لنفوسها في الشرق الأوسط في بغداد: «هذه أكبر دولة نفطية في العالم رها آناً في وسعها» بل إن بعض المسؤولين النفطيين الغربيين وصف العراق النفطي بعبارة «مدمية» بقوله: «العراق اليوم هو أول الدول الحامل بالنفط وأن الغربيين مطبقين على مساعدة عروهم في حرب الخليج لتوليد هذا النفط».

وتأتي الشركات الأمريكية في طليعة هؤلاء المتلهفين وإن كانت لا تنقص عن ذلك الآن بسبب الحظر، لكن المسؤولين في الشركات الأمريكية قللوا من شأن تسعير الشركات الأخرى ومكان اعتماد في أوساط الشركات الأمريكية أنها قد دخلت إلى العراق متأكدة، وإنها حتى لو دخلت

من يعتقد أنها لا توجد ما يقدمه العراق. وقال كريستوف دو مارجرير الرئيس التنفيذي لشركة «توتال» «الأمم المتحدة هذا بلد مليء بالنفط فالدول هناك شركات نفطية غير راعية في ذلك، فالمنافسة لها أن تغير نوع عملها».

ومن الإغراءات الطبيعية التي يقصدها العراق للشركات أنه يضم حسب التقديرات الحالية (باعتبارها المناطق العربية غير المستكشفة) احتياطياً تقدر ١١٢ مليار برميل، أي ١١ في المائة من الاحتياطي العالمي فضلاً عن أن كلفة التنقيب والإنتاج فيه هي أقل كلفة في العالم، حيث كلفة إنتاج البرميل الواحد هي أقل من دولار.

وباختصار، يقول مسؤول في شركة نفط بريطانية حضر مؤتمراً للطاقة الذي عقد في بغداد في الشهر الماضي: «إن وعد النفط العراقي».

متوالة، الفرنسية وأجابه، الإيطالية قد أصبحت أكثر حريصين للنفط في العالم.

ويبدو، كما تقول مصادر الشركات، أن الإغراءات التي تقدمها الحكومة العراقية الآن كثيرة إلى درجة يسيل لها اللعاب، فهي مستعدة لتوسيع عقود إلتزام الإثارة، وهو شيء غير معمول به في بقية الخليج، ومنح حقوق لتطوير حقول كبيرة جديدة، بالإضافة إلى الصعراء الغريبة التي لم يجر استكشافها بعد ويعتقد أنها تستحق حقولاً نفطية ضخمة وقال مستشار نفطي في واشنطن يعمل لحساب شركات أميركية في واشنطن: «إن صدام حسين يعرف أن العراق هو بريطانيا، إن صدام حسين يعرف أن العراق هو الجزائر الكبرى وإن الجميع يريدون حصة أياً».

وتعتقد الشركات الغربية أن الأميركيين هم أكثر الناس لهاها للحصول على الجائزة العراقية، وأنه لا أحد في العالم أو في تلك الشركات ذاتها

أثنا، فستجد أن الشركات الأوروبية قد سبقتها، والفرنانيون بذلك يخشون من أن تؤدي هذه الحالة التي تحول في موازين القوى النفطية العالمية فلتصبح أوروبا مع العراق القوة الأولى وتشرق وقد عبرت جريدة «دول ستريت جورنال» عن هذا الوضع القوي بقولها: «الواقع أن الشركات التي تعوز حقوق تطوير الحقول العراقية ستكون في طريقها لتتحول إلى أقوى الشركات العالمية المنتجة للنفط في القرن المقبل».

وبلغت الجريدة المذكورة عن مسؤول نفطي إسرائيلي قوله: «إن الحكومة الأمريكية سياساتها الرامية لتأمين فرصة جديدة وشهية للشركات غير الأمريكية، وقال هذا المسؤول الذي سبق له أن عمل ربع قرن مع شركة «مويل» الأمريكية: «سوف نستيقظ ذات يوم لنجد مندوبين ومهندسين أن



# قوانين البورصة الجديدة ستمنع الشركات من التلاعب بالأرباح

خلال الحرب لم يحدث تبويض للأموال، إلا أن هناك "محفظة" روسية ويوسفلافية. **يكثر الحديث خلف الكواليس عن إلغاء السرية المصرفية... فما رأيك؟** - لا أرى ذلك، بل هناك محافظة على السرية، ولكن من الممكن أن يحدث تطوير في هذا الميدان. وهذا ما حدث في سويسرا وبلدان أوروبية أخرى...

إسرائيل، فهي تضع بعض القيود المالية على الحياة المصرفية، ومع ذلك علينا أن نكون مستعدين لفترة السلم التي يكثر الحديث عنها وعن آثارها على اقتصاديات دول المنطقة الأخرى. **ماذا عن تبويض الأموال؟** - هناك مراعاة على الأموال، وهناك بحث في القوانين بالنسبة إلى هذا الموضوع. ويرى مدير البورصة الجديد أنه

سيسرع باليرة اللبنانية. وفي نهاية اليوم سنضع قيمة الدولار. وبذلك تكون العلاقة ما بين الريون والسمسار. وبفضل هذه الطريقة نعمل على تعزيز قيمة اليرة اللبنانية. **السلم مع إسرائيل... هل له تأثير بنظرك على الحياة الاقتصادية في لبنان؟** - إن الحياة المصرفية في لبنان تتمتع بحرية غير موجودة في

من المعروف أن العنصر الرئيسي في جميع بورصات العملة هو سيطرة العملة الوطنية للدولة صاحبة البورصة على جعل أعمالها فكيف يمكن معالجة هذا الموضوع في "بورصة بيروت" في ظل عدم وقف التداول بالدولار على الصعيدين العام والخاص؟ - إننا كبورصة لبنانية،

بمقتضى من الخارج. كانت الضرائب في السابق ما بين ٣٠ و ٤٠ في المائة، لذا كان بعض الشركات يعامل التلاعب بالأرباح، أما اليوم، فالضرائب هي بنسبة ١٠ في المائة فقط. ولم تعد تشكل عبئاً. - ستكون هناك قوانين من أجل أن لا يتدنس مشاكل ما بين الزبائن والسماسرة الذين نجد أن يكونوا شركاء وليس أفراداً. - ستكون هناك ضمانات في الصندوق لحل المشاكل إذا ما واجهت شركة ما ذلك. - سنحافظ على المستثمر الصغير ونأخذ عنه. - سيحدث تمويل للشركات والمشاريع من قبل البورصة.

ليس غبريال صحنواي مدير بورصة بيروت الجديد، غريباً عن عالم المال والأعمال. وبالتالي يعرف، ربما أكثر من غيره، ما تحتاج إليه "البورصة" التي كانت ذات زمن المحرك الرئيسي لأسواق المال في العالم العربي، بعد توقف زائد على ١٢ سنة. وهو قام منذ فترة بجهود في بعض دول مجلس التعاون الخليجي وعرج على الأردن وأطلع في تلك الدول على التطور في أسواقها المالية.

"الميزان" حادث غبريال صحنواي وسأله رأي في خطة تصاميم تتعلق بالبورصة التي سيقام إياها في حزيران/ يونيو المقبل.

**معروف أن بورصة بيروت خضعت لحالة جمود طويلة، مما جعلها تختلف عن ركب العمل في حقلها قياساً إلى مختلف بورصات العالم، فما هي الرؤية التي ستعتمدها لتدفع "بورصة بيروت" في الخطى التي سيكتسبها من الحقائق في المورصات الأخرى؟ وما هي القوانين الجديدة التي ستقضيها؟**

- مع أن بورصة بيروت توقفت عن العمل لمدة تزيد على ١٢ سنة، إلا أن حرية التداول وبحرية تحويل العملة من الخارج إلى لبنان وبالعكس لم تتأثر بالأوضاع السيئة التي مرت على لبنان. ونحن الآن نناقش قوانين وترتيبات جديدة في بورصة بيروت وهي:

- ١- لقد كانت البورصة والغاصة على اليد، وبمستحبات بوساطة الماكينة الإلكترونية.
- ٢- التخصيص كثيراً على حسابات الشركات وعلى التعامل مع السماسرة (الوسطاء)، إذ أنه أصبح هناك اليوم تنظيم لمهنة لتفكيك الحسابات. وأصبح للشركات الحق في إعادة تكوين الموجودات، كما أننا مستعدين

## جمعية المصارف: حجم الدين العام ٦,٤ مليار دولار

الفعلي من الإهدار الذي يشكو منه أكثر من مسؤول، وأشارت الجمعية إلى استمرار شكوى القطاعات الاقتصادية من كثرة المعاملات الإدارية ومن أزمة السير الخائفة، هو ما يشكل إهداراً في الوقت والمال.

وقالت "أن هناك مقترحات أخرى تقدم لخفض عجز الموازنة وزيادة الإيرادات العامة، مثل اعتماد التخصيص في شكل مدروس وبمرواج في بعض المرافق العامة، وإفادة الدولة من بعض العقارات التي تملكها، وإعادة النظر في حجم المشاريع والإكتفاء بالأولويات لأن فاتورة الإنشاء كبيرة جداً. أما تمويل الدين العام الداخلي، البالغ ٩٢٤٤,٦ مليار ليرة في نهاية

أرقام جمعية المصارف حول الدين العام الإجمالي الفعلي تشير إلى أنها قاربت ١٠,٥٤٢ مليار ليرة لبنانية (٦,٤ مليار دولار) حتى نهاية شباط/فبراير الماضي.

وهذه الأرقام تشكل ٨٧,٧ في المائة من الإجمالي، أي ما قيمته ٩٢٤٤,٦ مليار ليرة في مقابل ١,٢ في المائة للدين الخارجي وما قيمته ١٢٩٧,٤ مليار ليرة لبنانية.

في آذار/مارس الماضي، "أن أرقام إجمالي الموازنة الجمعية للمصارف التجارية ارتفعت من ٢٤٥٨٧ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ إلى ٢٤٩١٩ مليار ليرة نهاية شباط/فبراير ١٩٩٥ محققة زيادة قيمتها ٣٣٢ مليار ليرة ونسبتها ١,٣ في المائة. وارتفعت أرقام الموازنة

مقومة بالدولار من ١٤٩٦٥ مليوناً إلى ١٥٢٠٢ ملايين في الفترة نفسها. وفي تفصيل الدين العام، تقول جمعية المصارف أن وديان القطاع العام تراجعت من ٣٣٨,٤ مليار ليرة نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ إلى ٣٠٧,٧ مليار ليرة في نهاية شباط/فبراير لأن الدولة استعملت وديانها لدى الجهاز المصرفي، المنقبة من فوائض سابقة في الإكتتابات في سندات الخزينة لتمويل عجزها الشهري عندما بدأت الإكتتابات تسجل عجزاً، أي منذ مطلع كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ لغاية آخر شباط/فبراير ١٩٩٥.

لبنان ٢٠,٣ في المائة للجمهور والمؤسسات العامة والمالية. وأشارت إلى أن "سندات المجهور تتضمن السندات المكتتب بها من غير المقيمين باليرة اللبنانية، أما الدين الخارجي والبالغ ١٢٩٧,٤ مليار ليرة في نهاية شباط/فبراير ١٩٩٥ فقصده فروض من مؤسسات تمويلية عالمية بقيمة ٢٧٩,٣ مليار ليرة، وفروض من حكومات أجنبية بقيمة ١٨٧ مليار ليرة وفروض أخرى بقيمة ٨٢,١ مليار ليرة منها ٤٦ مليون دولار قيمة سندات الخزينة اللبنانية بالدولار الأميركي المصدرة في الأسواق العالية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

وفي النشاط المصرفي عدلت جمعية المصارف سمات عدة تميز بها هذا النشاط وهي: أولاً ارتفاع حجم إجمالي الودائع بمقدار ٢٤١ مليار ليرة وبلغت قيمتها ٢١١٥٢ مليار ليرة، أي ١٢٩,٦ مليون دولار في نهاية شباط/فبراير ١٩٩٥ في مقابل ٢٠٨١٢ مليار ليرة أي ١٢٦٦٧ مليون دولار في نهاية كانون الثاني/يناير، وعزت هذه الزيادة في حجم الودائع إلى التسهيلات الإضافية التي منحتها المصارف للقطاعات الاقتصادية خلال شباط/فبراير وبلغت ٣٣٤ مليار ليرة فيما بقيت التحويلات من الخارج خجولة للشهر

وتمت على ذلك بلغ حجم العجز المالي للخزينة، أو ما يسمى الدين العام الفعلي الصافي، ٨٤٧٦,٢٠ مليار ليرة في نهاية شباط/فبراير في مقابل ٨٨٨٢,٥ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ مسجلاً في الشهر الثاني من السنة زيادة قيمتها ٢٨٨,٨ مليار ليرة ونسبتها ٣,٢ في المائة وتشمل هذه الزيادة الكبيرة في الدين الصافي (الداخلي والخارجي)، والبالغة ٢٨٨,٨ مليار ليرة في شباط/فبراير ١٩٩٥ العجز بين النفقات العامة للحققة خلال الشهر، بما فيها النفقات الاستثمارية، والإيرادات المحصلة من الضرائب والرسوم وغيرها.

وفي رأي جمعية المصارف أن خفض هذا العجز تدريجياً وتحقيق الفوائض الموعودة رهن بمدى التزام الدولة بسياسة تشفيقة صارمة وبالحد

وهنا، أدرك القول، بعد جولاتي في الخليج والأردن، أنني وجدت حماسة كبيرة لـ "بورصة بيروت"، ونحن من جنتنا سنحاول إيجاد بورصة حديثة لاستقطاب الأموال اللبنانية والعربية والأجنبية. ونحاول أن نفتح البورصة في حزيران - يونيو المقبل، وعندنا ستقوم بجهود على المراكز المالية العالية لاستقطاب الأموال،

أما التحويلات فهي لم تغط العجز في الميزان التجاري الذي بلغ معناه الشهري ٣٥ مليون دولار، أن سجل ميزان المدفوعات في الشهرين الأولين من هذه السنة عجزاً بلغ ١٣٥ و ٧٩ مليون دولار.

## رئيس الاتحاد العمالي قاد الحملة على أداء حكومة الحريري:

## السلطة تحجب القروش والقليلة عن موظفيها وتنفق الملايين على البذخ والصفقات المشبوهة

وسال أبو رزق، "أي سياسة هي هذه، لا تتذكر المعطيات المالية إلا عندما يطرح تصحيح محدود لأموال القفاز، فتقوم الصحبة ويغيرج الصراع والتهويد، علماً أن تخصيص ظروف عيش العمال والموظفين في القطاع العام لا يساهي، وبكل تأكيد، الالتزام، إلا جراً بسيطاً من المبالغ الزائدة سمسرات ومفروشات وسفرات وضيافة وزهور، وسائر أبواب الإدارة الذي لا ينتهي أي سياسة هي هذه، لا تجد رداً على المطالب الحققة إلا بطنع الحركة العالية ومحاولة الإعتداء، على وجهتها وتفرير نقابات وإسعاء وهو ما تتعامل معه بمزيد من الوحدة وتضامان هيئات عربية ودولية دانت ممارسة الحكومة ويقلار مشروع حكليقة نقابية، وأعلن رفضنا المطلق لسياسات الدولة الرامية إلى تقسيم الحركة النقابية وتفتتها وشرذمتها، ومحاولة إلباسها لصادرة قرارها المستقل.

وأكد أبو رزق: "إننا لن نسكت بعد اليوم، والحركة النقابية لن نسكت، لن نسمح بل بيسكت، وهذا إيار أيار العمال القفاز، أنه إيار، بل لكل اللبنانيين المجهورين، إيار حركة احتجاج مفتوحة، إيار إضرابات وظواهرات حتماً حتماً حتماً. في وجه الظلم والظفر، في وجه الاحتكار وإسعاء، في وجه الغلاء وإسعاء، في وجه مدراس باقسطها العالية ومستشفيات بتعرفاتها التي لا ترحم، في وجه فارسية الضرائب والرسوم، في وجه دمري لبنان بالدين والإهدار. أنه إيار بل لكل اللبنانيين المجهورين، تنالوا إليه لاتفاز بلاك، ولرامسا، خيارات الإصلاح الحقيقي الشامل، نعم للإصلاح بل للتغيير بدلاً من التغيير، وللعدالة العادلة بدلاً من المروعة وللرودة الوطنية بدلاً من الوفاق والسلام الحقيقي والاستقلال والسيادة، نعم لنحجب محور من الإحتلال الإسرائيلي للفيض والقماره قوية ولتنطبق القرار الرقم ٤٢٥ كلاً من دون شرطه.

وقد تجاوز حدود النتائج القومي ويات مهدداً بموتيره وحققة التعامل مع بدهول لبنان والشعب اللبناني أسرى في سجن كبير، آخر ما نفقد فيه ما بقي لنا من حرية وكرامة وقررة استمراره.

وأضاف أبو رزق: "تسبب كل ذلك لدى توقع صفقات أرفاضا أفضاف الحقيقية في الطرق المسفورة والمطار الملل والكهرباء المقطوعة والمياه للثورة والهاشفت الصمامت، وفي المدن البرصاضية والأوتوستودات والقصور وسواها، تنسى أو تتناسى وترسل الوفود بنفقات فائلة، بملايين الدولارات، إلى مؤتمرات الذرة والطبيعة والطاقة، وسفرازا، حيث تتعقد هذه المؤتمرات، يمكن أن يتولوا المهمة بانفاق محدود، ثم لماذا كل هذه السفارات في الخارج؟ لماذا كل هذا الإنفاق، بل البزخ، لماذا يكون لنا في كل دولة معتلون ولخفون رمتشارون ومدويون وموظفون، حتى بلغ أكبر مثلية في سوريا ومن وأكرى في دول لم تقع بمعد كل ذلك كأننا دولة عظمى وكان الخبرة في ألف خير وكان ثروتنا لا حدود لها.

وتابع أبو رزق: "تسبب أو تتناسى فتنقر خضضا هائلا في الضرائب الحققة والأرامة على الشركات الكبرى والراسمائل الهائلة بحجة وأهية تقول بدعم الاستثمارات، فيما التوظيف لا يأتي لا لسبب ضريبي طبعاً، بل لأسباب سياسية واقتصادية يعرفها الجميع. تنسى أو تتناسى أعاقا إحتقان عدة تكلف لبنان والمواطن اللبناني عشرات بل مئات ملايين الليرات وربما عشرات أرامة النفقات التي تعرق الخسارة عيرها أضعاف نفقات متخفة عدة أخرى تنسى أو تتناسى حتى المراسيم والقوانين والنظم ومنها الرسوم القاضية بمصرح المفروضات الضريبية بالوزير قياتي التفتيش مقرشرات من أضافات عالية لكل صاحب نعمة أو نفوذ على حساب المخدر اللبناني.

كل أبناء الشعب باستثناء حفنة من المحظوظين والاحتكرين إلى الياس والظفر، وتطلب منهم، في المقابل أن يوتوا في صمت أو أن يصعدوا أساليب العوز والأعباء التحمير؟ أي سلطة هي هذه أعماها مدم ومشاريعها أوهام وخبطها طواحين هواء، وإسماها تراجم مستمر وتشغيلها بطالة وحرمانها تطويق بديومقراطيتها كلمة سر؟

وتسالم الجياس أبو رزق: "أي سلطة هي هذه؟ وبمجيها لا يأتي وأن جاء ربيع بعد سنتين يكن خريفاً وشتاء مستمرين بكثير من التاعب والهجوم، أي سلطة هي هذه بناؤها عاصمة منهوية، تاريخ منهوي، حضارات الآف السنين منهوية وثروات منهوية لأصحاب الحقوق يقليل من الدولارات الاسمية وبأسهم لم توزع حتى الآن؟ أي سلطة هي هذه، فلماها مع الرعية مراكب عشرات السيارات المصفحة وقصور بعيدة رجال مدبرون على أبعاد الناس بالقرعة أي سلطة هي هذه تحجب القروش القليلة عن موظفيها وتنفق الوفأ وملايين ومليارات على البذخ والقصور والمؤتمرات والهدايا والسفر والمكاتب الفخمة؟ أي سلطة هي هذه، أصلاحها تفرير وزارات، فالتربية ثلاثة والعمل اثنتان والنقل والخارجية وسواها. كل ذلك دعماً للدواوين وإمعاناً في الإهدار والفساد؟ أي سلطة هي هذه شعارها التاجيل وسياساتها التاجيل إلا عندما يتعلق الأمر بصيرورية مشروع جديد أوجبات وترجيء الإصلاح الإداري والتوصيف الوظيفي شهراً بعد شهر ومن ربيع أي كأنهم ولم يته، أه والهدى كل القهيد عدم إقرار سبلية روايت جديده منصفة للموظفين المجهورين؟ أي سلطة هي هذه، ترفع وتمهر وتر اثنا منا ولا تتعدى بل لتكره له وتصلت منه ونفقت حقيقه مسلحة ومكتوبة وموافق عليها في سجنس الزوراء؟ أي سلطة هي هذه، تنسى أو تتناسى أن الدين العام ينمو في سرعة مذهلة

عشنا وديتنا ومستقبل ألامانا. وأضاف: "وما الشعور الوطني والتمزام المستولية فلم لا تقوم الحكومة بفسطه الأول منها؟ لم تقتصر مسؤولياتهم في دعم المشاريع والمشاكل وتعزير الإحتقان؟ أما الحلول وأما العسر وأما الجوع وأما الكيت وأما عض الاصابع فمطلوبة فقط من العمال والإجراء والقفاز والتاس العاديين. أي سياسة هي هذه؟ ينطق هذا؟ بل أي سلطة هي هذه تدفع أبناء الشعب،



الذكور إدمون نعيم، حاكم مصرف لبنان السابق، له الميزان:

## لا تخافوا على لبنان من إسرائيل إنما من نظرة العرب اليه

يعتقد حاكم مصرف لبنان السابق الدكتور إدمون نعيم أن السياسة المالية لحكومة رفيق الحريري تفتقر إلى «خطة محددة للإنشاء والإعمار الأولويات التي يجب تحقيقها في ضوء الإمكانيات المالية» وأن مجرد تحسين سعر صرف الليرة ليس في ظل رؤيته مؤشراً لإزدهار الاقتصاد، بل هو مرتبط حصراً بالهالة المالية التي يتمتع بها رفيق الحريري.

كما يتوقع الدكتور نعيم إنجاز العمل في الوسط التجاري خلال فترة تتراوح بين نصف قرن وقرون. ويرى حاكم مصرف لبنان السابق أنه كان بإمكان الحكومة اللبنانية استثمار أموال شركة «سوليدير» بصورة أكثر فائدة لها، وأما إذا تغيرت حكومة الحريري، ولم يحقق لبنان إزدهاراً اقتصادياً، فأنه «سكنون معرضين لكثرة مالية اقتصادية إجماعية».

وبالنسبة إلى سيرة المصارف، التي أثارها سابقاً «الميزان»، فيرى الدكتور نعيم أنه يجب الاستناد إلى مناقشة التعامل بين اللبنانيين أو الغرباء، أولاً، وثانياً إلى ضرورة مراقبة أعمال المصارف بدقة، وثالثاً إلى ما هو سائد الآن في العالم من ملاحظة الأموال الوسخة التي يتم تبويضها بواسطة المصارف.

وبالنسبة إلى تمويل اقتصاد لبنان إذا ما تحقق السلام مع إسرائيل، يقول حاكم مصرف لبنان السابق، إنه غير خائف من إسرائيل في هذا المضمار وإنما من بعض الدول العربية وذلك لأن لبنان يتنازل بخاصية من شأتهما جذب العرب والأجانب إليه.

ويجيب الدكتور إدمون نعيم وه الميزان، دار سؤال وجواب: **المالية التي تراكمها حكومة رفيق الحريري؟**

«مشكل عام، يمكن القول أنه ليس هناك خطة مدروسة بالعمق في ضوء الأوضاع الحاضرة من أجل تحديد الموارد المالية للدولة بقيمة كل مصدر من مصادر تلك الموارد. ودرهماً في الجواب، يمكن أيضاً القول بأنه ليس هناك خطة ظاهرة تعدد الإنشاء والإعمار الأولويات التي يجب تحقيقها في ضوء الإمكانيات المالية، ويمكن أيضاً أن نخفي أن إتمام الرئيس الحريري مسيرة الفروض الخارجية، بالشكل الذي تمت فيه تلك المسيرة، من شأنه أن يخلق كامل الدولة اللبنانية في المستقبل عندما تستحق تلك الفروض بينما لا تجد إمكانيات تحقيق الدولة اللبنانية في هذه الأرقام وفي المستقبل، حل تاريخ إستراتيجي الفروض، أية مداخل بالعمليات الأجنبية يمكنها أن تفي بمساحتها تلك الإستراتيجيات، علماً بأنها تتركز وكبرنا نذكر وما زال نذكر أن مجرد تحسين سعر صرف الليرة ليس في ظل رؤيته مؤشراً لإزدهار الاقتصاد، بل هو مرتبط بالهالة المالية التي يتمتع بها الرئيس الحريري، وقد أكد ذلك ما حصل عندما أعفك المصرفي مرتين أو ثلاث مرات من الحكم لمدة وجيزة لأسباب عدة.

**إذن... ماذا سيحدث لو تغيرت حكومة الحريري؟**

«لو تغير الحريري، في مرحلة انتقالية، من الممكن أن مرحلة إنتاغية، أن تستند الحياة اليومية، وبخصوصاً حياة دوات المداخل السياسية، إلى تحسين أجور هؤلاء، بواسطة تحسين سعر صرف الليرة اللبنانية. ويمكن بعد هذه المرحلة الإنتاغية أن تصل، لأسباب عدة، منها تبدل الأوضاع الدولية في شرقنا العربي، إلى أوضاع مؤثره لصالح الإزدهار الطبيعي للإقتصاد اللبناني. فعندما تكون المرحلة الإنتاغية، التي ذكرت، قد ساعدت اللبنانيين على المضي في حياة إجتماعية مقبولة. أما إذا لم تتمكن من الوصول إلى حالة

مالية إقتصادية إجماعية إذا ما ترك الرئيس الحريري الحكم، أو إذا أفل نجمه في حشد اللبنانيين كما هو الآن.

**ماذا نتحدث عن تغيير في محيط لبنان العربي، ماذا سيحدث للإقتصاد اللبناني في ظل السلام الموعود مع إسرائيل؟**

«إن إزدهار لبنان بل أي بلد، لا يستند فقط إلى التفتتات المالية والنظرية المتوافرة فيه، بل إلى عدة عوامل أهم من تلك التفتتات منها الاتصالات العملية بين هذا البلد والبلدان الأخرى، وبخاصة لبنان، بعد ذاته، للبلدان الأخرى. ففي لبنان تتوافر الاتصالات بالبلدان الخارجية وجاذبيات إجتماعية لا تتوافر في إسرائيل.

وعليه، فأننا لسنا خائفين من إسرائيل، على الإطلاق بل أنا خائفين من نظرات بعض الدول الشقية إلى الدولة اللبنانية. ويكتفينا أن نلاحظ، إستناداً إلى ما كان متوقفاً في لبنان، وما نراه حاصل الآن لتعرف، بأننا لم ننجح بعد في إحراز ثقة الأجانب بإمكانية المعيش في لبنان للإستطلاع منه بعد ذلك إلى الإستثمارات في الدول العربية الشقية وهذه الثقة هي، بعد ذاتها، مصدر ثروة لبنان. ويجب أن نحاول، ونندعمها حتى نجذب للإقامة في لبنان كل الأجانب الذين يرغبون الإزدهار إقتصادياً وتجارياً بكل اشتائنا العرب.

**ماذا نتحدث عن الأموال العربية والأجنبية وأهميتها للبنان، فلماذا لا تعود الأموال اللبنانية إلى لبنان؟**

«قد سمعت هذا الكلام كثيراً، وما أزال أسمعهم. ولذا أود أن أريد على جوابك سؤال جواب: أين تريد أن يوقف هؤلاء اللبنانيين أموالهم في لبنان؟ في أية مشاريع تريد أن يوقفوا أموالهم فيها؟ ولا أريد أن اتكلم عن درجة الثقة بالأمم في لبنان حتى الآن. وهذا يتحدث في هذا الموضوع بعض الدول التي يطلب منها لبنان المساعدات.

**لنعدنا أي أوضاعاً داخلية، ماذا عن الدين العام؟**

«إذا ما كان لتحسين صرف الليرة اللبنانية، كما اعتقد مرتبطاً بوجود رفيق الحريري في الحكم، أي طاماً هو في الحكم، بشكل أو بآخر، أن تتمكن الدولة اللبنانية من تأمين شديدي الدين الأجنبية شرط أن تفي ثقة اللبنانيين العمياء بقرة الحريري على ضبط صرف سعر الليرة اللبنانية.

أما بالنسبة إلى الدين الداخلي، أي الدين بالليرة اللبنانية، فإذا ما استقر سعر صرف الليرة اللبنانية على حد معين، إستناداً إلى عوامل طبيعية لا استطاعت كما هو الوضع الآن، فقد ذلك لا يعد من أهمية لهذا الدين الداخلي، ولا يمكن أن يشكل أي عبء على قوة الليرة اللبنانية، ذلك أن الدائن شبه الوحيد الذي يعسى مالكا زمام ما يترتب على الدولة اللبنانية يكون مصرف لبنان المركزي الذي هو جزء من الدولة، ويمكن لهذه أن تضع ما نراه مناسباً من شروط لتسديد هذا الدين للمصرف المركزي، كما يمكنها نظرياً أيضاً أن تلغي كامل هذا الدين بقاءً يصر من المجلس اللبناني، في مصرف بله يتوافر للدولة اللبنانية في مصرف لبنان ٨٠ في المائة من قيمة الذهب الموجود فيه. ذلك أن مقتضى قانون النقد والتسليف، يعود إلى الدولة اللبنانية.

وعليه، يعود إلى مصرف لبنان ٨٠ في المائة حتى يبقى في مصرف لبنان ٢٠ في المائة. وعندما أقول أنه يعود إلى الدولة اللبنانية ٨٠ في المائة من قيمة الذهب فأنني أستند إلى سعر الذهب عندما اشتهر بمصرف لبنان، إذ كان ضئيلاً جداً لا يحسب في ضوء

السعر الحالي الزمان.

**سنعلمنا مؤخراً أقاويل عديدة عن رفع الخطأ عن السيرة المصرفية في لبنان، فما هو رأيكم في هذا؟ وما هو رأيكم في عملية تبويض الأموال الوسخة؟**

«إنني عندما أتكلم عن السيرة المصرفية أستند إلى مناقشة التعامل بين الناس اللبنانيين أو غرباء، أولاً، وأستند ثانياً إلى ضرورة مراقبة أعمال المصارف بدقة، وثالثاً ما هو سائد الآن في العالم من ملاحظة الأموال الوسخة التي يتم تبويضها بواسطة المصارف. فإذا كان السريان الأولان يتعلقان حصصاً بالدولة اللبنانية، فالسبب الثالث يتجارب حدود الدولة اللبنانية تكون دول كبرى مهمة جداً جداً بصلاحية أصحاب الأموال الوسخة والصندوق دون تبويضها، وعليه، إذا كنا نرفض بانتهاء المناقشة بالنسبة إلى السبب الأولين فذلك زهدن بإزدهارنا، وأما بالنسبة إلى السبب الثالث، فهناك دول كبرى تتقبل ولا تسمح بمواصلة أن يكون لبنان ملجأ للأموال الوسخة وتبويضها، وعليه يصبح أمرنا بمواجهة تلك الدول الكبرى.

**«دعاني المواطن اللبناني من وطأة غلاء المعيشة، وبذلك لأن أسعار المواد الأولية هي في ارتفاع مستمر، فما هو رأيكم في التضخم في لبنان؟**

«عادة يتكلمون عن التضخم بمعناه العادي البسيط لا بمعناه التقني، فالتضخم الأخير، أي التقني، يفسر بإحدى نتائج الهممة، فيقال بأنه عندما تزداد مداخل بعض الناس بيب هؤلاء لشراء حاجياتهم، يضطرون ليسوا هم بحاجة ضرورية لها، فترتفع الأسعار ويحصل الغلاء. فنظراً لكون الطلب على بعض البضائع يتزايد عندما تتكلم نحن هنا في لبنان عن التضخم نغني به الغلاء الكثرة الشقية، وبالتالي، استمرار القوة الشرائية للمدخل، بينما أسعار أغلب السلع تبقى بعد ذاتها مرتبطة بإرادة المصير هذه السلع من الخارج، وليس بإرادة البعض هذه السلع في لبنان. وتعتبر آخر، إن أسعار السلع المستوردة تزداد بالعملة الأجنبية من قبل منتج ومصدر هذه السلع وتأتي في لبنان إستناداً إلى أسعار المنتج والمصدر، إنما لا يشتري اللبناني تلك السلع إلا بصرف ما يدخل عليه من أموال بصورة عامة بالعملة اللبنانية التي تكون قيمتها قد قلّت.

**... وماذا عن الإستثمارات في لبنان؟**

«هناك في لبنان إستراتيجيات للإستثمار الداخلي، ويمكن توظيف في هذه الإستراتيجيات للمستثمرين الحدود، إنما بالنسبة إلى الإنتاج من أجل التصدير فمحالات أصبحت صعبة جداً في لبنان، وفي مرتبطة بأسعار البند العاملة التي ما تزال متدنية حتى اليوم. ولتوقع للتشجيع للمستثمرين أن تزيد أسعار البند العاملة بجلهم بخصم من تجديد مصادعهم لوجود مخاطر بالنسبة إلى التصدير في ضوء ذلك التوقع، إنما هناك بعض الحالات التي يمكن أن نعتني بها، ويجب أن نعتني بها، كالقطاع المصرفي والسياسي، كالقطاع السياسي، في رأيي، هو بالنسبة إلى لبنان، منتج من الذهب ولكن، حتى الآن، لا يتوافر فيه عاكلاً مهمان.

الأول هو الثقة بالأمم، والثاني هو النظافة.

وبالنسبة إلى القطاع المصرفي فهو مصدر مهم للثروات، وإنما يجب أن يظل بشفافية ومراقبة، ويرد أغلب أصحاب المصارف من الضلاعب بالأموال المودعة لديهم، وعليه، بالتالي، إنما تدعم الرقابة على المصارف ورفع، ضمن المعقول، السيرة المصرفية.



العمل في وسط بيروت التجاري سيستغرق ما بين قرن ونصف قرن وكان بإمكان الدولة استثمار أموال «سوليدير» بصورة أفضل

### سلة الأخبار

#### جريدة حساب

■ قرأنا في مجلة «الوكيمرس دو لوفان» التي تصدر مرتين في الشهر باللغة الفرنسية، أن واردات لبنان في السنة الماضية بلغت ٧٢٢ مليون دولار فقط.

■ حسب المجلة المتخصصة كاشير المصدرين إلى لبنان بما قيمته ٧٩٩ مليون دولار تلحقها ألمانيا برصيد ٥٨٩ مليوناً والولايات المتحدة بمبلغ ٥٥٥ مليون دولار ثم فرنسا ٣٩٩ مليوناً وروسيا ٣٦١ مليون دولار.

■ وجاءت الإمارات على رأس الدول المسنودة من لبنان بما قيمته ١٠٢ ملايين دولار، ثم السعودية ٨٧ مليوناً وروسيا ٦٦ مليوناً والكويت ٣٢ مليوناً، ثم فرنسا ٢٦ مليون دولار. وكانت الصادرات الرئيسية من لبنان هي الورق بمبلغ ٨٧ مليون دولار ثم الحامض الورقي ٦٨ مليون دولار والعلبان الخام ٥٩ مليوناً والحجارة الكريمة ٥٢ مليوناً.

■ أما للتجارات الغذائية ٤٩ مليون دولار.

■ أما للتجارة الرئيسية فجاء على رأسها سلح كبريتية بما قيمته ٩٣٦ مليون دولار. ثم السيارات ووسائل النقل ٦٨٨ مليوناً والعلبان ٦٠٠ مليون والعلبان الخام ٤٩٧ مليوناً، ثم المنتجات الغذائية ٤٨٦ مليون دولار.

#### قروض مصرف الإسكان

■ جوزف ساسين، رئيس مجلس إدارة مصرف الإسكان ومديره العام، بعد أن يبدأ المصرف في تمويل قروض سكنية لجميع المواطنين في الأشهر القليلة المقبلة.

■ وقال ساسين: إن قرض الصندوق العربي للإنشاء الإقتصادي والإجتماعي، وقيمتها ٥٠ مليون دولار أميركي، يمكنه أن يقرض سكني، وأنه مخصص للأشخاص الذين يسكنون في أمانة سكن حبقية وليس أزمة تلك.

■ وأضاف جوزف ساسين أن مصرف الإسكان يتبنى إلى القطاع الخاص بنسبة ٨٠ في المائة، وأكد أن إستثمار عمله مؤمن في شكل دائم، وبالتالي لا ضرورة لهذا التفتتات لأن لدى المصرف أموالاً ذاتية إضافة إلى الأموال العربية، ومضى يوضح أن «أموال المصرف مخصصة حالياً للمواطنين الذين يعيشون أزمة سكن، أي العائلات التي تشارك عائلة أخرى في السكن، كما أن الأولوية في القرض هي للمهجرين الذين ينوون إعادة بناء منازلهم التي دُمّرت في الحرب بنسبة التزام السكن صيفاً وشتاءً». وأكد أن «هناك مراقبة للتدفق من الأمان».

■ وذكر ساسين بأن «اتفاق القرض العربي حدد سقف القرض بقيمة ٤٠ ألف دولار لن يصل دخلهم ٩٠٠ دولار شهرياً و١٥ ألف دولار لن يصل دخلهم إلى ٣٠٠ دولار شهرياً».

#### مناقصة جديدة...

■ دعت الحكومة اللبنانية الراغبين في الاشتراك في مناقصة لتشديد جمع تجاري في المدينة الرياضية إلى تقديم عروضهم لتزويد وإنشاء وتشغيل الجمع التجاري لفترة مؤقتة محددة ومن ثم إعادة إلى الدولة.

■ وأوضح مجلس الإنماء والإعمار بأن المشروع سيبلغ على غرار مشاريع مساحته الإحصائية تقدر بمائة وسبعين ألف متر مربع، وفقاً لتكليفات التي وضعها الإستشاري المعين من قبل الحكومة.

■ ودعا المجلس الراغبين في الاشتراك في المناقصة إلى أن يلتفتوا ضمن كونسورتيوم مؤلف من مدول، شركة إدارة وتشغيل مجمعات تجارية، وشركات مقاولات، وما يجدر ذكره في هذا الصدد أن العمل يجري على قدم وساق للإنتهاء من المرحلة الأولى لتصميم المرافق الرياضية التي أُنشئت عام ١٩٥٧ واستقبلت الدورة الرياضية العربية الثانية ثم مررها الطيران الإسرائيلي خلال إجتياح لبنان عام ١٩٨٢. وبناءً قسم من المدينة الرياضية بقيمة ٤٩٦ مليون دولار رسا في أيار/أغسطس ١٩٩٤ على شركة «توافر هافوس».

#### تراجع الصادرات من البقاع

■ في تقرير عن نتائج سنة ١٩٩٤ أعلنت غرفة التجارة والصناعة والزراعة في رحلة البقاع، أن قيمة الصادرات الصافي لسلة من منتجاتها في الغرفة بلغ نحو ٦٠ مليار ليرة لبنانية مقابل نحو ٦٤ مليار ١٩٩٣، أي بزيادة نسبتها ٦.٤٢ في المائة. وشكلت الصادرات الصناعية نحو ٤٢ في المائة من إجمالي الصادرات، أي بنسبة ٢٥ مليار ٧٢٢ مليار ليرة لبنانية. وتراجعت في عوامل انعكست سلباً على الوضع الزراعي إنشاجاً وتصديراً، وهي الظروف المناخية المتقلبة وانتشار الأمراض الفطرية والقوارض والمناخية في الأسواق الطبيعية للإنتاج اللبناني. وتلك قسم من بذار البطاطا وتوصل عدد من الدول العربية إلى مرحلة الإنكفاء، إذ أنشأ وأمام التفرير أن حملات مكافحة المخدرات والإجتراب بها في البقاع استمرت في شتات على الرغم من الخسائر البشرية التي تلحق بجاهزة الأمن والكلفة الباهظة التي تتكبدها الحكومة. ولفتت الغرفة إلى أن التقارير الرسمية والأمم المتحدة تذكر خلو لبنان من هذه الزواجة.

■ وأوضح تقرير غرفة زحلة، أن السلع اللبنانية وصلت إلى ٥٥ دولة عربية وإجنبية في سنة ١٩٩٤ واستوردت الدول العربية نحو ٨١ في المائة من إجمالي الصادرات. وأشار إلى أن سلة بقاعية وصلت إلى بلدان اسبورية للمرة الأولى وتناول التقرير قطاع البنت، في محافظة البقاع. وقال أنه شهد نشاطاً بارزاً، إذ سجلت حركة البنت أعلى نسبة بين المناطق اللبنانية إذ بلغت ١١٠.٨ في المائة بالمقارنة مع ما كانت عليه سنة ١٩٩٣.



**غزة-أريحا**

# بروتوكول تجاري مع مصر وسعي للإستثمار السعودي في القدس

■ يتم توقيع اتفاق تجارة جديد بين سلطات الحكم الذاتي الفلسطيني ومصر لزيادة حجم التبادل التجاري بينهما. وكان محمود محمد محمود، وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية قد تراس سلسلة من الاجتماعات مع الوفد الفلسطيني الذي ترأسه أحمد قريع، وزير الاقتصاد والتجارة في غزة - أريحا. حيث تم استعراض سبل إزالة العقبات التي تعول تون انصياص السلع والخدمات بين مصر وغزة وأريحا.

ويقتضي الاتفاق تشكيل لجان فنية عدة تضم عددا من الخبراء والفنيين من الجانبين ويرأسها كمال رزق رئيس هيئة التمثيل التجاري ويشارك فيها ممثلو قطاعات التجارة الخارجية وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات وهيئة التصنيع والبنتك المركزي ووزارات الزراعة والصناعة والمالية والنقل والخارجية واتحاد الغرف التجارية، وقد اعتبر ان عمل اللجان هو حجر الزاوية لوضع المبادئ التي من شأنها انصياص حركة التجارة بين البلدين، فائدة الزيادة مهمة على ضرورة ان تكون البداية للتعامل خطوة إيجابية واقعية مع مراعاة وضع إطار يسمح بالتبادل التجاري دون أية اضطراب لقطاعات الزراعة أو الصناعة أو الخدمات في كلا البلدين.

وأضاف الوزير المصري بأنه اذا كانت السوق العربية المشتركة لا تتشكل بعد فانه على الأقل يمكن تحقيق سوق فلسطينية مشتركة مشيرا الى ان حجم التبادل التجاري المصري يبلغ نحو ٧ مليارات دولار ولذا يجب ان نشترى من الاسواق العربية ومنها فلسطين طالما ان هذه السلع المطلوبة موجودة وبالجودة نفسها في اسواقنا العربية، كما ان الجانب الفلسطيني ايضا يشترى سلعاً ومنتجات بحدود ملياري دولار ويجب ان يحصلوا على احتياجاتهم من السلع المصرية. وأكد أحمد قريع وزير الاقتصاد الفلسطيني بأن غزة - أريحا بحاجة الى الدعم المصري في فترة تحديات كبيرة فيما يتعلق بالعلاقة مع إسرائيل. وأضاف: إن هناك قضايا مهمة سوف نبحثها في إطار الاجتماعات المصرية - الفلسطينية وأهمها اجراءات التعاون الاقتصادي والتجاري و دور شهادة المنشأ وحركة التجارة و اتواع السلع التي يتم الإتفاق الفوري على تبادلها.

وقال المسؤول الفلسطيني «لقد تعلمنا درساً من اعتمادنا على المنتج الإسرائيلي نظراً لوجود منتجات مصرية وعربية بجودة عالية».

وأعلن ان حصصاً من الإستثمار المصري والقبول وصلت الى غزة - أريحا إضافة الى عدد من السلع المصرية الأخرى. وأكد قائلاً: «ستبدأ بداية واقعية وسوف نصل الى التجارة الحرة بعد ذلك وسوف نبحث أيضاً موضوع الغاز والربط الكهربائي بين مصر وفلسطين كما سنبعث إمكانية قيام منطقة تجارة حرة ومنطقة صناعية في غزة ورفح ومدى إمكانية قيام مشروعات تخزين وتصنيع وتعليب في هذه المناطق» وأشار الوزير الفلسطيني الى ان هناك شركات ومصارف مصرية بدأت بالفعل في ممارسة عملها في منطقة الحكم الذاتي ومنها شركة الماوايون العربية وبعض المصارف وشركات التأمين مؤكداً ان الباب مفتوح لمناقشة مشاكل الإتقال والأمن ودعم الدول المانحة للمؤسسة للحكم الذاتي الفلسطيني.

وأكد أحمد قريع من جهة ثانية، ان حجم ما يصل من الدعم والمنح التي تقدمها الحكومة المصرية لاحتياجات البنية الأساسية، وكان متوقفاً ان يبلغ هذا الدعم من هذه الدول المانحة نحو ٨٠٠ مليون دولار لذلك لا بد ان تعتمد سلطات الحكم الذاتي على نفسها، مشيراً الى ان هناك إستثمارات الآن بدأت تبرز في منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني.

وكشف النائب، أخيراً، عن تقارير أوروبية تناولت الاقتصاد الأردني وأداء الإستثمارات فيه. ولم تكن تلك التقارير، التي جوبها عدد من المسؤولين الرسميين الأردنيين الذين جالوا في المدة الأخيرة غير عاصمة أوروبية، لصالح إستراتيجية الحكومة الأردنية.

فقد كشفت التقارير عن قصور في هذه التوجهات هناك مشاريع خاسرة قائمة وتدعم حالاً، وأخرى لم ينظر اليها يمكن ان تحقق درجة عالية من الربحية في حال إعادة دراسة جدواها وتوجيهها. وقد طمعت أصوات في مجلس النواب والأعيان، تدعو للنسج الخاصة في المجلس الى تدريس هذه التقارير والأخذ بالتجارب الأردنية الناجمة عنها. وفي وقت تنزل هذه التقارير على الكمال في الأروقة الاقتصادية والسياسية في عمان، أخذت وزارة الصناعة والتجارة، تعد لعدة لقاءات مع كبار رجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج في إطار خطة وطنية شاملة تستهدف خلق أجواء تشجع للوسع متوقع في الإستثمار امدعومة من جهات مانحة دولية.

السعوديين الذين اتجهوا فعلاً الى الإستثمار في المنطقة. وكان الحسيني، الذي قدم خلال اللقاء عرضاً عن الأوضاع التي تعيشها القدس، دافع خلال حوار تبادله رجال الأعمال السعوديين عن اضطرار الطرف الفلسطيني الى توقيع اتفاقيات اقتصادية مع إسرائيل، ورأى ان الظاهرة لا تثير اغترافاً فوائدها المقاطعة العربية لها، مشيراً الى ان الإتفاقيات الفلسطينية - الإسرائيلية تأتي في إطار تقنين علاقات اقتصادية فرضتها ظروف الاحتلال، في حين يهدف حقوق الأطراف العربية لقوانين المقاطعة الى إقامة علاقات اقتصادية اسرائيلية - عربية أوسع وتشكل مكافئة لإسرائيل التي ان تقدم ما هو مطلوب منها في إطار عملية السلام.

وقد وضعت كوابر الوزارة كشوفاً بأسماء المستثمرين والتجار الأردنيين الناشطين في الخارج لدعوتهم الى حضور مؤتمر عمان الاقتصادي الذي سيجتمع في نهاية عقد حزيران لتتبع تحضيرات من جهة أخرى تسرب في عمان مخبرين مذكرة وجهها الاتحاد الأوربي من أجل العكوة الأردنية جاء فيها ان دول الاتحاد اقترت تخصيص ١٦ مليار وحدة نقد اوروبية لدعم دول المنطقة ينتظر ان يطبق الأردن بنسبة ٢٥٪ منها.

وقد أكدت مصادر اوروبية في بروكسل ما صرحه وأصاحت أن نصف هذه المبالغ ستذهب فوراً لدول التي ستكون مشارعيها الإستثمارية التي تحظى بإمكانية عالية للربحية جاهرة مع نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ على ان يخصص النصف الآخر كقرض ومساعدات طويلة الأجل تقدم لدول المنفعة. وأكدت المصادر ذاتها ان دولة الملك حسين الأخيرة في عدة عواصم غربية اتهمت عن نتائج اقتصادية قاتمة تستلزم خلال الأيام القليلة المقبلة عن طريق المؤسسة الأردنية للإستثمار باعتبارها الشراع الإستثمارية للحكومة الأردنية. وقبلة تلك توجه الحكومة الأردنية

وأكد فيصل الحسيني قدرة الطرف الفلسطيني في المدينة على ضمان الإستثمارات وضمان حرية حركة رأس المال في القدس وغيرها من المناطق الفلسطينية. واعتبر المخاوف التي يفرضها الوجود الإسرائيلي مكافئة لأي محاذير استثمارية في أي بلد آخر، لكنه أشار في الوقت نفسه الى ان إسرائيل لا تستطيع ان تتعامل مع الإستثمارات في القدس بقوانين تخالف التي تنفذها في غيرها من المناطق الإسرائيلية لأنها تعتبر القدس الشرقية جزءاً منها.

وقال ان السباب مفتوح للمستثمرين السعوديين للإستثمار في القدس والأراضي الفلسطينية، مشيراً الى ان بعض السعوديين يشاركون فعلاً في شركات إستثمار فائقة.

ويشعر ان تزايد هذه العملية من الإستثمار في سوق عمان المالي، على ان تستخدم فوائدها بيع الغلبة هذه الأسهم (حوالي ٢٨٪) بعد التعميم لسداد ديون القطاع العام الداخلية للقطاع المصرفي الأردني والبالغة ٢٢٠ مليون دينار أردني.

أما الهم الاقتصادي المرحلي التالي للحكومة الأردنية فيتمركز على اعداد التشريعات الجديدة اللازمة للحفاظ على موقع الأردن كساحة تستقطب فعاليات الإستثمار في الديار القديمة بما يتناسب مع الخصائص الأردنية. وتشمل التشريعات الجديدة الجمارك والضريبة والشركات والسوق المالي وتعدد سعر صرف الدينار وتنظيم سوق الكفالات والقيود البيئية والأجنبية. على سعيه أيضاً، ابرم الأردن وليام اتفاقاً ثنائياً بين تنظيم انتقال الأشخاص والبضائع على

الطريق بين البلدين وتسهيل حركة الترانزيت.

ويقتضي الاتفاق بتشكيل لجنة مشتركة دائمة لمناقشة حركة النقل البري ودراسة المعوقات والرسوم والصراف ودولت الخدمات تمهيداً للوصول الى حل مقبول منها. وستجتمع اللجنة بالتالي كل سنة او بناء على طلب أحد الطرفين كلما دعت الضرورة.

ويحسب مصدر مألوف له بالكال، قرر الجانبان خفض الرسوم والصراف المفروضة على عبور شاحنات كل من البلدين الى البلد الآخر الى اقل من ١٥٠ دولاراً للشاحنة الواحدة، بعد ان كانت تتجاوز ٥٠٠ دولار.

كذلك تعهد كل من البلدين بان تمنح السلطات المختصة لديه جميع التسهيلات الممكنة الخاصة بتسويق التصديرين للإمداد من الرافق، والمطارات والمناطق الحرة القائمة في البلد الآخر.

تجارية محنة ولن يحتاج الى الخط لتصدير نطه عبر

بناء العقبة بعد رفع العقوبات لأن لديه خطوط أنابيب

مخزى عملاقة كالخط التركي. وأهمل بورصة أن الأردن

جند محوري الإتفاق السنوي للزود بالنفط الخام مع

العراق وأنه ناقش في زيارته الأخيرة بعض التعديلات

الطوعية فيه.

وقال انه لا يجرى أي تغيير في الكميات التي تزود

العراق الأردن بها من النفط الخام وبمشتقاته هذا العام

والتي تبلغ حوالي ٣,٢ مليون طن من الخام سنوياً، أي

قريبة ٦٠ ألف برميل يومياً علاوة على ٨٠٠ ألف طن

سفنياً من المشتقات.

وعلى الرغم من ذلك يستورد الأردن من دول عديدة

بعض المشتقات النفطية التي لا يستطيع العراق توفيرها

له أو لا تليها الحاجة اليها بمصفاة الزرقاء، وما يشترى

الأردن من العراق يحدتد بقيمة الاسعار العالمية الحالية

للنفط الخام.

وقال دروزة، إن الأردن يشتري من العراق النفط

الخام ولكن أقل بدولار واحد للبرميل بسبب كلفة النقل

البري.

ولا يتحول أي أموال في خطة بيع النفط العراقي

للأردن التي تحظى بموافقة لجنة مقويات الأمم المتحدة

ويتم فيها العراق بسداد جزء من ديون الأردن له، في

حين يسند الأردن قيمة جزء من النفط المشتري بمواد

طبية والنواء ومواد غذائية من المنتج محليا للعراق

سيعتاج في حوالي سنتين.

بعد أشهر من تضارب الشائعات والتكهنات، حسم

سميح دروزة، وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردنية، كل

الكلام حول ما أنبوب للنفط بين العراق والأردن، فأعلن

بعد لقائه نظيره العراقي الدكتور صفاء، هادي جواد -

عمان تأمل في ان يبدأ العمل خلال ستة اشهر في المرحلة

الأولى من خط أنابيب يجري فيه النفط العراقي الخام الى

مصفاة الزرقاء - في الأردن، لتوفير النفقات الباهظة لنقل

النفط العراقي بواسطة المصاهر الضخمة.

وكان سميح دروزة حضر الى بغداد لتجديد الإتفاق

الثلاثي بين البلدين الذي يحصل الأردن بموجبها على

حاجته من النفط بموجب استئذان خاص لقرار مجلس

الأمن رقم ٦٨٧ الذي يحظر على العراق تصدير نطه الى

الخارج.

ويوضح الإتفاق الذي يحدد سنوياً يحصل الأردن

على نحو ٨٠ ألف برميل من النفط يومياً تنقل في مصاهر

ضخمة تخبر الحدود كل يوم وتنقل ٦٠ ألف برميل من

النفط الخام الى ٢٠ ألف برميل من المحروقات العراقية التي

مصفاة النفط الأردنية التي تقوم بتكرير النفط الخام

وتوزيعه على المستهلكين.

وقال دروزة في عودته الى خط الأنابيب إن بشأن

المرحلة الأولى منه ستبدأ من مدينة «معيقة» شمال غرب

العراق الى مصفاة الزرقاء، بحمولة ٧٠ ألف برميل يومياً

سيعتاج في حوالي سنتين.

**الأردن**

## «تنظيف» الديون الداخلية بعد «الوعود الإيجابية» للديون الخارجية

■ كشف النائب، أخيراً، عن تقارير أوروبية تناولت الاقتصاد الأردني وأداء الإستثمارات فيه. ولم تكن تلك التقارير، التي جوبها عدد من المسؤولين الرسميين الأردنيين الذين جالوا في المدة الأخيرة غير عاصمة أوروبية، لصالح إستراتيجية الحكومة الأردنية.

فقد كشفت التقارير عن قصور في هذه التوجهات هناك مشاريع خاسرة قائمة وتدعم حالاً، وأخرى لم ينظر اليها يمكن ان تحقق درجة عالية من الربحية في حال إعادة دراسة جدواها وتوجيهها. وقد طمعت أصوات في مجلس النواب والأعيان، تدعو للنسج الخاصة في المجلس الى تدريس هذه التقارير والأخذ بالتجارب الأردنية الناجمة عنها. وفي وقت تنزل هذه التقارير على الكمال في الأروقة الاقتصادية والسياسية في عمان، أخذت وزارة الصناعة والتجارة، تعد لعدة لقاءات مع كبار رجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج في إطار خطة وطنية شاملة تستهدف خلق أجواء تشجع للوسع متوقع في الإستثمار امدعومة من جهات مانحة دولية.

وقد وضعت كوابر الوزارة كشوفاً بأسماء المستثمرين والتجار الأردنيين الناشطين في الخارج لدعوتهم الى حضور مؤتمر عمان الاقتصادي الذي سيجتمع في نهاية عقد حزيران لتتبع تحضيرات من جهة أخرى تسرب في عمان مخبرين مذكرة وجهها الاتحاد الأوربي من أجل العكوة الأردنية جاء فيها ان دول الاتحاد اقترت تخصيص ١٦ مليار وحدة نقد اوروبية لدعم دول المنطقة ينتظر ان يطبق الأردن بنسبة ٢٥٪ منها.

وقد أكدت مصادر اوروبية في بروكسل ما صرحه وأصاحت أن نصف هذه المبالغ ستذهب فوراً لدول

التي ستكون مشارعيها الإستثمارية التي تحظى بإمكانية عالية للربحية جاهرة مع نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ على ان يخصص النصف الآخر كقرض ومساعدات طويلة الأجل تقدم لدول المنفعة. وأكدت المصادر ذاتها ان دولة الملك حسين الأخيرة في عدة عواصم غربية اتهمت عن نتائج اقتصادية قاتمة تستلزم خلال الأيام القليلة المقبلة عن طريق المؤسسة الأردنية للإستثمار باعتبارها الشراع الإستثمارية للحكومة الأردنية. وقبلة تلك توجه الحكومة الأردنية

ويشعر ان تزايد هذه العملية من الإستثمار في سوق عمان المالي، على ان تستخدم فوائدها بيع الغلبة هذه الأسهم (حوالي ٢٨٪) بعد التعميم لسداد ديون القطاع العام الداخلية للقطاع المصرفي الأردني والبالغة ٢٢٠ مليون دينار أردني.

أما الهم الاقتصادي المرحلي التالي للحكومة الأردنية فيتمركز على اعداد التشريعات الجديدة اللازمة للحفاظ على موقع الأردن كساحة تستقطب فعاليات الإستثمار في الديار القديمة بما يتناسب مع الخصائص الأردنية. وتشمل التشريعات الجديدة الجمارك والضريبة والشركات والسوق المالي وتعدد سعر صرف الدينار وتنظيم سوق الكفالات والقيود البيئية والأجنبية. على سعيه أيضاً، ابرم الأردن وليام اتفاقاً ثنائياً بين تنظيم انتقال الأشخاص والبضائع على

الطريق بين البلدين وتسهيل حركة الترانزيت.

ويقتضي الاتفاق بتشكيل لجنة مشتركة دائمة لمناقشة حركة النقل البري ودراسة المعوقات والرسوم والصراف ودولت الخدمات تمهيداً للوصول الى حل مقبول منها.

وستجتمع اللجنة بالتالي كل سنة او بناء على طلب أحد الطرفين كلما دعت الضرورة.

ويحسب مصدر مألوف له بالكال، قرر الجانبان خفض الرسوم والصراف المفروضة على عبور شاحنات كل من البلدين الى البلد الآخر الى اقل من ١٥٠ دولاراً للشاحنة الواحدة، بعد ان كانت تتجاوز ٥٠٠ دولار.

كذلك تعهد كل من البلدين بان تمنح السلطات المختصة لديه جميع التسهيلات الممكنة الخاصة بتسويق التصديرين للإمداد من الرافق، والمطارات والمناطق الحرة القائمة في البلد الآخر.

تجارية محنة ولن يحتاج الى الخط لتصدير نطه عبر

بناء العقبة بعد رفع العقوبات لأن لديه خطوط أنابيب

مخزى عملاقة كالخط التركي. وأهمل بورصة أن الأردن

جند محوري الإتفاق السنوي للزود بالنفط الخام مع

العراق وأنه ناقش في زيارته الأخيرة بعض التعديلات

الطوعية فيه.

وقال انه لا يجرى أي تغيير في الكميات التي تزود

العراق الأردن بها من النفط الخام وبمشتقاته هذا العام

والتي تبلغ حوالي ٣,٢ مليون طن من الخام سنوياً، أي

قريبة ٦٠ ألف برميل يومياً علاوة على ٨٠٠ ألف طن

سفنياً من المشتقات.

وعلى الرغم من ذلك يستورد الأردن من دول عديدة

بعض المشتقات النفطية التي لا يستطيع العراق توفيرها

له أو لا تليها الحاجة اليها بمصفاة الزرقاء، وما يشترى

الأردن من العراق يحدتد بقيمة الاسعار العالمية الحالية

للنفط الخام.

وقال دروزة، إن الأردن يشتري من العراق النفط

الخام ولكن أقل بدولار واحد للبرميل بسبب كلفة النقل

البري.

ولا يتحول أي أموال في خطة بيع النفط العراقي

للأردن التي تحظى بموافقة لجنة مقويات الأمم المتحدة

ويتم فيها العراق بسداد جزء من ديون الأردن له، في

حين يسند الأردن قيمة جزء من النفط المشتري بمواد

طبية والنواء ومواد غذائية من المنتج محليا للعراق

سيعتاج في حوالي سنتين.

بعد أشهر من تضارب الشائعات والتكهنات، حسم

سميح دروزة، وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردنية، كل

الكلام حول ما أنبوب للنفط بين العراق والأردن، فأعلن

بعد لقائه نظيره العراقي الدكتور صفاء، هادي جواد -

عمان تأمل في ان يبدأ العمل خلال ستة اشهر في المرحلة

الأولى من خط أنابيب يجري فيه النفط العراقي الخام الى

مصفاة الزرقاء - في الأردن، لتوفير النفقات الباهظة لنقل

النفط العراقي بواسطة المصاهر الضخمة.

وكان سميح دروزة حضر الى بغداد لتجديد الإتفاق

الثلاثي بين البلدين الذي يحصل الأردن بموجبها على

حاجته من النفط بموجب استئذان خاص لقرار مجلس

الأمن رقم ٦٨٧ الذي يحظر على العراق تصدير نطه الى

الخارج.

ويوضح الإتفاق الذي يحدد سنوياً يحصل الأردن

على نحو ٨٠ ألف برميل من النفط يومياً تنقل في مصاهر

ضخمة تخبر الحدود كل يوم وتنقل ٦٠ ألف برميل من

النفط الخام الى ٢٠ ألف برميل من المحروقات العراقية التي

مصفاة النفط الأردنية التي تقوم بتكرير النفط الخام

وتوزيعه على المستهلكين.

وقال دروزة في عودته الى خط الأنابيب إن بشأن

المرحلة الأولى منه ستبدأ من مدينة «معيقة» شمال غرب

العراق الى مصفاة الزرقاء، بحمولة ٧٠ ألف برميل يومياً

سيعتاج في حوالي سنتين.

بعد أشهر من تضارب الشائعات والتكهنات، حسم

سميح دروزة، وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردنية، كل

الكلام حول ما أنبوب للنفط بين العراق والأردن، فأعلن

بعد لقائه نظيره العراقي الدكتور صفاء، هادي جواد -

عمان تأمل في ان يبدأ العمل خلال ستة اشهر في المرحلة

الأولى من خط أنابيب يجري فيه النفط العراقي الخام الى

مصفاة الزرقاء - في الأردن، لتوفير النفقات الباهظة لنقل

النفط العراقي بواسطة المصاهر الضخمة.

وكان سميح دروزة حضر الى بغداد لتجديد الإتفاق

الثلاثي بين البلدين الذي يحصل الأردن بموجبها على

حاجته من النفط بموجب استئذان خاص لقرار مجلس

الأمن رقم ٦٨٧ الذي يحظر على العراق تصدير نطه الى

الخارج.

ويوضح الإتفاق الذي يحدد سنوياً يحصل الأردن

على نحو ٨٠ ألف برميل من النفط يومياً تنقل في مصاهر

ضخمة تخبر الحدود كل يوم وتنقل ٦٠ ألف برميل من

النفط الخام الى ٢٠ ألف برميل من المحروقات العراقية التي

مصفاة النفط الأردنية التي تقوم بتكرير النفط الخام

وتوزيعه على المستهلكين.

وقال دروزة في عودته الى خط الأنابيب إن بشأن

المرحلة الأولى منه ستبدأ من مدينة «معيقة» شمال غرب

العراق الى مصفاة الزرقاء، بحمولة ٧٠ ألف برميل يومياً

سيعتاج في حوالي سنتين.

بعد أشهر من تضارب الشائعات والتكهنات، حسم

سميح دروزة، وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردنية، كل

الكلام حول ما أنبوب للنفط بين العراق والأردن، فأعلن

بعد لقائه نظيره العراقي الدكتور صفاء، هادي جواد -

عمان تأمل في ان يبدأ العمل خلال ستة اشهر في المرحلة

الأولى من خط أنابيب يجري فيه النفط العراقي الخام الى

مصفاة الزرقاء - في الأردن، لتوفير النفقات الباهظة لنقل

النفط العراقي بواسطة المصاهر الضخمة.

وكان سميح دروزة حضر الى بغداد لتجديد الإتفاق

الثلاثي بين البلدين الذي يحصل الأردن بموجبها على

حاجته من النفط بموجب استئذان خاص لقرار مجلس

الأمن رقم ٦٨٧ الذي يحظر على العراق تصدير نطه الى

الخارج.

ويوضح الإتفاق الذي يحدد سنوياً يحصل الأردن

على نحو ٨٠ ألف برميل من النفط يومياً تنقل في مصاهر

ضخمة تخبر الحدود كل يوم وتنقل ٦٠ ألف برميل من

النفط الخام الى ٢٠ ألف برميل من المحروقات العراقية التي

مصفاة النفط الأردنية التي تقوم بتكرير النفط الخام

وتوزيعه على المستهلكين.

وقال دروزة في عودته الى خط الأنابيب إن بشأن

المرحلة الأولى منه ستبدأ من مدينة «معيقة» شمال غرب

العراق الى مصفاة الزرقاء، بحمولة ٧٠ ألف برميل يومياً

سيعتاج في حوالي سنتين.

بعد أشهر من تضارب الشائعات والتكهنات، حسم

سميح دروزة، وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردنية، كل

الكلام حول ما أنبوب للنفط بين العراق والأردن، فأعلن

بعد لقائه نظيره العراقي الدكتور صفاء، هادي جواد -

عمان تأمل في ان يبدأ العمل خلال ستة اشهر في المرحلة

الأولى من خط أنابيب يجري فيه النفط العراقي الخام الى

مصفاة الزرقاء - في الأردن، لتوفير النفقات الباهظة لنقل

النفط العراقي بواسطة المصاهر الضخمة.

وكان سميح دروزة حضر الى بغداد لتجديد الإتفاق

الثلاثي بين البلدين الذي يحصل الأردن بموجبها على

حاجته من النفط بموجب استئذان خاص لقرار مجلس

الأمن رقم ٦٨٧ الذي يحظر على العراق تصدير نطه الى

الخارج.

ويوضح الإتفاق الذي يحدد سنوياً يحصل الأردن

على نحو ٨٠ ألف برميل من النفط



## سوريا

# الصناعة تستأثر بمعظم استثمارات القطاع الخاص

■ خلال السنوات الأربع الماضية، أي منذ تخفيف القيود الحكومية على الاستثمار في القطاع الخاص بمبلغ ٢٢٧ مليار ليرة سورية (٦٠٠ مليار دولار) في مشاريع متنوعة بلغ عددها ١٢٥١ مشروعاً كانت في غالبيتها من نصيب القطاع الصناعي الذي نال ٧٧ في المائة من مجمل هذه الاستثمارات وذلك في ٦٠٠ مشروع في صناعات المواد الغذائية والنسيج والمواد الكيماوية والطبية والهندسية وكان محمد سراقبي، مدير المجلس الأعلى للاستثمار في سوريا، قد قال إن حكومة بلده قد سمحت للقطاع الخاص بالاستثمار في القطاعات التي تسيطر عليها الدولة مثل صناعات النسيج والأسمدة والسكر بالإضافة إلى النقل البحري.

وكان وزير الصناعة السوري أحمد نظام الدين قد قال في حديث نشرته جريدة «الحياة» بأن تشجيع الاستثمار في سوريا «حظي باهتمام بالغ من قبل الدولة ولم يعد الاهتمام مقتصرًا على قطاع الصناعة بل تعداه إلى معظم الفروع المكونة للاقتصاد الوطني، وذلك انطلاقاً من مبدأ التعددية الاقتصادية الذي انتهجته سوريا لذلك فإن تشجيع الصناعة في مجال القطاع الخاص

يأتي متسجماً مع الخطة العامة للدولة الهادفة إلى مشاركة جميع الجهود في القطاعات الثلاثة: العام والخاص والمشارك في عملية التنمية الجارية في البلاد.

ومضى الوزير نظام الدين شارحاً: «استهدفت جملة الإجراءات التي تم اتخاذها في السنوات الأخيرة في مجال تشجيع الاستثمار ودعم الصناعة في القطاع الخاص إلى مشاركة القطاعات الثلاثة بفاعلية أكبر في لعب كل قطاع دوره كاملاً في عملية التنمية على قدم المساواة وعن طريق تقوية التنسيق والتعاون بين مختلف الأنشطة لهذه القطاعات وليس لتشجيع قطاع على حساب قطاع آخر».

وبنى الوزير أن تشجيع الصناعة الخاصة كان لضعف القطاع الخاص فقال: «إن تشجيع القطاع الخاص وتزويده نشاطاً لا يعود إلى قصور أو عجز في نشاط القطاع العام الصناعي بل يستهدف إيجاد تنمية متوازنة تشترك فيها جميع الجهود بما فيها رأس المال الوطني الخاص ويحصر احتكاك هذا الرأسمال نحو مفاصل الإنتاج الضيقة ونسجته نشاطه نحو الصناعات التي تحقق الجدوى الاقتصادية الكاملة».

وأجابته عن سؤال تتعلق

بالضمانات التي تقدمها الحكومة السورية للمستثمرين المحليين والأجانب قال الوزير أحمد نظام الدين: «ضمنت القوانين والأنظمة الناجمة عن المزايا والتسهيلات لتشجيع القطاع الصناعي الخاص، وتحفيزه على توظيف موارده وخبراته في مجال الصناعة، وكذلك بهدف تعزيز وتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني. فقد حدد القانون رقم ١٠٢ الصادر عام ١٩٥٢ العديد من المزايا والإعفاءات الممنوحة من الرسوم الجمركية على الآلات والأدوات والأجهزة المستخدمة في الإنتاج وإعفاء مواد البناء المعدة للإنتاج والمستوردة لصالح المشاريع الصناعية، وإعفاء المبالغ الإحتياطية المخصصة من ضريبة الدخل والمخصصة للتوسيع على الآلات والأدوات الصناعية، وإعفاء المؤسسات الصناعية من ضريبة الدخل لمدة ثلاث سنوات من تاريخ استثمارها، واستفيد من هذا الإعفاء المستثمرون الذين قاموا بالإنشاء، وينشئ أيضاً إلى أن التشريعات الأخرى المنسوبة للصناعات خدمت الكثير من المزايا والتسهيلات».

وتابع الوزير نظام الدين: «أما القانون رقم ١٠ الصادر عام ١٩٩١ لتشجيع الاستثمار فقد قدم

إعفاءات ومزايا مهمة حيث نص على الإعفاءات من الإغلاقات من جميع القيود الناجمة حيال منع أو حصر أو تقييد المستوردات، وكذلك الإعفاء من أنظمة القطع مع إعفاء وسائل الإنتاج من جميع الضرائب والرسوم المالية والمالية والمعمارية، وإعفاء الشركات المشتركة وأسهمها وأموالها وأرباحها من جميع الضرائب على الدخل ومن ضريبة ربح العقارات لمدة سبع سنوات من تاريخ الإنتاج الفعلي، وإعفاء الشركات الخاصة والمشاريع المأهولة للأفراد من جميع هذه الضرائب لمدة خمس سنوات وإعطاء مزايا إضافية للإعفاء لمدة سنتين لكل هذه المشاريع إذا تجاوزت حصيلتها صافيها نسبة ٥٠ في المائة من مجموع قيمة إنتاجها، وأعطى المستثمر الحق في فتح حساب لصالح مشروعه بنسبة ١٠٠ في المائة من النقد الأجنبي المستثمر في المشروع معاهود مدفوع من رأس المال والقروض بالقطاع الأجنبي مضافاً إليها ٧٥ في المائة من حصيلته الصالات الناتجة عن التصدير، كما أعطى مالكي الحسابات فائدة من المبالغ المودعة بما يتناسب ومعدلات التوائد المسارية، وأجاز لهم الاقتراض من مصارف الدولة بالعملة المحلية بضمائم ائتمانية المشروع، وسمح للمستثمرين من السوريين

المغتربين العرب والأجانب بإعادة تحويل حصصهم المالية من المشروع بالحد الأدنى إلى الخارج بعد انقضاء مدة خمس سنوات على تنفيذ المشروع مع حق تحويل الأرباح والعوائد التي يحققها المال الخارجي المستثمر سورياً... الخ. كذلك نص القانون على حق المستثمرين بالتأمين على مشاريعهم تجاه جميع المخاطر غير التجارية التي يتعرض لها».

وتابع الوزير أحمد نظام الدين حديثه عن التشريعات والقوانين الزرع تحديثاً:

«إن التشريعات والقوانين المنظمة لحركة أي مجتمع هي انعكاس لواقع النظام الاقتصادي والإجتماعي وينبغي أن يكون التشريع متسجماً ومتجاوياً مع مصالح العامة للمجتمع ومواءمة لرحلة النمو والتطور اقتضت الضرورة إعادة النظر في بعض التشريعات المنظمة للصناعة في سوريا، ونوه الرئيس حافظ الأسد بأهمية هذه المسألة بضرورة تحديث التشريعات بشكل عام وذلك في خطابه أمام مجلس الشعب لهذا تنصب الجهود اليوم على إحداث تطوير في مجال التشريعات كي تتسجم مع المرحلة التي بلغتها الصناعة السورية وتلبيج لمتطلباتها وتجاوز العقبات الأخرى».

وتناول الوزير نجاحات الصناعة

السورية فقال: «حققت الصناعة السورية تقدماً كبيراً في مختلف فروع النشاط الصناعي، وأصبحت بعض هذه الصناعات توافق حاجات المستهلك وتحوز على ثقة، كما أصبح لبعضها فرص تصدير واسعة. وجدير بالذكر أن بعض الصناعات العريقة المنتجة واللاتينية وبعض دول العالم الثالث كسبيلان والهند واليابان وقبرص وغيرها».

وتابع الوزير شارحاً: «إن أهم الصناعات التي حققت نجاحاً كبيراً هي تلك التي تعتمد على مواد أولية محلية كالصناعات النسيجية والصناعات الغذائية ويمكن القول إن بعض الصناعات الأخرى أصبح لها نصيب وافر من التقدم وهي تلبية حاجات المستهلك كصناعات الباردات والفستولات والأدوات الكهربائية المنزلية المنوعة والبيوتات الحضرية والأدوية البيطرية والمنتجات البلاستيكية المختلفة. ولا تزال في بدايتها الصناعات الإلكترونية ونحن نعمل بكل إمكاناتنا للاستفادة من مميزات الصناعة العالية في هذا المجال».

## العراق

# الحكومة تحترك الحبوب لمواجهة سنة أخرى من العقوبات

■ تستعد الحكومة العراقية لسنة أخرى من الإكراهات الناتجة عن حظر الحبوب على العراق. في ظل عقوبات الأمم المتحدة المفروضة على العراق.

من أجل ذلك فرضت الحكومة احتكاراً صارماً على الإيجار في السوق كافة الموزعة في البلاد.

وجاء في مرسوم صدر عن مجلس قيادة الثورة أن تسويق القمح والشعير والارز والذرة وبنود عباد الشمس سيسمح فقطراً على الدولة بالأسعار التي تحددها. ومنذ فرضت الأمم المتحدة عقوباتها التجارية على العراق في سنة ١٩٩٠ عقب اجتياحه لكويت اكتسبت الحاصلات المحلية أهمية حيوية في تغذية سكان العراق البالغ عددهم نحو ١٨ مليون نسمة.

وجدت كميات كبيرة من الحبوب المنتجة محلياً طريقها إلى السوق السوداء السنة الماضية على الرغم من وجود حظر حكومي والتهديد بفرض عقوبات صارمة بما في ذلك توقيف عقوبة بتر أحد الأطراف على المزارعين المخالفين.

ألا أن الحكومة ستعزز هذه السنة أسعاراً أعلى على المزارعين لتزويد بحاصلات الغلال إلى المخازن الحكومية، وتستند في الوقت نفسه الرقابة عليهم لضمان التزامهم بالقانون.

ويجوز للقطاع الجديد لتحديد اللجان الحكومية حصص إنتاج المزارعين العراقيين على أساس المناطق التي يزرعونها. وينبغي للمزارعين بعد الحصاد شحن حصصهم كاملة إلى صوامع الدولة.

ويواجه المزارع عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات وفيه غرامات باهظة إذا شحن أقل من نصف حصته بينما يمكن للمزارعين على جمع الحاصلات معاقبة المزارعين إذا لم يسلموها ولو حتى واحد في المائة من الحصص المحددة سلفاً.

وستفحص لجان مراقبة محلية حجم الغلال التي يتم توزيعها إلى الصوامع الحكومية.

وتستورد الحكومة وتجار القطاع الخاص بعض السلع الغذائية الأساسية عبر الأردن ولكن الذي يبدو من رفض بغداد لعروض جديد من الأمم المتحدة لبيع بعض السلع من أجل شراء واردات أساسية يعني أن الحاصلات العراقية لا تزال ذات أهمية حاسمة.

ولم تعلن الأمم المتحدة لتقديرات محصول هذه السنة ولا يكشف العراق عن حجم حصصه منذ فرض العقوبات عليه.

وتشكل الغلال وسلع رئيسية أخرى في نظام الحصص التموينية الذي يوفر لكل مواطن نحو نصف احتياجاته من الطعام (الخبز) والأرز وزيت الطعام والسكر واللبا بكميات محددة أو مجاناً.

ويشتري العراقيون احتياجاتهم الباقية من السوق الفوري بأسعار أعلى كثيراً.

وبطريقة تشجيع المزارعين على تجنب السوق السوداء رفعت الحكومة الأسعار المعروضة للقمح والشعيرما يصل إلى ثلاثة أمثاله، ويبلغ سعر طن القمح الممتاز

الآن إلى ١٠٥ ألف دينار (حوالي ٨٨ دولار في السوق السوداء) في الصوامع الحكومية.

وموجب نظام المراقبة الجديد يحصل أي شخص يبلغ عن انتهاك مزارع ما للقواعد على مكافأة تصل قيمتها إلى نصف السعر التجاري لكمية الغلال التي لم يكتشفها المسؤولون عن جمع الغلال.

على صعيد آخر، قال وزير النفط العراقي صفاء هادي جواد أمام المجلس الوطني (البرلمان) إن خطة الأمم المتحدة الخاصة بالمعاجم للعراق ببيع كمية محدودة من النفط لن تخفف الأمانة لأن معظم العوائد سيخصص لتعويضات حرب الخليج وبموجبها من التكاليف المتوقعة بالأمم المتحدة.

وأضاف: إن هذه الخطة لم تأخذ في الحسبان تكاليف تشغيل المنشآت النفطية التي تقدر بحوالي ١٧٠ مليون دولار كل ثلاثة أشهر.

وقال إن العراق أصبح حوالي ٨٠ في المائة من الأضرار التي لحقت بمنشآته النفطية في حرب الخليج وأنه يشغل المصافي بمطاقة تبلغ ٩٠ في المائة من طاقتها قبل حرب الخليج.

وقال جواد: إن العراق سيعارض أي محاولة من قبل تركيا لزيادة رسوم النقل على نفطه. وأضاف: إن العراق لديه منازلة أخرى عند رأس الخليج تبلغ طاقته تصديرها ١,٨ مليون برميل يومياً يمكن أن تزداد بعد رفع الحظر على حوالي ثلاثة ملايين برميل يومياً من مرفأ النفط الجنوبي فقط.

وقال جواد: إنه ينبغي زيادة حصة العراق في أوبك التي تبلغ ٣,١٤ مليون برميل يومياً إلى ٣,٦ مليون برميل في ضوء الطلب العالمي لكن لن يكون من السهل على العراق أن يستعيد حصته.

ولكن جواد أن الرئيس صدام حسين أعطى روسيا فرصة تطوير خطي نفط عراقيين في جنوب العراق وقال: «إن الرئيس أعطى لهم (الروس) الفرصة والأفضلية في هاتين المخططين». وأضاف: إنه سيتم فتح الخطين أمام الروس إذا قدموا جداول زمنية محددة للتنفيذ.

وقال جواد: إن وزارته درست سبل تطوير الخطين مع وزير الطاقة الروسي يوري شافاروف الذي كان زار بغداد في خواتم الشهر الماضي، والحلال لها الفترة العربي والأرمينية الشمالي. وأضاف: إن الخطين قد ينتجان مليون برميل يومياً إذا تم تطويرهما. وأوضح أن تكاليف الاستخراج ستكون منخفضة للغاية وكذلك تكاليف التشغيل. ولكن جواد، إن العراق وصل إلى مرحلة متقدمة للغاية في إبرام صفقات مع الشركات الفرنسية لتطوير حقلي «مجنون» ونهر عر» باستثمارات تبلغ سبعة مليارات دولار. وأقرببت «شركة نوتال» الفرنسية المتصلة إلى اتفاق لتطوير حقلي «نهر عر» بمطاقة إنتاجية قدرها ٤٠٠ ألف برميل يومياً بعد رفع العقوبات، بينما تولى «الك كيتون» تطوير حقلي «مجنون» الذي تبلغ طاقته ٦٠٠ ألف برميل يومياً، والذي يقول العراق أن احتياطاته تصل إلى ٣٨ مليار برميل.

## اسرائيل

# العجز التجاري ١٠ مليارات دولار وإنقاذ المستوطنات يكلف ١,٦ مليار دولار

■ يجمع الاقتصاديون العارفين، على أن العجز التجاري في الميزان التجاري في إسرائيل هو من أكبر المشاكل التي يواجهها الاقتصاد الإسرائيلي. وفي خواتم الشهر الماضي صدر عن حكومة إسحاق رابين، أن العجز ازداد إلى ٢,٧ مليار دولار في الربع الأول من العام، من ١,٨ مليار دولار خلال الفترة نفسها من عام ١٩٩٤. وزادت الواردات بنسبة سبعة في المائة وانخفضت الصادرات بنسبة اثنين في المائة.

وفي عام ١٩٩٤ بلغ إجمالي العجز التجاري ٧,٥ مليار دولار بينما ارتفع إلى اثنين العجز في حساب المعاملات التجارية عام ١٩٩٤. ٢,٨ مليار دولار.

وينفي المسؤولون الثلاثة في العجز التجاري على العملة المحلية القوية. وفي العام الماضي انخفض «الشيل» مقابل العملات الأجنبية الأخرى بأقل من ستة في المائة ومقابل الدولار بأقل من ١,١ في المائة. ومن حيث القيمة الحقيقية زادت قيمة «الشيل».

وحصل «الشيل» على دعم من أسعار الفائدة التي تم الإبقاء في العام الماضي على معدلاتها المرتفعة لمكافحة التضخم.

وكان البيت المركزي الإسرائيلي خفض أسعار الفائدة بنسبة ١,٥ نقطة مئوية ليصبح سعر الإقراض الرئيسي ١٤,٨ في المائة. إلا أن هذا خفض لم يكن كافياً. ولزم البنك المركزي الحصر بخفض أسعار الفائدة تدريجياً مع انخفاض مخاطر التضخم. إلا أنه كما يرى الاقتصاديون كان يتعين على الحكومة اتخاذ إجراء جذري بدرجة أكبر. فاستناداً إلى بيانات أسعار المستهلكين الأوليين من هذا العام، فإن معدل التضخم يسير بمعدل سنوي يبلغ ستة في المائة ولذلك فإن أسعار الفائدة على

الدائع قصيرة الأجل مرتفعة للغاية. البنك المركزي الإسرائيلي يقول: إن أسعار الفائدة ليست مرتفعة بالاستثمار إلى المعدل السنوي. ومعدل التضخم الذي تستهدفه الحكومة لعام ١٩٩٥ هو نسبة تتراوح بين ثمانية و١١ في المائة. وقال محافظ بنك إسرائيل المركزي يعقوب فرنكل: «هناك فرصة طيبة لتحقيق هذا الهدف».

وتتوقع معظم تنبؤات خبراء الاقتصاد أن معدل التضخم في عام ١٩٩٥ سيقارب بين عشرة و١١ في المائة.

على صعيد آخر تماماً، وافقت حكومة إسحاق رابين على صفقة بقيمة ٩,٨ مليار شاقل (١,٢ مليار جنيه إسترليني) لاتفاق الكيبوتزات الإسرائيلية (المستوطنات) المثقلة بالدين وتكوين الصفقة من مساعدات حكومية مباشرة، ومن قيام المصارف بشطب بعض ديون المستوطنات، ومن بيع ١٧٥٠٠ فدان من الأراضي الزراعية التابعة لهذه المستوطنات لأغراض الإسكان.

ومن أصل ٢٧ مستوطنة يقطنها معاً ١٢٥ ألف نسمة، يعاني أكثر من مائة بقول من صعوبات مالية خطيرة، وتعاين ٢٢ مستوطنة من هذه المائة وصفاً لا تمكنه من تسديد ديونها. وتهدد هذه الأزمة برمي عدد لا يحصى من هذه المستوطنات، والتي يبرهن إليها قاطنو المستوطنات، وبعضها يفرّج بسبب النمو والتطور الاقتصادي. ويسبب ثروات المستوطنين المائلة لا تشده الطاقات في أي محيط مبدئي على مساهمة المستوطنات التاريخية في الحفاظ على الحد الأدنى الإسرائيلي وفي الإنكار الإسرائيلي التي أنشئت الحكومات المتعاقبة لسيادة

مها واليمينية، بضرورة محاولة انقاذ سكانها من الملة. وتعود مشاكل المستوطنات إلى مطلع الثمانينات عندما وصلت معدلات التضخم في إسرائيل إلى حدود ٤٠ في المائة في تلك الحقبة كانت المصارف تفرض بسخاء، ومن دون حساب وعلى نحو غير مرتبط بمؤشر تكاليف المعيش ونظراً إلى رغبة المستوطنين القوية في توسيع القاعدة الزراعية والصناعية، اقترض هؤلاء أموالاً طائلة من مزارعين على أن التضخم سيغطي فوائد الدين.

وعندما تسكنت حكومة «الوحدة الوطنية» في منتصف الثمانينات من خفض معدلات التضخم وإصلاحها إلى رقم مؤلف من عشرين فقط بدلاً من ثلاثة، واجهت المستوطنات ضرورة تسديد ديونها التي تضاعفت بحكم الفوائد العالية جداً. كما أن المصارف بدأت تفرض تضحيات صارماً على زبائنهم قل نظيره في السابق.

وسيسبق تنفيذ خطة الإنقاذ الأخيرة خمس سنوات تخصص الحكومة لها ١,٥ مليار شاقل على الأقل وستشطب المصارف نحو ملياري شاقل من الدين المستحق لها. ومن المنظر أن يعود بيع الأراضي التابعة للمستوطنات بمقدار ملياري ليرة القيمة الفعلية لـ ١٧٥٠٠ فدان، كما لا يعرف إلا مدى تأثير عرض هذه المساحة الكبيرة من الأراضي على سوق العقارات.

وستستفيد من الأموال الناجمة من صفقة الإنقاذ هذه المستوطنات الأقرب في الدولة العبرية. ويذكر أن الأراضي الموجودة في وسط إسرائيل الخصصة للسكن باهظة الثمن.



## السعودية

## ترشيد إستهلاك الطاقة مستمر والرسوم الإضافية لتعزيز شبكات الكهرباء

## التمهيد للتخصيص بإعداد مؤسسات عامة للعمل وفي الأسس التجارية

قال مصرفي سعودي بارز، إن السعودية تتخذ خطوات للبدء ببرنامج للتخصيص بتحضير بعض المؤسسات المملوكة للدولة للعمل وفقاً للأسس التجارية.

وقال رامز صوابيني، مساعد مدير عام البنك السعودي الأمريكي: «أنه يتوقع ربح فعل إيجابي لعمليات البيع النهائية». وتلك الحكومة السعودية حصصاً في ٣٠ شركة من ٦٨ شركة عامة مساهمة مدرجة على لوائح التداول في المملكة أو ٢٦ في المائة من القيمة الرأسمالية لسوق الأسهم التي بلغت بنهاية العام الماضي ١٤٤,٥٥ مليار ريال (٢٨,٦ مليار دولار). وسبق للملك فهد بن عبد العزيز أن قال في حزيران/يونيو ١٩٩٤، أن على القطاع الخاص في السعودية أن يلعب دوراً أكبر.

وقال صوابيني، إن تخصيص المؤسسات غير المدرجة على لوائح التداول مثل «الخطوط الجوية السعودية» يبدو جلياً.

وقال إن «الخطوط الجوية السعودية» عيّنت إدارة جديدة وضعت ترتيبات لتجديد أسطولها ورفعت أسعار التذاكر على الرحلات الداخلية.

وأضاف: «من المؤكد أن هذه خطوات في الاتجاه الصحيح». وتبدو كلمة التخصيص من الكلمات الشائعة في منطقة الخليج الفنية بالنظر حيث تحاول الحكومات تقليص حجم مشاركتها في الاقتصاد.

وقال صوابيني أن شركات تابعة للشركات السعودية الأساسية (سابك) التي تملك الحكومة ٧٠ في المائة من أسهمها هي من الشركات الرئيسية المرشحة للتخصيص نظراً إلى استقلاليتها إدارتها عن الحكومة.

وأضاف: «من شأن ذلك أن يجعل عملية التخصيص أسرع وأسهل». وأشار إلى أن الجو الاستثماري العام في السعودية يبدو جيداً نظراً إلى توفر السيولة الكاملة لشراء أسهم المؤسسات المطروحة للبيع.

وختتم صوابيني الكلام بالقول: «السيولة متوفرة». وتزيد السيولة لدى المصارف على شكل ودائع عند الطلب على إجمالي قيمة التذاكر في السوق.

ويبقى أن صفقة بقيمة أربعة مليارات دولار مع شركة «إيه تي أند تي» الأميركية لمصاطعة طاقة شبكة الاتصالات الهاتفية في المملكة من الأمور للشعيرة، وهي خطوة ضرورية لتحضيرها لتخصيص الخدمات الهاتفية. ثم إن قرار قمة مجلس التعاون الخليجي في كانون الأول/ديسمبر الماضي السماح لمواطني دول المجلس بامتلاك تداول الأسهم في كافة دول المجلس من شأنه أن يعزز عملية التخصيص في المملكة العربية السعودية.

على صعيد آخر، قالت الشركة الوطنية السعودية للتقنية البحرية، إنها عادت إلى تحقيق أرباح في الربع الأول من السنة الحالية بعد خسائر بلغت ١,٩ مليون دولار سنة ١٩٩٤. وقال بيان الشركة التي يجري تداول أسهمها في السوق السعودية أن أرباحها للربع الأول من سنة ١٩٩٥ بلغت ٩٠٠ مليون ريال (١٠٧ مليون دولار). وقال البيان: «هذه الأرباح تعتبر بداية لعودة الشركة إلى تحقيق الأرباح بعد تطبيقها للخطوة التشغيلية الجديدة التي تم بمقتضاها تعديل بعض الموانئ» على خطوط الخدمة.

وأضاف: «ستؤدي هذه النتائج الملمنة من تحقيق أرباح في الربع الأول إلى تغيير توجهات العديد من كبار المساهمين والذين أبدوا استعظامهم من نتائج الشركة» في تقنية المصايد. وقالت الشركة، أنه تم تخفيض مصاريف التشغيل والمصاريف الإدارية بنسبة ٢٠ في المائة وتمتلك الحكومة السعودية ٢٨,٨ في المائة من أسهم الشركة فيما توزع بقية الحصص على مساهمين سعوديين من القطاع الخاص.

وارتفعت أرباح التشغيل السنة الماضية إلى ٩٦٧ مليون ريال (٢٥٧,٨ مليون دولار) سنة ١٩٩٢ عندما حققت الشركة أرباحاً صافية بلغت ١٩٨,٥ مليون ريال (٥٠,٩ مليون دولار).

## مجلس التعاون

## الركود قضى على فرص العمل للأجانب وفتح الفرصة للعمالة المحلية

في طلب العمالة الأجنبية طاول القطاع الصحي (الأطباء، الممرضين، وغيرهم) ذلك باجراماً ترشيد. ومن الهبوط بشكل خاص قطاعي الخدمات والمصارف، علماً بأن القطاع كان الأكثر طلباً للعمالة خلال الفترة من ١٩٩١.

وفي حين أن الكويت كانت أكبر دولة خليجية مستقطبة لفئات العمالة المتوسطة والعليا من أوروبا والولايات المتحدة خلال السنتين التاليتين لحرب الخليج الثانية، إلا أن الطلب فيها هبط بشكل تدريجي ليعود حالياً إلى مستويات السابعة للدول العسكرية العراقية إليها. وتأتي المملكة العربية السعودية بالمرتبة الثانية حالياً في المقدمة، وتليهما الكويت، ثم البحرين وقطر وسلطنة عمان.

أما مستويات الرواتب لفئات الوظائف المتوسطة والعليا فتتقارب تقريباً في دول المنطقة، وهي تتراوح بالنسبة إلى الوظائف الإدارية والفنية الوسطى بين ٢٠٠ - ٥٠٠ دولار شهرياً، بالإضافة إلى البدلات والحوافز، بينما تصل بالنسبة إلى الوظائف العليا إلى نحو ١٠ آلاف دولار شهرياً.

درجة عالية من التشجيع الوظيفي، انخفضت معها الحاجة إلى إجراء عمليات توظيف رئيسية جديدة، لأنها استقطبت بالفعل حاجتها من المداير والموظفين من الفئتين المتوسطة والعليا، سواء من الأسواق المحلية أو من الخارج. في أعقاب حرب الخليج الثانية، كما اتجهت شركات عديدة من الخليج إلى توفير احتياجاتها من العمالة من أسواقها المحلية قدر الإمكان، بهدف خفض الكلفة، الأمر الذي أثر على حجم الطلب على العمالة من الخارج.

وعلى الرغم من هبوط فرص الوظائف المتاحة للعمالة الأجنبية في الخليج، وعدم ارتفاع مستويات رواتب الوظائف المعرضة عما كانت عليه قبل ٥ سنوات، إلا أن هناك إقبالاً كبيراً من الموظفين العربيين الراغبين في الحصول على فرص عمل في الخليج، ولجديد من بريطانيا والولايات المتحدة وعدة دول أوروبية.

وسبب هذه الرغبة، ميزة عدم وجود ضرائب دخل في المنطقة، وكذلك التمتع بميزات وودلات قد تشمل السكن والسيارة والريعية الصحية، وهي عوامل كافية لجذب الأجانب للعمل في المنطقة.

ويشير البعض إلى أن الهبوط

شهدت أسواق دول مجلس التعاون الخليجي تراجعاً حاداً في الطلب على فئات العمالة المتوسطة والعليا خلال السنة الماضية، وسط توقعات بأن يستمر التراجع خلال السنة الحالية.

والتراجع في الطلب شمل مختلف القطاعات (المصارف والصحة والخدمات) إلا أن مستويات الرواتب والحوافز المشروحة للمعرضة ما زالت مستقرة.

ويؤكد العارفين أن تباطؤ الأنشطة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي في سبيل المستويات المرتفعة التي سجلت في سنتي ١٩٩١ و ١٩٩٢ قلصت بشدة من فرص العمل الجديدة للأجانب في المنطقة، وقد برز ذلك في الهبوط الكبير على الطلب في فئات الوظائف المتوسطة والعليا التي كانت الأكثر تضرراً من التطورات الاقتصادية غير الواعدة.

بخصوص عاد الطلب على هذه الوظائف في السنوات التي كانت سائدة قبل عام ١٩٩٠، وعلى الرغم من قيام العديد من الشركات في المنطقة بتنفيذ برامج تستهدف التحكم وترشيد النفقات، فإن معظم المؤسسات والشركات وصلت بالفعل إلى

الكهربائي إلى أكثر من ١٥١ ألف مشترك جديد، الأمر الذي رفع عدد المشتركين إلى أكثر من ٢,٨ مليون مشترك بمعدل نمو سنوي بلغ ١١,٦ في المائة.

وذكر البيان أن عبد القري التي وصلت إليها الكهرباء خلال السنة المذكورة بلغ ١٥٠ قرية.

وبمقارنة مستوى الحمل الكهربائي ارتفع من ٨٤٨ ميغاواط سنة ١٩٧٥ إلى ١٧,٢٨٧ ألف ميغاواط السنة الماضية.

وكان الطاسان شدد على سعي الحكومة السعودية لتطوير قطاع الكهرباء لوكالة النمو المستمر الذي تشهد المملكة العربية السعودية في القطاعات المحلية. لكنه أكد على ضرورة مواصلة الاستثمار في تطوير سياسة الترشيد لدعم تطوير القطاع الكهربائي من دون الخضوع إلى ضغوط الظروف، وبالتالي الحصول على أفضل العقود لأي مشاريع توسعة كهربائية حالية أو مستقبلية.

وتقدر القدرة الإنتاجية الحالية للطاقة الكهربائية في السعودية بنحو ٢٢ ألف ميغاواط تزداد خطاً توسعة ملحوظة قد يصل حجم الإنفاق عليها إلى ستة مليارات ريال سعودي.

مليار ١,٥٠ مليار ريال سعودي (نحو ١٥٠ مليون دولار) سنوياً.

وحسم عبد الله الطاسان اللفظ الذي ساد حول إنشاء المحطة التاسعة فني أن يكون قد تم توقيع عقد إنشاء المحطة تلك وهي الأضخم في مجموعة محطات توليد الكهرباء، التي تزود العاصمة الرياض بالطاقة. وقال في هذا الصدد أن الموضوع قيد البحث ويحتاج إلى بعض الوقت لإستكمال.

وكانت تكتونات تروبت السنة الماضية عن فوز شركة جنرال إلكتريك، وشريكها بمقتضى، بعقد إنشاء المحطة. لكن خلافات حول التمويل حالت على ما يبدو دون إبرامها. وجاءت الرسوم الجديدة على الكهرباء، التي ستخصص لشوارع الطاقة لتشكيل على ما يبدو حلاً معقولاً لكنه ربما لا يكون سريعاً لتنفيذ المشروع.

وكانت وزارة الصناعة والكهرباء، وزعت بياناً شروحت فيه أن طاقة التوليد الفعلية في السعودية بلغت ١٧٥٢٢ ميغاواط وهو ما يزيد على ١٥ ضعفاً على ما كانت عليه سنة ١٩٧٥، وبشكل معدل نمو سنوي يبلغ ١٥,٣٥ في المائة. وإذ إن السنة الماضية شهدت أيضاً إحصاء التشار

استغتم المهندس عبد الله الطاسان، وكيل وزارة الصناعة والكهرباء، في المملكة العربية السعودية، مناسبة إقامة معرض الكهرباء والكيف والآثار السعودية (٩٥) الذي شارك فيه ٢٥ مصنعا وشركة من ١٨ دولة منها ٧٨ مصنعا وشركة في السعودية. ليدعو السعوديين والمقيمين الأجانب في المملكة إلى الاستثمار في ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية ومواصلة التحويلات التي أجدها في الفترة السابقة.

ويشرح الطاسان من جهة أخرى هدف فرض الرسوم الإضافية على الشرائح العليا من الكهرباء، التي ستخصص للإنفاق على بعض المشاريع الكهربائية التي تنفذها السعودية بهدف إيسال الطاقة الكهربائية إلى كل محتاجها.

وأشار في هذا الصدد إلى أن الرسوم المكنة لهذه الرسوم لقر إيداعها في حساب خاص للإنفاق على هذه المشاريع وقرر تشكيل لجنة وزارية تضم وزراء الصناعة والمال والتخطيط ورئيس ديوان المراقبة للإشراف على إنفاق العوائد من هذه الرسوم التي توقع أن تتراوح بين

## الكويت

## هموم مواجهة العجز في الموازنة تأكل من صحن الحكومة



جابر الاحمد الصباح

تضع الحكومة الكويتية على سلم أولوياتها مواجهة العجز في الموازنة، وهي ترى العلاج، على ما قال مصدر عام، على رغبة في المستوى، في تطبيق سياسة مالية تروغ من إسهم الإيرادات غير النفطية.

البيانات الأولية الصادرة عن وزارة المال لمشروع موازنة السنة المالية المقبلة (١٩٩٥/١٩٩٦) تشير إلى خفض العجز بمقدور ٥٠٠ مليون دينار كويتي، إلا أن ذلك، على ما تقول المصادر المالية لا يتفق وأهمية المشكلة، إذ أن نمو ٦٥ في المائة من الإنخفاض المحتمل في العجز ناشئ، عن زيادة تسعير برميل النفط الكويتي من ١٢ دولاراً في الموازنة الحالية إلى ١٢ دولاراً في مشروع الموازنة الجديدة.

على الرغم من أن هذا السعر قد يتحقق، إلا أن تغييره يجب أن لا يعتبر إنجازاً بل تحلياً جزئياً عن السياسة التخفيفية في التسعير.

ولم تشر وزارة المال في كل ما صدر عنها، إلى اللية لشمول الموازنة الإيرادات والنفقات كافة مثل إيرادات الاستثمارات الخارجية وكل مكونات خدمة الدين العام الداخلي والخارجي البالغ حوالي ٣٠ مليار دولار أميركي.

وأوضح المصدر أن دعم السلع الاستهلاكية خلال تسع سنوات مالية بلغ حوالي ٧٠٠ مليون دينار كويتي خلافاً لدعم المقدم للإنتاج وبعض المنتجات الصناعية. معلوم ومعروف في الكويت أن الحكومة تدعم السلع والخدمات العامة مثل الوقود والكهرباء، والماء والصحة والتعليم والسكن. كما يشار إلى أن الدولة دفعت حوالي ٢٧٩٢ مليون دينار كويتي (٢٥٠ مليار دولار) خلال ثلاثة عقود على الاستثمارات العامة مثل شراء الأراضي والمعارف، وهو برنامج دعم وإعادة توزيع دخل، وبلغت للإسكان المتوسط والمحدود حوالي ١٤٦٠ مليون دينار كويتي.

ويبلغ مستوى الدعم لوزارة الكهرباء والماء حوالي ٢٠٠ مليون دينار كويتي سنوياً (والفارق بين التكلفة وسعر البيع حوالي ١٤ ألفاً للكيلوواط) إذ يباع للمستهلك النهائي بلس ١٥ في المائة من تكلفته. وأدى هذا إلى ارتفاع تسعير الفرد في المتوسط من ٢٢٦٠ كيلوواط ساعة سنة ١٩٧٥ إلى ١٤ ألف كيلوواط ساعة في الوقت الحاضر. جهات رسمية اقترحت حلاً تقنيي لتخفيف العبء عن العجز، من خلال ضغط النفقات وزيادة الإيرادات غير النفطية بما في ذلك تبني سياسة ضريبية وهو أمر سهل الحديث عنه في نظر عدد من الاقتصاديين، لكن يصعب تطبيقه، وتواجه تلك الجهود صعوبات ناشئة عن عدم قدرة الحكومة على إقناع الآخرين بجدية جهودها في ترشيد الإنفاق. ومن جانب آخر يسبب موقفها تجاه تعديل قانون الديونيات الصعبة نوع من التسامح.

وكانت حكومة سعد العبد الله الصباح أحالت مراسيم بقوانين كانت صدرت خلال فترة حل مجلس الأمة غير مستورتي على أمل أن تحكم المحكمة الدستورية بفساد تلك القوانين من دين الحاجة إلى عرضها على مجلس الأمة. رجحة الحكومة لتلخص في أن هناك نزاعاً حول حق المجلس قبول أو رفض ذلك

المراسيم مما يدعو إلى ضرورة عرضها على السلطة القضائية (الحكمة الدستورية) لاستصدار حكم حول البديل، ويعتقد الحكومة أنها بذلك تمارس حقاً دستورياً.

ويؤازر هذا الرأي، رأي معارض تبنيا كل القوى السياسية والمستقلة يستند إلى ثلاث حجج:

أولها أن حل مجلس ٧٦ و ٨٦ كان حلاً غير دستوريته تجاوزه من باب تجنب الصراع ولا يجوز للحكومة من حيث البذل أن تطالب بالتحكيم بعد تصرف غير دستوري.

وثانيها يتلخص في أن الحكومة عرضت، ولا زالت، تعرض منذ سنة ١٩٨١ ما صدر من فترة غياب المجلس عليه من باب إعطائها الصفة الدستورية وذلك ما تم التوصل إليه مع الحكومة من أجل تجنب الفراغ الدستوري واجتمعات الصراع على مبدأ الحل وهو ما نفخته الحكومة الحالية.

وثالثها أن توقيت الإحالة في ظروف الدعوة إلى بناء استقرار سياسي بعد احتلال وتضييق ساعد التهور لن يؤدي سوى إلى خلق أزمات سياسية متلاحقة وفقدان البلد بريقه ومحتواه الديموقراطي ويؤدي إليه أجواء الشك في الثبات.

وتحذر المصادر الاقتصادية من أن التعرض في الحياة الديموقراطية سوف يعرض البلد لمخاطر ومخاطر اقتصادية لا قبل على تحملها في ظل ظروفه الحالية. ولو تجاوزنا اللعب الذي حدث في نتائج الانتخابات ١٩٩٢ وما تبعه من استعجال في تأسيس للشركات في بداية التسعينيات على افتراض أن التداعيات تم تجاوزها بزبائدين وبمستقبلين في أسعار النفط ١٩٧٤/٧٣ و ١٩٨٠/٧٩ و ١٩٨١/٨٠ في رسم الحل الأول، وكذلك الحال مع أول التجاوزات الكبيرة على الاستثمارات الخارجية في صفقة سمانتاني، وديارات أزمة الديونيات الصعبة. فتم تشكيل الفريق المتهم باختلاسات الاستثمارات الخارجية حتى في زمن الإحتلال في رسم الحل الثاني لمجلس الأمة، وكذلك تم التوسع المالي والإعفاءات والمكافآت بفرض شراء اللوح السياسي التي أوصلت الوضع المالي للبلد إلى ما هو عليه الآن في فترة ما بعد التحرير وأثناء غياب مجلس الأمة.

وترى المصادر الاقتصادية من جهة ثانية، أن الكويت تلك أفضل الفرص لإصلاح أوضاعها نتيجة اتساع قاعدة سلطة اتخاذ القرار وبماض الحرية المباح وضرورة اتساع المشاركة في اتخاذ قرارات غير شعبية، وبغض النظر عن فعوى حكم المحكمة الدستورية، فإن الإسطا على المستقبل سيكون في غير صالح خلق مناخ مؤات لمواجهة المتغيرات السياسية والاقتصادية. فلو ألغى الفرع الدستوري المستعجل محتواه وأقر بدستورية تلك المراسيم، لكان سيكبر مزيداً من احتمالات المواجهة الداخلية التي تستعصف سلطة اتخاذ القرار أيا كانت ما بقي بظلاله على أوضاع البلد.

وإذا جاء الحكم في صالح الدستور فإن ظلال الشك وعدم اليقين سوف تبقى، وهو أمر نجح البلد في اجتيازه خلال فترة الإحتلال يوماً كان أفضل أصوله وأكثرها مدعاة إلى تعاطف العالم معها. ومن المفروض أن تعود المحكمة في مواجهة تلك القضايا في بلد يسعى لتقديم نفسه في صورة تستحق ما بذل من وقت وجهه واشتغال العالم في أرجاء الحرية إليه.



## الإمارات

# مشاريع البرنامج الإستثماري ارتفعت الى ١,٥ مليار دولار و «البورصة» في نهاية السنة

ارتفعت التكاليف الكلية لمشاريع البرنامج الإستثماري للحكومة الاتحادية في دولة الإمارات للسنة ١٩٩٥ الى ٥,٥١ مليار درهم (نحو ١,٥ مليار دولار) بزيادة ١٦٦,٧ مليون درهم عما كانت عليه سنة ١٩٩٤.

ففي تقرير نشرته ووزعته وزارة التخطيط في أبوظبي، أنه على الرغم من ارتفاع حجم التكاليف الكلية للمشاريع سنة ١٩٩٥ يبقى حجم الإعتمادات المخصصة لها دون الـ ١,١٣ مليار درهم مقابل ١,٢٧ مليار درهم عام ١٩٩٤، بفارق قدره ٢٥٧,٤ مليون درهم ونسبة ٢٥,٤ في المائة.

وتؤكد الوزارة أنه تم ابراج مشاريع جديدة للمرة الأولى منذ سنوات عدة لخصاب عدد من الوزارات بلغت تكاليفها الإجمالية ٨٢٥,٢ مليون درهم. وتوزع التكاليف الجديدة بواقع ٧١٥ مليون درهم لمشاريع وزارة الكهرباء والماء الممتثلة في تنفيذ المرحلة الأولى من عملية الربط الكهربائي بين مدن الإمارات وزيادة انتاج المياه عن طريق إنشاء محطات تحلية جديدة في رأس الخيمة وعجمان والجبيرة.

وأفاد التقرير أن قيمة المشاريع التي نفذتها الحكومة الاتحادية خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٤ بلغت نحو ١٢,٥ مليار درهم شملت مختلف القطاعات. فيما سجلت تكاليف برنامج الإستثمار خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٥ تطورات مثابة بين الارتفاع والإنخفاض.

وأشارت وزارة التخطيط في تقريرها إلى حدوث زيادة كبيرة في حجم التكاليف سنة ١٩٩٢ وذلك بصعود ٨٢٧ مليون درهم مقارنة مع

تكاليف سنة ١٩٩١، وذلك بسبب ابراج مشاريع جديدة بلغت كلفتها نحو ٨٢٧ مليون درهم. كما شهدت سنة ١٩٩٢ قفزة في تكاليف المشاريع مقارنة مع ما كانت سنة ١٩٩٢ لتصل الى ٥٥٦٤,٤ مليون درهم، بزيادة بلغت ٨١٤,٤ مليون درهم بسبب ابراج مشاريع جديدة لبعض الجهات ذات الموازنة المستقلة مثل جامعة الإمارات. وعاد حجم التكاليف ليسجل انخفاضاً طفيفاً سنة ١٩٩٤ الى ٥٣٣٤,٤ مليون درهم وذلك بسبب عدم تضمن البرنامج الإستثماري للسنة المذكورة المشاريع الاتحادية التي تم تنفيذها.

وارتفعت التكاليف الكلية للمشاريع الى ٥٥٠,١ مليون درهم سنة ١٩٩٤، بزيادة ١٦٦,٧ مليون درهم، عن تكاليف المشاريع سنة ١٩٩٤ وذلك على الرغم من استبعاد عدد كبير من المشاريع التي تم ابراجها، إلا أنه تم في المقابل ابراج أخرى جديدة تبلغ تكاليفها ٨٢٥,٢ مليون درهم.

ويوضح تقرير وزارة التخطيط إلى القول بأن ارتفاع حجم الإعتمادات المدرجة لتنفيذ المشاريع الاتحادية من ٧٤٠ مليون درهم سنة ١٩٩١ الى ١٢٧٠,٧ مليون درهم سنة ١٩٩٤، مع عودتها إلى الإنخفاض سنة ١٩٩٥ الى ١٠٣٢ مليون درهم ونسبة قفزا ٢٠,٣ في المائة مقارنة مع ما كانت السنة الماضية. وتؤكد وزارة التخطيط أن هذا الإنخفاض في حجم الإعتمادات لن يكون سبباً لتفتي نسبة تنفيذ المشاريع، إذ يجري سبوقاً اعتماد مبالغ تفوق حجم التنفيذ وأوصحت الوزارة أن حجم الاتفاق الفعلي على المشاريع

الإتحادية خلال السنوات الماضية لم يتجاوز ٧٦٦,١ مليون درهم سنة ١٩٩٤، أي بنسبة ٦٠ في المائة تقريباً من حجم الإعتمادات المالية المدرجة لتنفيذها في السنة المذكورة. وتوزع اعتمادات مشاريع سنة ١٩٩٥ بواقع ٩٥٨,٢ مليون درهم لمشاريع الإستكمال الجاري العمل بها، وتحتوي وزارة الأشغال العامة والإسكان تنفيذ مشاريع هذه السنة التي رصد لها من اعتمادات ١٩٩٥ مبلغ ٦٦٥,١ مليون درهم، فيما تتولى الوزارات الأخرى تنفيذ مشاريع خاصة بها رصد لها اعتمادات بقيمة ٢٩٧,٩ مليون درهم.

ويشير التقرير إلى أن أعلى نسبة اتفاق قياساً مع الإعتمادات الخاصة بتنفيذ مشاريع الحكومة الاتحادية خلال السنوات الخمس الماضية بلغت سنة ١٩٩٢ ما يقرب من ١٢,٩ في المائة. وأما سنة ١٩٩١ حيث لم تتجاوز ٢٨,٤ في المائة التي تعتبر نسبة اتفاق متدنية جداً. على صعيد آخر، أكدت مرجعيات مالية في أبوظبي، أن بورصة الإمارات الروسية ستكون جاهزة لبدء التداول في جانبها القانوني في نهاية ١٩٩٥. وذكرت تلك المرجعيات نقلاً عن اللجنة الوزارية المكلفة بأعداد قانون خاص بتأسيس البورصة، أن القانون سيكون جاهزاً بصيغته النهائية لرفعه إلى الجهات المختصة قبل نهاية السنة.

وتؤكد المصادر المالية في دولة الإمارات على أهمية إصدار هذا القانون في وقت قياسي نظراً إلى تطور حجم السوق المالية الحالية في الإمارات وتزايد دورها المالي والإقتصادي، ولواكبة التطورات والتوجهات نحو تخصيص عدد من الشركات الحكومية وإنشاء شركات

استثمارية جديدة في الإمارات. وقد كشفت المؤسسة العامة للصناعة في أبوظبي عن خطة لتخصيص خمسة من مصانعها تقدر قيمتها الإجمالية بمقدار ٧٢٢ مليون درهم وفتح الباب أمام المواطنين للإكتتاب في أسهم هذه المصانع في

شهر حزيران/يونيو المقبل. كما أعلن أخيراً عن إنشاء شركة «بي للإستثمار» برأسمال ١,٢ مليار درهم وانتهى الأسبوع الماضي الإكتتاب في أسهم الشركة. وتؤكد المصادر أن تأسيس بورصة دولة الإمارات سيصاحبه في

في محاولة منها للإستجابة لتوصيات صندوق النقد والبنك الدوليين، اتخذت حكومة علي عبد الله صالح قرارات تقنية وفي روعها تخصيص الآراء الإقتصادية، واستمادة ثقة المنظمات الدولية بالهيئات الحكومية، بعدما بدأت الجهات المانحة تتردد في تقديم المساعدات وبسبب البيروقراطية التي عطلت العديد من المشاريع. ومن المثير أن يقدم صندوق النقد والبنك الدوليان إلى صنعاء برنامجاً يسمح باجتذاب المساعدات.

وكان تقرير لصندوق النقد الدولي نشر السنة الماضية أكد أن الإقتصاد اليمني واجه منذ توحيد البلاد في أيار (مايو) ١٩٩٠ صعوبات كبيرة شملت في تدني إنتاج القطاعات غير النفطية وانخفاض المدخلات الحقيقية للأفراد في بلد يصنف بين أكثر دول العالم فقراً. وأشار التقرير إلى البطالة المرتفعة والإختلال الكبير في الوضع المالي للدولة الذي انعكس في معدل تضخم متزايد وتدهور حاد في قيمة العملة الوطنية في السوق الموازية والدين الخارجي التي زادت على تسعة مليارات دولار ووضع ميزان المدفوعات الميزنس منه. وأكد التقرير، أن الميزانية ستكون الأداة الرئيسية للإستراتيجية المالية التي يفترض أن تتبعها الحكومة لإصلاح الإختلالات المالية.

وقد أعلن في صنعاء أن الإصلاحات الهادفة إلى خفض النفقات وزيادة الإيرادات شملت رفع التعريفات الجمركية والضريبة وتوسيع نطاقها ومضاعفة سعر البنزين والرسوم المستوفاة على الكهرباء والماء والغذاء الدعم تدريجياً عن المواد الغذائية الرئيسية مثل القمح والذيق. ونصحت الإجراءات أيضاً على تخفيض عدد الموظفين الحكوميين الذين يصل عددهم إلى مليون شخص (مئتين وعشرين) وتقليص الإنشازات الممنوحة إلى كبار الموظفين وتخفيض حجم البعثات الدبلوماسية والمغاة معتم

## اليمن

## تقشف وتخفيض لعدد الموظفين

المحقيقات فيها ووقف البعثات التعليمية في الخارج والحد من إستيراد السيارات والسلع الكمالية وضيء الجهاز الإداري ومكافحة التهريب. ولم يحل الإعلان عن زيادة رواتب موظفي القطاع العام ما بين عشرون إلى خمسين في المائة دون رد فعل عنيف من الشارع عن الإجراءات وحصول مواجهات دامية في عدن ودمار بين قوات الأمن ومظاهرين كانوا يهتفون عن استيائهم لتدريج المبعثي التدوير.

والمعلم الحكومة التي خضبت من توافر رد الفعل الشعبي، عن معظم إجراءاتها التي تم إبلاغها إلى الجهات المعنية بموجب مذكرة داخلية. إلا أن عبد القادر باجمال وزير التخطيط ذكر أن تخصيص مبلغ ٥٠٠ مليون ريال في الموازنة الجديدة لتوفير فرص عمل لا يعني زيادة عدد الموظفين الحكوميين بل خلق مشاريع إستثمارية يمكنها استيعاب جزء من العاطلين عن العمل. وكانت الحكومة قد أعلنت عن تخصيص مبلغ ٤٦,٦ مليون دولار للإستثمار في مشاريع صناعية وزراعية وأخرى تتعلق بالبنية التحتية. وأشار باجمال إلى أن حكومة جادة في عملية التخصيص التي يفترض أن تصع اللجان المختصة دراسات في شتىها خلال أسبوعين في أبعد تقدير. موصداً أن المرحلة الأولى من خطة التخصيص ستجرى في منتصف السنة المقبلة وتشمل معظم المؤسسات الحكومية الزراعية والصناعية. وأشار إلى أن خطة التخصيص ستشمل أيضاً المطارات والموانئ وقطاع الكهرباء والمناطق الإقتصادية الحرة.

لكن مسؤولاً حكومياً آخر، أبدى «خوفه» من أن تتم عملية التخصيص بطريقة عشوائية في ظل إستمرار الفساد في المؤسسات الحكومية، مشدداً على أهمية أن يسبق التطوير الإداري تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية.

## قطر

## تأجيل قرض تمويل مشروع الغاز

■ كان من المفترض أن يتم في أواخر الشهر الماضي، توقيع قرض قيمته ٦٨٠ مليون دولار لتمويل مشروع غاز قطري ضخم إلا أن التوقيع تأخر مع قيام المصارف ببحث تفاصيل الاتفاق المبدئية.

إلا أن تأخير التوقيع ليس بسبب وجود مشاكل، لكن بحث التفاصيل يستغرق وقتاً أطول من جانب المصارف. وحقيقة الأمر أن الاتفاق يشهد تقدماً سريعاً جداً، لكن بزيده تعقيداً أن وكالات اعتمادات تصدير

تشارك فيه وكونه أكبر تمويل لمشروع في المنطقة. وتوقع المصرفيون أن يتم التوقيع في غضون بضعة أسابيع.

وهذا التمويل أحد قرضين رئيسيين يجري ترتيبهما في منطقة الخليج. في ٢٩ من نيسان/أبريل وقعت قطر اتفاقاً نهائياً مع مصارف يابانية برأسها بنك طوكيو لتقديم قرض لتمويل الجزء الخاص بعملية المصب مثل التسويق ومشروع شركة قطر للغاز المسال (قطر للغاز) الذي يتكلف مليارات الدولارات. وكانت قطر قد توصلت في حزيران/يونيو ١٩٩٤ للاتفاق على القرض في طوكيو، ومن خلال شركة جي.بي. مورغان مستشارها المالي طلبت قطر للغاز من مجموعة من أربعة مصارف تدبير القرض المشترك الذي تبلغ قيمته ٦٨٠ مليون دولار لبدء أعمال التنقيب والإنتاج في المشروعات. ولكن مصرفين يعملون في الخليج أن قرض تبحث أيضاً اقتراض ٢٠٠ مليون دولار أخرى مع زيادة الطاقة المزمعة لمشروع قطر للغاز إلى ستة ملايين طن سنوياً من أربعة ملايين طن بعد توقيع زبائن يابانيين جدد على اتفاقات للشراء. وتعتمد قطر على شركة قطر للغاز إلى جانب



الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني

مشروع آخر للغاز الطبيعي النفط والحقل الشمالي بقطر هو أكبر حقل بحري للغاز في العالم، إذ يزيد احتياطيته الثابت من الغاز على تسعة تريليونات متر مكعب.

وأضاف المصرفيون أن تقديم القرض المشترك، الذي يبلغ ٦٨٠ مليون دولار، لن يبدأ قبل فترة ومدة قد تتراوح بين عشر سنوات و١٢ سنة، وأن وكالات اعتمادات تصدير من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا تشارك في المفاوضات الخاصة بضمان ما قد يصل إلى نصف القرض. ومن المرجح أن تبلغ تكلفة شركة قطر للغاز ككل ستة مليارات أو سبعة مليارات، وتقدر تكاليف الجزء الخاص بأنشطة التنقيب نحو ١,٢ مليار دولار تقريباً. وستتبع أول أربعة ملايين طن سنوياً لشركة متشابهة اليابانية، للطاقة الكهربائية بموجب اتفاق مدته ٢٥ عاماً.

والمصارف التي طلب منها تمويل عمليات التنقيب هي «كريد ليونيه» و«سوسيتيه جنرال» الفرنسية و«باركلير» البريطانية و«بنك الخليج الدولي» ومقره البحرين. وفيما يتعلق بمشروعات التنقيب تملك المؤسسة القطرية العامة للبترول ٦٥ في المائة من قطر للغاز، في حين تملك «شركة توتال» ٢٠ في المائة و«موبيل» عشرة في المائة وكل من شركة «ماريبيتي» و«ميتسوبي» اليابانيتين ٢,٥ في المائة. أما فيما يخص باعمال المصب فتتلك «توتال» الفرنسية للنفط عشرة في المائة وكل من «ماريبيتي» و«ميتسوبي» اليابانيتين ٧,٥ في المائة والحصص الأخرى كما هي.

## للتصميم والإعلان

**MASTER ART & DESIGN LTD**  
A Professional creative service right from original concept through to final product

MASTER ART & DESIGN LTD  
23 FOUR WENTS, COBHAM,  
SURREY, KT11 2NE, UK.  
TEL: (0932) 868 917





## تونس

## «غات» أضرت بصناعة النسيج وحوّلت المستثمرين الأجانب إلى أوروبا الشرقية

مع الارتفاعات الجديدة والتي خاضتها  
بموجب لجان أخرى في المنطقة  
للتوسعية

في «مصر هلال» البحث في مصير  
قطاع المنسوجات المحلي والأطوار  
التي تحقق به في ظل الارتفاعات

كلم جنوب العاصمة تونس) جميعا  
لصناعات المنسوجات المحلية التي  
يعود تاريخها إلى الستينات  
وامتدات تونس من ارتفاعات  
تفصيلية مع المجموعة الاقتصادية  
الأوروبية وأسطح السبعينات ساعدت  
على ازدهار القطاع وقال أحد

التوسعية حتى مطلع التسعينات، إلا  
أن ارتفاعات الحماية التي وافقت  
الوحدة الأوروبية وتجمعت في  
معاهدتي «ماستريخت» و«شنگن»  
أضرت بالصناعات التونسية وفرضت  
عليها التقيد بشروط صارمة لم تكن  
مهيئة لها.

ويصوب للمصنّعين الفحيت  
الامتيازات التي كانت منوطة  
للمصنّعات التونسية والمتمثلة في  
إعفاء المنسوجات من الرسوم، فيما  
بدأت دول «الاتحاد الأوروبي» تنقح  
إلى بلدان أوروبا الشرقية حيث تتوافر  
عمالة رخيصة ذات كفاءة أعلى من  
كافة العمال التونسيين.

ولحسب أن الصناعيين  
والمستثمرين في أوروبا الغربية الذين  
أقبلوا على مدى نحو عشرين عاما  
على إنشاء مصانع مشتركة مع  
صناعيين تونسيين لتصنيع  
المنسوجات في عدة محافظات  
وتصديرها إلى أوروبا صارا يميلون  
الآن إلى الاستثمار في أوروبا  
الشرقية التي تؤمن ميزة قريبة  
الجغرافية من الأسواق الأوروبية  
التوسعية بالإضافة إلى وجود عمالة  
مؤهلة ورخيصة.

وتعتبر مدينة «مصر هلال» (١٨٠

يبدو أن دعم قطاع  
المنسوجات في اتفاقية «غات» بدأ  
ينعكس سلبا على هذا القطاع  
الصناعي المرموق، فبدأت مصانع  
المنسوجات تحبب مخاطر التقلبات  
والارتفاعات، وطبقا للإحصاءات  
التونسية الرسمية فإن «الاتحاد  
الأوروبي» يستوعب ٩٥ في المائة من  
صناعات تونس من المنسوجات،  
وتأتي فرنسا واليابان وبلجيكا في  
مقدمة الزبائن الدائمين.

ويؤكد التونسيون على وضع  
خطة لتطوير نوعية السلع المحلية  
حتى تقرب من مستوى المواصفات  
الأوروبية لترويجها على رغم التباين  
القائم بين اقتصادات بلدان الغرب  
والشرق وبلدان أوروبا الشرقية  
والتي تتنافس فيها وبمدي الصناعيين  
التونسيين صراخا على صناعة  
المنسوجات المحلية التي تصدر إلى  
الأسواق الأوروبية معظم إنتاجها  
بقيمة تناهز ثلاثة مليارات دولار  
سنويا، أي ثلاثة أضعاف إيرادات  
القطاع السياحي وتتنافس عمل

ثابتة لـ ٢٥٠ ألف عامل.  
وقلت ثلاثة بلدان أوروبية (ألمانيا)  
وبلجيكا وفرنسا) تمسكت وحدها بـ  
٩٠ في المائة من صادرات المنسوجات

## زيادة ملحوظة في الصادرات التونسية

رجال الأعمال والمستثمرين وتلبية أصحاب العمل، واندر نسبة  
الزيادة في الأسعار خلال الأعوام الثلاثة الماضية بـ ٥ في  
المائة، وكذا أن الوصول إلى هذا المستوى التقدم لم يرد إلى  
الإحصاء بالميزان المالي وأوسع إلى خطة التنمية القليلة ستوك  
على تعزيز الإصلاحات الاقتصادية والإعداد لتكثيف الاقتصاد  
الخليج مع تطورات النظام التجاري على الصعيد الدولي  
من جهة أخرى، وافق مجلس النواب التونسي على قانون  
جديد لإنقاذ المؤسسات التي تواجه خطر الإفلاس، وذلك  
بموجب قرارا لمالية لتصحيح وضعها واستعادة عافيتها  
وبما القانون إلى إيجاد صيغة للتعاقد بين المصارف  
والبنوك والمؤسسات المالية والتجارية، إلى المحاكم كما أقر  
اللائحة لجهة عليا ثمانية لوائح المؤسسات التي تواجه مصاعب  
ويهدد بإعفاءها والمشاركة في إعادة الهيكلة التي يقرها  
أصحابها، وعلى رغم أن القانون الجديد يمنع الأرباحية إلا أنه  
المنسحب للتطلب على المصاعب والإسراع في الإنتاج إلا أنه  
يقر في الوقت نفسه ضمانات للمصارف والمؤسسات للقرض  
في أوجبة إحصائيات إعلان الإفلاس ما يتيح لها استعادة  
القسم الأكبر من القرض.

كما وافق مجلس النواب على الحصة نفسها في أعمال  
تعميمات إلى قانون التجارة لجهة جميعها مع القانون الجديد  
للتعقيل بالمؤسسات التي تواجه مصاعب مالية ويشمل  
المؤسسات التجارية وشركات التجارة الدولية

نظرا في الإحصاءات الصادرة عن الحكومة التونسية، أن  
حجم الصادرات في الأشهر الثلاثة الأولى من سنة ١٩٩٥ بلغ  
١٠,٢ مليار دينار (ما يقارب ١,٦ مليار دولار)، فيما قمت  
الواردات بتفوق عند الرقم ١٠,٦ مليار دينار (ما يقارب ١,٥  
مليار دولار).

وبينت إحصاءات وزارة التجارة والأسعار أن الصادرات ارتفعت  
بمقدار ١٨,٣ في المائة على ما كانت عليه في الفترة نفسها،  
عام ١٩٩٤، فيما ارتفعت الواردات بنسبة ١٠ في المائة ما  
ساعد على تخفيف من العجز في الميزان التجاري. وبمقدار ٩  
في المائة كذلك ساعدت تصدير الصادرات على تحسين نسبة  
التغطية التي ارتفعت من ١٨ في المائة إلى ٧٢ في المائة  
وعمر المذهب الوطني للإحصاء، تحسن الصادرات إلى  
الترتبة السابعة في مواد الطاقة التي قدرت بنسبة ٢٧ في  
المائة.

على صعيد آخر، بدأت لجنة التجارة والأسعار التي تعمل  
إعداد خطة التنمية التاسعة (١٩٩٧-٢٠٠١) اجتماعاتها في  
أواخر الشهر الماضي برئاسة الوزير بن مبروك، وركزت  
مناقشتها، التي شارك فيها مسؤولون وممثلون عن الفئات  
الحكومية المدنية، على البحث في انعكاسات «غات»  
والتغيرات المتوقعة على ميزان تونس مع الخارج  
وتطورت المناقشات إلى انعكاسات الاتفاق مع «الاتحاد  
الأوروبي»، وحضر بن مبروك على توسعة المشاركة في تشمل

## الحكومة تباع حصصها في ١٣ مشروعاً سياحياً

المشركت العامة والمعرضة للبيع معرضة للخطر في  
ملكيتها لأن بعضها إلى ملكيتها لقطاع العام بموجب  
قوانين الحراسة والتأميم التي صدرت في السبعينات.  
وبعضها الآخر استولت عليه هذه الشركات بوضع  
اليد أو توجد حجج قانونية لإثبات ملكية الملكية خاصة  
الأراضي والعقارات التي كانت مملوكة في السابق  
للأجانب المقيمين في مصر قبل الثورة.

مذهب. منهم من قال أن اتفاق غير معلن بين عدد من  
الشركات متعددة الجنسية ومجموعات تجارية دولية  
وبعض المستثمرين المصريين على عدم التقدم لشراء  
الشركات المطروحة للبيع لأجل فترة موكلة حتى تضطر  
الحكومة إلى خفض أسعار هذه الشركات ويغتنم بتقدم  
هؤلاء للشراء بأسعار رخيصة.

مصادر أخرى قالت أن معظم الأصول المملوكة

للاستثمارات السياحية بنسبة ١٠٪ وقيمتها ١,٢ مليون  
جنية، وحصة ٥٪/٨٦ من شركة للصناعات السياحية  
وقيمتها ٢٥,١ مليون جنية، وشركة الإسمايلية السياحية  
بنسبة ٢٥,٢٪ وقيمتها ٣ ملايين جنية، والمنفذة  
للسياحة بنسبة ٥٠٪/٥٠ قومتها ٢,٥ مليون جنية، وسبيتا  
للسياحة بنسبة ٩,٧٪ قومتها مليون جنية، ومصر للثقافة  
والخدمات بنسبة ٦٠٪ قومتها ٩٠٠ ألف جنية.

وكانت الحكومة المصرية أعلنت منذ ثلاث سنوات عن  
برنامج لبيع الشركات العامة للقطاع الخاص في إطار  
برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تضمن مراحلا،  
استنفدت جميعها توسيع قاعدة ملكية بعض هذه  
الشركات عن طريق أسهم الإكتتاب العام ونقل ملكية  
البعض الآخر عن طريق البيع المباشر.

وتم بالفعل تصدير الشركات المروضة لكل من مرحلة من  
المرحلتين وأعلنت وزارة قطاع الأعمال العام عن خلال  
الشركات القائمة عن طرح ٢٠ من الشركات العامة  
لبيع في مناقصات علنية إلا أن النتيجة جاءت مخيبة لكل  
التوقعات، فلم يتم بيع سوى شركتين فقط هما شركة  
بيسي كولا، وشركة «كوكا كولا» من بين نحو ١٩٠ شركة  
تم طرحها للبيع، وقد ذهب المفسرون للتوقعات المخيبة

استندت الحكومة المصرية عملية تقويم حصصها  
في ١٣ مشروعاً سياحياً تابعة لقطاع الأعمال العام إلى  
مصارف مصر والاستفدية والأطلي مصر - إيران تعهد  
لحرجها للبيع خلال شهر حزيران/يونيو المقبل.  
وتشمل عملية التقويم جزء أصيل هذه المشروعات  
وتصديق قيمتها السوقية والدفترية وأعداد خطط ووسائل  
بيعها وتوزيع قيمة هذه الحصص على أسهم تمهيدا  
ل طرحها للبيع في بورصة الأوراق المالية.

الدكتور حامد فهمي، رئيس الشركة القائمة للإسكان  
والسياحة والسيلما أوضح أنه من المقرر أن تنتهي عملية  
التقويم خلال الشهر الحالي، على أن يبدأ تنفيذ البيع في  
حزيران/يونيو المقبل.

وتقدر قيمة هذه الحصص بنحو ٩٢,٦ مليون جنية  
مصري موزعة على فنادق وشركات عدة سياحية، وأضاف  
١ الدكتور فهمي قائلا: إن المشروعات المقرر بيع حصص  
الحكومة فيها، منها فندق سميراميس، حيث سيتم بيع  
٢٨,٩٪ من الحصص الحكومية ما يوزن ٢٠ مليون جنية،  
وفندق «هايا» حيث سيتم بيع حصص ١٢,٣٪ بما يوزن ١٨  
مليون جنية، وحصة ٢٥٪ من شركة الخليج، مصر  
للنفط، وقيمتها ١٥,٨ مليون جنية، وشركة إيطلي

## فضيحة «الخطوط الجوية الملكية المغربية»

## المغرب

«سوء تدبير» لا إختلاسات والمدير السابق  
طوبل بسبعة ملايين درهم

ولواجهة ظروفها الصعبة تفدي «الخطوط الملكية  
المغربية» إقامة تعاون «استراتيجي» مع كل من «الخطوط  
الفرنسية» و«الخطوط الإيبيرية الأسبانية» وشركة طيران  
الخليج، وحسب مصادر من الشركة فإن خطة العمل  
تقتضي بأن تقوم «الخطوط الملكية المغربية» بالتعاون مع  
رحلات «طيران الخليج» إلى شمال القارة الأفريقية وتغوب  
«طيران الخليج» عن المغربية في الأسواق الآسيوية، بينما  
يكون التعاون مع «الخطوط الفرنسية» والأسبانية داخل القارة  
الأفريقية وفي الدول الأفريقية جنوب الصحراء.

والهدف من هذه الخطة، التي ما زالت في بدايتها،  
معاودة تقليص نفقات بعض الرحلات الأخرى وصولاً إلى  
إحالة التوازن إلى الشركة. وهو الطلب الذي تلح عليه  
الحكومة المغربية خلال المستعدين لتجهيزها ل طرح  
الخطوط الملكية المغربية للتخصيص في نهاية ١٩٩٧ أو

١٩٩٨ ولا يستبعد أن تكون الأطراف التي تدخل معها  
حاليا في خطة العمل الإستراتيجية من نفسها التي قد  
تتحول إلى مساهم في رأس المال، في إشارة إلى شركة  
طيران الخليج، التي ردت في برنامج التسعير جدياً إلى  
جانب مع كل من «إير فرانس» و«إيبيريا» اللتين شكلان  
حصصاً صغيرة في الخطوط الملكية المغربية منذ إنشائها  
عام ١٩٥٧، وكانت إيرادات الخطوط المغربية بلغت عام  
١٩٩٤ حوالي ٤,٥ مليار درهم (٤٤٠ مليون دولار).

وكانت «الخطوط الملكية المغربية» واجهت السنة الماضية  
مصاعب شتى تجلت في سقوط طائرة ATR في بداية  
الصيف الماضي، كانت تقل ٤٠ راكباً بين أغادير والدار  
البيضاء، قتل فيها شقيق وزير خارجية الكويت، كما أن  
الهجوم على استيف فندق «أطلس استني» في مراكش في  
١٩٩٤ الصيف الماضي وأدى إلى مقتل سائحين إسبانيين، أضر  
بالشركة الجوية التي تملك القنصل التجاري لجمهوريةها  
السيادية مستوراهم، كما أن أسراب ملحي الشركة مدة  
أسبوعين على ربيع السنة الماضية أدى إلى إلغاء عشرات  
الرحلات. على عدد من الخطوط الرئيسية لكن الواقع مع  
للك أن تراجع السياسة الدولية نحو المغرب أثر في حركة  
نشاط الشركة التي تنقل سياحاً سنوياً ٢٠٠ من مجموع  
الركاب الذين طاق عددهم السنة الماضية مليوني شخص.

■ طالبت لجنة التحقيق في فضيحة «شركة الخطوط  
الملكية المغربية» الرئيس السابق للشركة محمد مكارم إعادة  
٩ ملايين درهم (١,١ مليون دولار) إلى ميزانية الشركة  
واعتبر تقرير اللجنة التي رأسها وزير المال المغربي محمد  
القباج أن «المبالغ المذكورة استخدمت من جانب الرئيس  
السابق للشركة وعائلته في مشتريات وخدمات مختلفة  
سندت من ميزانية الشركة، ولم تكن للجنة أي من  
المسؤولين السابقين بعمليات إختلاس، واكتفت بالإشارة إلى  
وجود تلاعبات مالية واستغلال أموال الشركة لأغراض  
شخصية وعائلية، وأشارت إلى غياب أي دليل على  
الإختلاس، واكتفت بالقول بأن الأمر يتعلق بمسوء تدبير  
واستغلال موارد الشركة لأغراض خاصة.

وكان متوقفاً أن تشكل اللجنة بهذه النتيجة على أساس  
الخدمات السابقة التي قدمها المسؤولون السابقون إلى  
الشركة، وعثر عرف في المغرب يقضي بعدم إدانة كبار  
الموظفين واعتبار تجاوزاتهم المالية مجرد نفقات مبالغ فيها.

محمد حصاد، الرئيس الجديد للشركة، قال: إن برنامج  
عمل جديد سيخضع لاصفا بعدد استراتيجي على الخطوط  
المغربية التي تواجه مصاعب مالية حادة. وذكر حصاد، إن  
الشركة ستعطي مشتريات أربع طائرات من نوع «بوينغ»  
١٧٧، وكانت تعاقدت في وقتها مع شركة «بوينغ»  
أثلاثين طائرة، وستتلقى بمت طائرات من أصل عشر كانت  
سقطت فيها في السنوات الخمس الماضية، ولن يكون  
بأسفطة «الخطوط الملكية المغربية» تسديد ديونها المستعجلة  
للمؤسسة الأمريكية، لذلك فهي لن تدخل الخدمة أي  
طائرة جديدة في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ في محاولة لإعادة  
التوازن، وكانت قيمة الصفقة بلغت نحو ٩٠ مليون دولار.

قدمت مؤسسة «إيسيس بيك» ضمانات التأمين خاصة بها  
وتقول مصادر الشركة إن خطة العمل المقبلة تقضي  
بإعادة النظر في بعض الخطوط والرحلات غير المربحة  
واقار استراتيجية تقارن مع شركات مجيئة للتقليل على  
المنافسة الدولية والتي تراجع حجم مبيعاتها للذكور، وتواجه  
الخطوط عمراً في ميزانيتها للسنة الجارية بلغ، حسب  
التقرير السنوي للشركة، ١٢ مليون درهم وتواجه حاداً في  
حركة السياحة الأجنبية نحو المغرب منذ صيف ١٩٩٤.

## إعفاء أرباح التصدير من ضريبة الدخل

أصدرت مصلحتا لخصائب على اللبوات والجوارك المصنّعات قراراً بشأن الفوائد المكتبة للمعاملات الضريبية للمشروعات  
العاملة بنظام المناطق الحرة وتتضمن هذه الفوائد التي بدأ تطبيقها في أواخر الشهر الماضي، تنظيم المعاملات الضريبية للمصنّعات  
الجديدة التي تعمل بنظام المناطق الحرة ويخصم جزء من أرباحها للتصدير وكذلك المصنّعات التي تستعمل في نظام المناطق  
الحرة مع تخصيص جزء من الإنتاج للتصدير والصناعات القائمة التي تستعمل في نظام المناطق الحرة وتخصيص إنتاجها  
بالتكاليف للتصدير. وتنقل الفوائد تنطبق للمعاملات الضريبية للمصنّعات الجديدة التي تستعمل نظام المناطق الحرة ويخصم إنتاجها  
بالتكاليف للتصدير، وذلك على النحو التالي:

- ١- إعفاء من ضريبة الدخل على الربح الخلق من عمليات التصدير للخارج.
- ٢- إعفاء من ضريبة الدخل على الربح الخلق من عمليات التصدير للخارج.
- ٣- إعفاء من ضريبة الدخل على الربح الخلق من عمليات التصدير للخارج.
- ٤- إعفاء من ضريبة الدخل على الربح الخلق من عمليات التصدير للخارج.
- ٥- إعفاء من ضريبة الدخل على الربح الخلق من عمليات التصدير للخارج.
- ٦- إعفاء من ضريبة الدخل على الربح الخلق من عمليات التصدير للخارج.
- ٧- إعفاء من ضريبة الدخل على الربح الخلق من عمليات التصدير للخارج.
- ٨- إعفاء من ضريبة الدخل على الربح الخلق من عمليات التصدير للخارج.
- ٩- إعفاء من ضريبة الدخل على الربح الخلق من عمليات التصدير للخارج.
- ١٠- إعفاء من ضريبة الدخل على الربح الخلق من عمليات التصدير للخارج.

١١- إعفاء من ضريبة الدخل على الربح الخلق من عمليات التصدير للخارج.  
١٢- إعفاء من ضريبة الدخل على الربح الخلق من عمليات التصدير للخارج.  
١٣- إعفاء من ضريبة الدخل على الربح الخلق من عمليات التصدير للخارج.  
١٤- إعفاء من ضريبة الدخل على الربح الخلق من عمليات التصدير للخارج.  
١٥- إعفاء من ضريبة الدخل على الربح الخلق من عمليات التصدير للخارج.  
١٦- إعفاء من ضريبة الدخل على الربح الخلق من عمليات التصدير للخارج.  
١٧- إعفاء من ضريبة الدخل على الربح الخلق من عمليات التصدير للخارج.  
١٨- إعفاء من ضريبة الدخل على الربح الخلق من عمليات التصدير للخارج.  
١٩- إعفاء من ضريبة الدخل على الربح الخلق من عمليات التصدير للخارج.  
٢٠- إعفاء من ضريبة الدخل على الربح الخلق من عمليات التصدير للخارج.

ويذكر أن عدد السلع المفعلة من الجمارك بين البلدين قد وصل إلى ١٢٢ بدأ بعد إضافة البضائع السلعية الجديدة وهي  
بضو مصرية وقد بدت سلعية مصرية، وتشمل السلعية المصرية الجديدة المفعلة من الجمارك بعض المنتجات الكيميائية وبهايات  
الأسرة، ورماسير وألبان وسفاحات ومعدات صناعية وسفاحات الكيماوية بالإضافة إلى تسعير السلعية المصرية التي أكرسها  
التدابير ومعدات ضبط الأختلاف ومعدات المنتجات الكيماوية. رسمت التوزيع النهائي على مشروعات البوربونوك في الرياض  
خلال الفترة القليلة الماضية وكان كمال الدين علي، الوكيل الأعلى في وزارة الاقتصاد ورئيس للبلد التجاري، أعلن أن إجمالي  
حجم المعاملات التجارية بين البلدين بلغ نحو ٤ مليارات جنية مصري في نهاية عام ١٩٩٤ وذلك بعد تطبيق أحكام اتفاقية التجارة  
للتعاون الاقتصادي ومصر حالياً دراسة توقيع اتفاق جديد لتسهيل وحماية الاستثمارات بين البلدين بعدما وصل إجمالي  
الاستثمارات المصرية في مصر إلى ٢٢٨ من إجمالي الاستثمارات المصرية.



## هل تتحول مصر الى «نمر إقتصادي»؟

### خواطر إقتصادية

يكتبها: سليمان الفرزلي



### أميركا البنانية

من أبعاد التحقيقات الصحافية التي قرأت أخيراً وأحد حول تحول الخريطة السكانية في الولايات المتحدة الأمريكية، وكيف أن هذا التحول السكاني سوف يفتح أميركا ويضيء على الاتحاد كما هو معروف حتى الآن. وما لفت نظري في هذا التحقيق القاتم حول كتاب مهاجر أنكليزي، اسمه بيتر برايميل بعنوان «أمة من الغربة» إعطاء لبنان مثلاً للتحول المنتظر للولايات المتحدة، أي «البنانة أميركا» حتى ليكن المطلاع لهذه المظلمة أن لبنان سوف يلعب العالم كله ذات يوم.

ويقول صاحب الكتاب المذكور أن النخب الأميركية هي التي فشلت «الفكرة الأميركية» وأقامت محلها نوعاً من «نظام عرقي لإقتسام الغنائم» تديره إدارة بيروقراطية مثل لبنان قبل أن تنفجر في الانفصالات العرقية. ويضيف برايميل أنه «ليست هناك سيطرة في التاريخ العالمي شهدت دولة ذات سيادة مثل هذا التحول الجذري السريع في طبيعة تركيبته العرقية». مشيراً إلى أن السكان الأساسيين الذين أعطوا البلاد شخصيتها وباطنها المبرح مهددين الآن بأن يصيروا أقلية غير ذات شأن في بلادهم، وربما أقلية غير مقبولة من بقية الأقليات التي سوف تصبح هي المستقبل أكثرية.

غير أن هناك من يختلف مع الكاتب الأنكليزي في استنتاجاته وأن كان يقنع مع في السياق العام للتحول السكاني في أميركا، فمعتداً كنت في الولايات المتحدة أخيراً في الصيف الماضي لثرت هذا الموضوع مع أحد الأكاديميين الأميركيين وهو من أصل لبناني فاجابني بقوله أنه قد يكون لصالح أميركا في المستقبل أن تلغد هويتها الإنكليزوسكسونية.

وهذا يدركنا بقصيدة الشاعر الألماني هانس كريستيان أندرسن بعنوان «مدينة الحجارة» يقول فيها:

«الآن فرغت من ظنبي»  
ولمّا أن الشيب بالشيء، يذكر، فقد لفت نظري أيضاً تحليل عن أسباب سقوط الدولار، بين تحليلات كثيرة متنوعة ومتناقضة على طريقة «دولار بايل» في العدد قبل الماضي من «الجزيرة» مؤداه أن الناس يخطئون إذا ظنوا أنه بعد سقوط الاتحاد السوفياتي بقيت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم كما هو شائع ذلك أن أزمة المكسيك المالية الأخيرة أثبتت أن أميركا هي مجرد قوة تقليدية، وبالتالي فإن دولارها لم يعد يستطیع أن يبقى عملة عالمية، أو العملة العالمية الجديدة.

وقال التحليل المذكور أن العالم اليوم مؤلف من قوى القلبية تمثلها عائلات معينة، فهناك اقليم الدولار ويزم القارة الأميركية، وهناك اقليم آين الياباني ويزم الشرق الأقصى وجزء اليابسيفيكي، وهناك اقليم المارتك الألماني وبريطانيا.

والولايات المتحدة التي ما زالت تعتبر الأولى حتى الآن سوف تنزل إلى المرتبة الثانية لجهة حجم اقتصادها بالمقارنة مع الدول الأخرى. أما الدولة الأولى للاقتصاديين للقرن المقبل فسوف تكون الصين، ومع ذلك لم نسجم بصلتها حتى الآن.

هذا التعليق كنته لنشر في العدد الماضي (السامع - المجلد الثاني - نيسان/أبريل ١٩٩٥)، من «الجزيرة» لكن ضيق المجال حال دون ذلك، وأصبح جديراً بالنشر الآن بعد انفجار أوكلاهوما الذي هو بالمقارنة التي أوصي بها كتاب «الولايات المتحدة» في «بوسطن» من الرواية، التي منها انطلقت شرارة الحرب الأهلية اللبنانية. ولا يعني ذلك أن الحرب الأهلية الأميركية الثانية باندت غداً، لكنه يعني بداية السير في هذا الطريق من خلال ظهور الميليشيات المسلحة عسكرياً فليبين المتطرف الذي يقف وراء الانفجار المذكور بشكل ميليشيا عنصرية معادية للملونين، ومنها ما هو معاد لليهود أيضاً، وهؤلاء يقفون الدولة الفيدرالية وفكرة الاتحاد أصلاً، ويريدون «الكانتونات» المستقلة في مكانها، أنهم يكرهون الفئات البريالية الإحصائية والفئات الإحصائية التي تنادي بالعالمية، وهم لا يمانعون مثلاً في إعطاء «كانتونات» مستقلة، للزعم واليهود، بل يحذرون ذلك شرط أن يكون لهم استقلالهم القاتم على «النقاء العنصري».

إن البذرة التي ولدت منها الحرب الأهلية الأميركية الأولى هي عهد الرئيس أبراهام لنكولن بين ١٨٦١ و ١٨٦٥، لم تمت، بل في الآن تروق نبتاً جنوبياً ويحاول تكرار التجربة في ظروف مختلف كلاً، وبطريقة مؤاتية لكن تلك الميليشيات الجنوبية ليست كلها مستعملة على الحرب المنتظرة، كما يقول المراقبون في واشنطن، وربما كان انفجار أوكلاهوما دليلاً على اختلاف بين الميليشيات على التوقيت، فراححت أحياناً تضع الآخرين أمام الأمر الواقع.

أما في المسألة الإيديولوجية، فإن اليمين الليمين السياسي المسيحي غير المسلح كما يسميه الواقع المشهور والواسع النفوذ بات روبرتسون، يرى أن الولايات المتحدة قد فقدت سيادتها نتيجة «مؤامرة متواصلة منذ إحياء» ويقول بات روبرتسون، في كتاب له بعنوان «النظام العالمي الجديد» روا على مقولة الرئيس جورج بوش بعد حرب الخليج، أن الولايات المتحدة فقدت سيادتها بفعل «مؤامرة» من قوى عالمية لا تهتم فقط على الأمم المتحدة بل على الدوائر السياسية القاتلة بالبربرية وبالعالمية في الحزبين السياسيين الرئيسيين في البلاد.

وأهمية ما يقوله وروبرتسون نابع من اتساع نفوذه نظراً لأنه مؤسس «التحالف المسيحي» الذي يضم مليوناً ونصف المليون من الأعضاء البارزين في المجتمع البروتستانتي الأبيض الأنكلوسكسوني.

ويذهب وروبرتسون إلى القول بأن القاتنين بين تلك «المؤامرة» هم امتداد للجمعية السرية المعروفة باسم «الميلوسيتاني» (الميلوسيتون) التي نشأت في القرن الثامن عشر وطلعت في المموسيتية الأوروبية وسيطرت عليها بمعونة المصريين اليهود، وهي، كما يقول في كتابه، مستوحاة من أعدام الملك الفرنسي لويس السادس عشر ونشوء حكم الإرهاب في الثورة الفرنسية وعن إصدار «البيان الشيوعي» لكارل ماركس.

يقول أن هؤلاء حاولوا في القرن التاسع عشر غزو أميركا عن طريق بنك ويطني موحد لكن اندود جاكسون أحبط هذا المسعى، وأنهم هم وراء اغتيال الرئيس لنكولن «عندما تجدد الاحتكاك الذي مارسته البربرية الأوروبية على العلة الأميركية».

لكنهم، كما يقول وروبرتسون في كتابه «النظام العالمي الجديد» كانت لهم بغيرهم عندما نجح السوفي الإثاني بول وارورغ في إنشاء مجلس الإحتياط الفيدرالي، (البنك المركزي)، الذي يضم مجموعة البنوك الخاصة في عام ١٩١٣ وكان معهم في القرن العشرين كما يقول «تجميع الأربع من إفراس الحكومات التي اضطرتها الحروب العالمية والحرب الباردة إلى تمويل ذاتها بالعجز في الليزناتيات واقتراض الأموال من المصارف الأتلفة».

وهو يوصي بذلك أن تلك المصارف هي وراء أفعال الحروب والأزمات مغبة إقامة نظام جديد للجنس البشري يسيطر عليه اليمين واثناؤه.

ومن الطبيعي، تبعاً لذلك، بأن يرمي وروبرتسون وأتباعه بالأعداء للاممية، لكن قائد «التحالف المسيحي» يقول، أنه ليس هناك عدا للاممية، إنما هناك عدا للاممية.

فلا يستغفرون أحد ما يحدث في الولايات المتحدة أو ما سيحدث قريبا في ذلك، وربما يكون أن الولايات المتحدة قرأت يوم فرم الإتحاد السوفياتي، فلا يفرط «الإتحاد» في مكان ويبي في مكان.

وبعدما حضرت الندوة التي ناقشت تقارير خبراء هونغ كونغ (ويضعهم خضر خصيصاً لتقديم وجهة نظره) كان واضحاً أن ظروف مصر تختلف كثيراً عن ظروف هونغ كونغ، وربما كانت دول مثل ماليزيا واندونيسيا أو تايلاند (دول نيل) الصناع الكنتوشني ذات النكهة الإسلامية) حيث توجد دول بيروقراطية قديمة ومجتمعات زراعية إسلامية) حيث توجد دول التي أحوالها من هونغ كونغ، لأن لها ظروفها الخاصة وهي كونها متخلاً إلى سوق الصين العظيم ولكنها سويسرا الشرق الأقصى منذ سنوات.

وإذا راجعنا بعض ظروفنا الاقتصادية نجد مفارقات مهمة ينبغي أن تلحظ على الرأي العام لكي يترك التحديدات العامة القليلة.

● رغم كل الصعوبات والحملات لتشجيع التصدير، فما زال هناك عجز في الميزان التجاري يتراوح بين ٥ و ٨ مليارات دولار، وهو مرض مزمن عبر القرون السابق حيث تستورد مصر كميات هائلة من القمح والمواد الغذائية.

● منذ عام ١٩٩٠ فقدت مصر أسواقاً تقليدية (وهي التي تكون من خلالها معظم الراساليين الحاليين) في مجال التجارة مع الإتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية وعلينا اكتشاف أسواق جديدة في مقدمتها مجموعة دول آسيا الوسطى الإسلامية.

● سوف تفرض اتفاقات «الغات» نفسها على السوق المصرية، وتسقط تدريجياً لوائح الحماية من خلال التعرفة الجمركية حيث تلتزمنا اتفاقات «غات» دولياً بإسقاط كل الحواجز الجمركية مع حلول عام ٢٠٠٤، وعلياً أن نخطط لذلك تدريجياً من الآن.

● لدى مصر العديد من الصناعات والمنتجات الزراعية، ولكنها في الأساس موجهة إلى السوق المحلية، ولا بد من وضع خطط وبرامج للتطوير وتحسين الانتاجية ورفع مستوى الجودة حتى تكون أسعارها تنوعيتها وأدائها قادرة على المنافسة في السوق العالمية، ولعل هذا الأمر هو مربط الفرس الحاسمة في تحول مصر إلى نمر شرق أوسطي، وكانت اليات العمل لرفع الانتاجية وحسن التسويق هما جانبا الانطلاق في تقارير الخبراء، ولكن على الطريقة المصرية التي تناسب ظروفنا وقادتنا ونظامنا السياسي.

● إن كثر مصر كان وسيظل لعشرات السنين المقبلة هو السباحة، فقد صارت السباحة، وفق تقارير البنك الدولي، هي الصناعة الثانية في العالم الآن والنموذج أن تمثل الموقع الأول عام ٢٠٠٠ على مستوى العالم، ومن ثم في مصر مستحيل مصر بعد أن أصبح محصول القطن في زمة التاريخ بعد تعدد الصناعات والزراعة في مواقع التصدير، وفي السنة من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٢ في مواقع التصدير، وفي السنة من عام ١٩٩٢/٩٤ وكانت الزيادة عام ١٩٩٢/٩٤ وصل عدد السباح في ٢٠ مليون سائح قضاوا ٢١,٦ مليون ليلة سياحية، وقد قدر ما صرفوه بنحو ٢٢٠٠ مليون دولار أميركي فكانت بداية طيبة للانطلاق لآفاق بعيدة ولكنها أجهضها بالازدياد.

● ومن ثم فإن كراهية الشعب المصري «التيان» لا يزال لها تأثير من فراع، وإنما لأن هذا المبدأ الطائفة التي حرمت منها باطن أثرت بشكل مباشر على معيشة جيلين جدد الأحرار. وما هو إلا الصديق الدكتور محمد البيلتاجي يحاول جاهداً أن يتم السيرة التي قادها الإقتصادي القدامى مؤازر سلطان على الرغم مما يتصوره البعض من انتماؤهم الفكرية المختلفة ولكن هدفهم - في نهاية المطاف - واحد وهو زيادة دخل مصر من السياحة.

● فنحن على أي حال ما زلنا في بداية الطريق الطويل لأن مصر ستصبح «متحف العالم» مع مطلع القرن المقبل، وبالذات من لعلها من رفاقنا أربع من الحضارات مثله في متاحفها وأثارها - الفرعونية والهلينية والقيطية والإسلامية بالنسبة إلى العرب وهي جديرة بأن تكون من أهم دول العالم بدلاً من السياحة وهو امر لا بد أن يستيقظ بعد تجاوز الحقيقة الأصلية محدودة الذي تاريخياً.

● وليس حقي في سره هذه الأرقام أو المعلومات تقديم الحلول المعالجة أو الأجل لبرنامج واضح ومحدد يحول مصر من دولة فقيرة تعيش على المعونات إلى دولة فائقة النمو تلتحق بالزمن بل وتسايفه. وهي بحكم تاريخها جديرة بهذا الطرح.

● إن هذه هي لب السياسة العامة للدولة، وهي حاجة إلى شعور وإبداع القاد على كافة التخصصات في المقام الأول ثم في وضع خطوات يمكن أن يلتف حولها البشر أي تتغير في مشروع قومي مقنع للكا، لكي تغير الواقع الذي نعيشه ولكن الأمر في حاجة لأن يفكر الزوراء والمخاطفون كتركيب كوة يعمل سوريا وليس كل يعمل وكأنه في جزيرة منعزلة.

● لقد حضر ندوة الاسكندرية وشارك في الحوار العديد من رجال الأعمال والمال والحكومة ولكن القضية قد جذبت بعض السياسيين الذين قادوا سيطرة السلطة التنفيذية وتركوا الحكم من مدة ولكن قلوبهم ومشاعرهم ما زالت متطلعة - ولو للمساهمة بالفكر - في أن تصبح مصر دولة رائدة في العالم الاقتصادي، من دون أن نقتنع بالفتني بالثروات التي تعتمد أساساً على ما هو مقرر عالمياً من ثراء مصر بالخصائرات القديمة ولكننا نود أن نبش العصر وكان في مقدمتهم الأخرى والأزلام الأربعة، عزيز عسكر والدكتور عبد العزيز حجازي والدكتور سلطان أبو علي والدكتور مصطفى السيد والدكتور فؤاد سلطان وغيرهم كثيرون.

● والأهمية هذه القضية كان مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بـ «الأهرام» ومن خلال الدكتور عبد المنعم سعيد كقيادة شابة جديدة قد عرفت ندوة في الأيام الأخيرة لعام ١٩٩٤ «التجوية الشرق أسيوية في التنمية والتعاون الإقليمي» فكانت الدراسات المقدمة فرصة للنقاش السياسي حول الشرق الأقصى، ولكن عبرتنا وأفندنا كانت تحول حول مصر - إن هذه القضية لن نحل من خلال مقال علم أو حتى من خلال فتح الصوار حول تقارير خبراء هونغ كونغ، ولا طموحات رجال الأعمال في مصر وجدها، ولكنها تفتد قومي لكل مفكر في مصر من كل التخصصات ما فيها التوجه الثقافي إلى المجتمع يتحرك عندما تترواح القيم والمفاهيم والطموحات، وعندها فقط نطمئن لأن نسير نحو أكثر إشراقاً حتى وإن كان ذلك بعد سنوات قليلة من خلال نهج system يلقى مع مطبات وتحديات العصر.

● مع ارتفاع الأجور ومستوى المعيشة في الجزيرة التي كانت قاحلة، يتزايد انتقال رؤوس الأموال من هونغ كونغ للإستثمار في العديد من دول العالم، وبالتالي في الصين الشعبية (ومعظم الراساليين في هونغ كونغ والألماني من جذور صينية) ويتم التصدير من هذه المناطق إلى الأسواق الخارجية الدولية مباشرة فاشانها ٥٠ ألف مصنع يعمل فيها ٢ ملايين عامل في جنوب الصين.

● ولذا لا تسجل الدولة المصرية المهاجرين الذين كونوا ثروات وصناعات في أميركا وكندا وأستراليا للإستثمار في مصر، وفيما قال: «جما أولى يلحم ثورده» وما جدها لو جئنا بعض الراساليين من ذوي الخبرة العالمية للإستثمار في مصر من هونغ كونغ والصين واليابان وكوريا».

● يزيد هونغ كونغ ٧ ملايين سائح سنوياً أي أكثر قليلاً من عدد سكانها.

● وهو امر يستفزنا في مصر بكل ما نحلل من آثار وشواطي، ساحلية ومناخ ممتاز وشعب مضياف (قبل الإزها).

● يعد في هونغ كونغ سنوياً نحو ٢٠٠ مؤتمر ومعرض دولي، وعني أقارب بأحوالها فقد أنشأت مساهمة من الصين منذ سنوات قليلة جميع قاعات المؤتمرات في بنيايات وموقع رائع بمدينة تشينج، ولولاها ما أمكن عقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ولكن ادارتها الحالية بيروقراطية حكومية بالنسبة غير فعالة، فمعظم القاعات مغلقة طوال العام، وكذلك أماكن وصلات ومساحات ارض المعارض بمدينة نصر أيضاً مجهزة معظم السنة الأسابيع قليلة في فترة معرض الكتاب بل المعرض الصناعي السنوي، حيث تلاطح من دول كثيرة مثل فرنسا قد اعتكرت عن عدم المشاركة فيه هذا العام، وعلياً أن نعيد بهذه الثروة الهائلة مستقلة في جميع المؤتمرات وأرض المعارض إلى ميئات مساحات (خاصة) تعمل بمفاهيم جديدة من أجل الربح لكي نعلم أن الامكان الموفرة لتعمل بطريقة اقتصادية، ولا للتلذذ بمزاياة للإستغلال السنوي للقطاع الخاص لتنشيطها فقد استمرت فيها الدلائل، وربما كان ثمن الأرض وحده باليدين ويمكن نشاط المعارض والمؤتمرات أحد مصادر الحركة السياحية والترويج العام في الأقل في القاهرة.

● نتيجة كل ذلك، ولعوامل أخرى كثيرة، حققت هونغ كونغ معدل نمو اقتصادي يصل إلى ٨٪ سنوياً (في الصين ٧٪) وأصبح متوسط الدخل السنوي للرد ١٧ ألف دولار (المرتبة الثانية بعد اليابان في منطقة التصنيع الكنتوشني).

● لا بد أن انكر متوسط الدخل في مصر والذي ربما لا يزيد كثيراً على ٢٪ من هذا الرقم!

● كان طبيعياً - مع كل هذه الإجزات - أن نتحقق فائض في الزبانية العامة بلغ ٨,٨ مليار دولار عام ١٩٩١ (لبنان عجز لنحو أن نقله) وصار لديهم احتياطي نقدي وصل إلى ٢٠ مليار دولار (ولبنان ١٧ مليار دولار) احتياطي نقدي وصل إلى ١٧ مليار دولار ولكنه «مربوط وليس «مؤازر» بالقدر الكافي لمعظم اليات الإستثمار في مصر).

● في هذا الوقت!

● كان طبيعياً - مع كل هذه الإجزات - أن نتحقق فائض في الزبانية العامة بلغ ٨,٨ مليار دولار عام ١٩٩١ (لبنان عجز لنحو أن نقله) وصار لديهم احتياطي نقدي وصل إلى ٢٠ مليار دولار (ولبنان ١٧ مليار دولار) احتياطي نقدي وصل إلى ١٧ مليار دولار ولكنه «مربوط وليس «مؤازر» بالقدر الكافي لمعظم اليات الإستثمار في مصر).

● في هذا الوقت!

● كان طبيعياً - مع كل هذه الإجزات - أن نتحقق فائض في الزبانية العامة بلغ ٨,٨ مليار دولار عام ١٩٩١ (لبنان عجز لنحو أن نقله) وصار لديهم احتياطي نقدي وصل إلى ٢٠ مليار دولار (ولبنان ١٧ مليار دولار) احتياطي نقدي وصل إلى ١٧ مليار دولار ولكنه «مربوط وليس «مؤازر» بالقدر الكافي لمعظم اليات الإستثمار في مصر).

● في هذا الوقت!

● كان طبيعياً - مع كل هذه الإجزات - أن نتحقق فائض في الزبانية العامة بلغ ٨,٨ مليار دولار عام ١٩٩١ (لبنان عجز لنحو أن نقله) وصار لديهم احتياطي نقدي وصل إلى ٢٠ مليار دولار (ولبنان ١٧ مليار دولار) احتياطي نقدي وصل إلى ١٧ مليار دولار ولكنه «مربوط وليس «مؤازر» بالقدر الكافي لمعظم اليات الإستثمار في مصر).

● في هذا الوقت!

● كان طبيعياً - مع كل هذه الإجزات - أن نتحقق فائض في الزبانية العامة بلغ ٨,٨ مليار دولار عام ١٩٩١ (لبنان عجز لنحو أن نقله) وصار لديهم احتياطي نقدي وصل إلى ٢٠ مليار دولار (ولبنان ١٧ مليار دولار) احتياطي نقدي وصل إلى ١٧ مليار دولار ولكنه «مربوط وليس «مؤازر» بالقدر الكافي لمعظم اليات الإستثمار في مصر).

● في هذا الوقت!



بعد عقود من السنين العجاف

## البنك الدولي يبشر الدول النامية بعشر سنين سمان

أعطى البنك الدولي زاهية للاوضاع الاقتصادية المتوقعة في البلدان النامية خلال العقد المقبل، وقال البنك في توقعاته ان أمام الدول النامية عقداً من التوسع المطرد على الرغم من تباطؤ دفع الرساميل الخارجية في المدى القصير بسبب أزمة المكسيك النقدية. وجاء في التقرير المعتاد عن التوقعات بشأن الاقتصاد العالمي والدول النامية ان النمو المستمر سوف يترافق مع تضخم متدن وزيادات كبيرة في حجم التجارة العالمية وميسر في الأسعار الحقيقية للسلم والمواد.

ويؤكد التقرير ان يبلغ متوسط النمو الحقيقي المتوقع حوالي ٣ في المائة سنوياً في البلدان النامية و٦ في المائة في البلدان النامية حتى العام ٢٠٠٤.

لكن مدى نجاعة هذا النمو وأهميته للاقتصاد العالمي يمكن في المسلكية السليمة للدول النامية. اما اذا انتهت حكومات تلك الدول سياسات خاطئة فانها قد تدفع بالاقتصاد العالمي الى الركود واسواق المال الى الفوضى والتقلب، وإلى انهيار التجارة العالمية وبالتالي العودة الى سياسات الحماية. (يمكن الحصول على هذا التقرير من البنك الدولي مباشرة).

Global Economic Prospects and the Developing Countries, 1995  
World Bank,  
1818 H Street  
NW, Washington DC  
20433 U.S.A.

ومع ان التقرير المذكور مقالاً في محصلته انه لا يحذر الدول

المعتمدين مغبة الأخطار والعقوبات التي تتعرض اليها اذا لم تنقذ بأصول اللعبة العالمية. وتأتي في مؤخرة اللائحة بين الدول النامية دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بينما سيكون الإيقاع الأسرع للنمو في دول جنوب شرق آسيا.

ويقدم تقاؤل البنك الدولي على مؤشرات معينة منها سياسات الإفراج وتوسيع الحريات الاقتصادية وانتهاج خطط إصلاحية ومرام اقتصادية هادفة الى زيادة التصدير وخاصة بالنسبة الى دول شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية.

وأشار البنك الدولي الى ان الدول النامية، زادت من مشترياتهم من الدول الصناعية، فهي الآن تشتري ٢٥ في المائة من صادرات البلدان الصناعية مقابل

٢٠ في المائة في أواخر الثمانينات، وهي التي ولدت معظم الثمر في التسعينات.

فالتكامل العالمي تسارع بفعل سرعة انتقال الرساميل وبفعل تزايد دفع الاستثمارات العالية والإختراعات الإلكترونية، مما زاد من نطاق السلع والخدمات المتداولة في التجارة العالمية.

لكن الانضمام العالمي له ثمنه، فالمتقدمون به يستفيدون والمتخلفون عنه يفرضون انفسهم لعقاب الأسواق المالية. فالجوازات كبيرة للمتقدمين والعقوبات اكبر للمتخلفين بل ان المكافآت التي تمنحها من السياسات السليمة تسجن مع الاتجاه العالمي أخذ في التزايد وكذلك العقوبات على السياسات غير السليمة.

واللفت للنظر في هذا السياق

ان الركود الذي حصل في الدول الصناعية في السنوات الأخيرة لم يجر معه بقية العالم الى الركود. فقد ظلت التجارة العالمية تتزايد بمعدل ٤٪ سنوياً بحيث كانت الدول النامية، لأول مرة، محرك النمو في البلدان الغنية التي شكلت صادراتها الى الدول النامية ثلاثة أرباع الصادرات العالمية. وهذا يؤكد السياق الذي يدور عليه البنك الدولي من ضرورة زيادة الاندماج بين الدول الغنية والدول النامية لأن ذلك من مصلحة الطرفين. فالدول الغنية تستفيد أكثر كلما زاد النمو في الدول النامية نظراً إلى ان الدول النامية تشتري في هذه الحالة المزيد من سلع الدول الصناعية الغنية، سواء السلع الترسلية أو السلع الاستهلاكية.

ومن المتوقع ان يتزايد

استيراد الدول النامية من الدول الغنية أكثر من تزايد مشتريات الدول الغنية من بعضها البعض. وبحلول ع ام ٢٠١٠ سيكون بين سكان الدول النامية أكثر ممن مليار شخص مستوى مدخلهم وقدراتهم الشرائية أعلى من مدخلهم وقدرات سكان دول أوروبا متوسطة مثل اليونان وإسبانيا.

وعلى الرغم من ان النمو في بعض المناطق سوف يرتفع قليلاً أو حتى بنسبة ملحوظة مثل أفريقيا والشرق الأوسط فإن المدخلات الفعلية للفرد الواحد سوف تكون بحلول العام ٢٠٠٠ أقل من كانت عليه في العام ١٩٨٠. ويخلص التقرير الى نصع الدول الفقيرة بأن تقلع شركتها بنفسها بانهاج سياسة انفتاحية وإصلاحية جريئة وأوسع

## النرويج

## البحث عن حلول قبل نضوب نفط بحر الشمال

بعد مرور ٢٥ عاماً عليها، كأكبر منتج للنفط في أوروبا، بدأت النرويج تشارك أنه يمتلئ عليها الإنزاف وعدم اتفاق اسواقها كلها.

وحول النفط النرويجي، وهي دولة صناعات بحرية وصيد أسماك عدد سكانها ٤,٢ مليون نسمة، إلى دولة صناعية مزدهرة تنعم بنظام للرعاية الاجتماعية لا يذانيه آخر في الدول الغربية.

وفي حين تشكل عدة دول من عجز منتجت في الميزانية إلا ان النرويج تطف غير هيا، فديونها ضئيلة، ومن المرجح أن تحقق نقاشاً في ميزانيتها سنة ١٩٩٦.

وعلى الرغم من المميزات هذه فإن اقتصاد النرويج يمكن أن يواجه أزمات بسبب اعتمادها على النفط المتوقع ان ينضب بعد ٢٥ عاماً.

كما يقول خبراء اقتصاديون ان ضعف الدولار يقرب نثر الأزمة من النرويج. فضعف الدولار يسبب الآن خسائر في عائدات النفط.

ويعمل لا تكون النرويج التي لا تواجه إنفجاراً سكانياً بهذا الفتى إذا أخذ في المسان الفعالت الاجتماعية الواجب توفيرها في المستقبل.

والفقر ثروتيين مولاند مصافف البنك المركزي النرويجي تحويل صندوق النفط التابع للدولة والذي يستخدم للمصروفات النثرية الحكومية إلى وبعة للمعاشات. كما سيكون مائماً وأيقاً أمام تقلبات أسعار النفط.

قال مولاند: «في مرحلة ما سننتقل سلباً بمشككتين في وقت واحد... لنفخاض مخزون في عائدات النفط وارتفاع حاد في نفقات الضمان الاجتماعي».

ويجب على الأقل الاحتفاظ جانباً بأي زيادة في عائدات النفط في السنوات المقبلة، وسيأتي وقت لا توجد فيه بدائل غير ميزانية معدومة.

وتشير كل التوقعات الى ان إنتاج النفط النرويجي من بحر الشمال ويهر النرويج سيصل الى مستوى فياسي

في سنة ١٩٩٦ وهو ثلاثة ملايين برميل يومياً ولكنه سينخفض بعد ذلك.

ولكن النرويج تتمتع بثروة من الغاز الطبيعي تكفيها لمدة ١٠٠ سنة وستعوض النقص في عائدات النفط في القرن المقبل.

ويشكل النفط والغاز ١٦ في المائة من اقتصاد النرويج بالمقارنة مع واحد في المائة في بريطانيا التي تنتج كميات مساوية تقريباً من النفط ولكن اقتصادها أكبر بكثير من اقتصاد النرويج.

وكانت البداية في ١٢ نيسان (أبريل) سنة ١٩٦٥ عندما نشرت الجريدة الرسمية أول ترخيص للتقريب عن النفط.

ويذكر ان حكومة النرويج جازفت بفتح جزء من بحر الشمال للتقريب عن النفط على الرغم من ان لجنة جيولوجية أنشئت سنة ١٩٥٨ قالت انه يجب التحلي تماماً عن موضوع التقريب عن النفط والغاز والكبريت في الجرف القاري.

وفي البداية سيطرت شركات اجنبية على التقريب مثل مجموعة «فيليبس بتروليم» الأمريكية التي اكتشفت حقول إيكوليفسك في سنة ١٩٦٩ وبدأ الإنتاج سنة ١٩٧٧.

والشأت الحكومة التي كانت تسعى للسيطرة على هذه الصناعة الجديدة شركة «ستات أويل».

وتقول أرقام رسمية: ان غرائب وآتاوات على الغاز والنفط حققت خسراً للبلد مقداره ٦٤٠ مليار كرون (١٠٢,٦ مليار دولار) منذ بدء الإنتاج وتقول الحكومة ان شركات القطاع الخاص حققت خساراً صافياً بعد الضرائب في هذه الفترة يبلغ ١٠٠ مليار كرون (١٦ مليار دولار).

ويقول خبراء المال في النرويج، ان صندوق النفط يمكن ان يلخر ٥٠٠ مليار كرون (٨٠ مليار دولار) من الآن وحتى سنة ٢٠١٠ كمورد لبرامج الرعاية الاجتماعية.

## جنوب افريقيا

## انفتاح على الخليج لتعزيز التبادل التجاري

بعد عامين من رفع العقوبات الاقتصادية واستئناف العلاقات الدبلوماسية مع الدول الخليجية، عادت جنوب افريقيا تطرق باب الخليج التي هانت تصمر له منذ سنواتها ويزداد حجم تبادلها التجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي الست.

فحسب احصاءات مكتب جنوب افريقيا للتجارة الخارجية، ان حجم الصادرات الى مجلس التعاون الخليجي بلغ ما يقرب من ١٨٨ مليون دولار في ١٩٩٤ مقابل ٨٦,٤ مليون دولار في عام ١٩٩٢ والقل من عشرة ملايين دولار قبل رفع الحظر الدولي عن بورتوريا.

وتوسع الإحصاءات، ان الإمارات العربية المتحدة احتلت في ١٩٩٤ المرتبة الأولى في التعامل مع جنوب افريقيا وأسفرت عنها بصادرات بقيمة ٧٠ مليون دولار.

ولتقيا السعودية التي استوردت سلماً بقيمة ٥٩ مليون دولار ثم البهريون (٢٨,٢ مليون دولار) والفكويت (١٠,٣ مليون دولار) وسلطنة عمان (٨,٦ مليون دولار) وقطر (٣,٣ مليون دولار).

اما حجم واردات جنوب افريقيا من دول مجلس التعاون الخليجي الست فقد بلغ ٣٠,٢ مليون دولار بينها ٢٠,٥ مليون دولار من دولة الإمارات ولا يشمل هذا الرقم الواردات النفطية حيث تزود الكويت

جنوب افريقيا بنحو اربعين ألف برميل من النفط يومياً وتزود ببرتوريا شركتها الخليجيات بالمواد الغذائية والأقمشة ومواد البناء والآلات والسيارات والأشعة الخفيفة والمجوهرات والأحجار الثمينة.

وقد أعلنت جولة نيلسون مانديلا الأخيرة على البحرين والكويت والإمارات وقطر زخماً جديداً عزز التعاون الاقتصادي والتجاري بين هذه الدول الأربع وبين بورتوريا. وكان مانديلا قد خص المملكة العربية السعودية بزيارة خاصة في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٤.

وأجرى محادثات مكثفة مع المسؤولين السعوديين لفحصين الروابط الاقتصادية وتعزيز التبادل الاقتصادي.

وكانت بورتوريا قد باشرت خلال العامين الماضيين حملة واسعة لدخول الأسواق الخليجية. فإضافة الى الوفود التجارية العديدة التي أرسلتها الى المنطقة قامت بخطط مواصلات جوية مع عواصم دول المنطقة وفتحت سفارات في بعضها.

وفي تشرين قبل انصرام هذه السنة المائة ثالث معرض تجاري في دبي بعد المعرضين اللذين نظمتهما في ١٩٩٤ و ١٩٩٢.

محمد غانغاث القائم بأعمال



نيلسون مانديلا

جنوب افريقيا في ابوظبي. اعتبر من جانبه، انه من شأن هذه النشاطات إذا رافقها تبادل للزيارات وإقامة رحلات جوية منتظمة مع الخليج، ان تعزز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين.

واعتبر الدبلوماسي الجنوب افريقي ان جولة نيلسون مانديلا الأخيرة الى الخليج «أعلنت زخماً جديداً لجهودنا للعودة الى المنطقة بعد غياب طويل» نتيجة المقاطعة الدولية لنظام الفصل العنصري الذي كان قائماً في بورتوريا.

والك محمد غانغاث ان بلاده التي لها حاليا سفارات في كل من السعودية والإمارات والبحرين تنوي فتح قنصليات في دول المجلس الباقية التي تربطها معها جميعها علاقات دبلوماسية كاملة.

## «التشيكويون» يثيرون حسد الغرب ودول الكومنولث المستقل تنوء من التضخم وقلة الإنتاج

## أوروبا الشرقية

بعد مرور خمس سنوات على سقوط جدار برلين أصبح لفظ «الكتلة الشرقية» من مخلفات الماضي حيث ان اقتصاد دول المنطقة ملئ بآلام أوروبية حديث متقدم واقتصاد دول نامية تواجه مشاكل معقدة ولكن تغارير جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق وتواجهه التي قدمت الى البنك الأوروبي للتنمية والتعمير تشير كلها بوضوح الى ان معظم هذه الدول ملتزمة باقتصاد السوق.

ولكن التحول من الاقتصاد المركزي الى الحر متوقع الوسائل.

قال جاك دو لاوسير، محافظ البنك الأوروبي للتنمية والتعمير، انه تم «إنجاز الكثير منذ بدء تطبيق برامج الإصلاح قبل خمس سنوات، ولكن التقدم لم يكن متسقاً».

وأعلن بيتر بروشاركا، مسؤول كبير في البنك المركزي التشيكي، ان تحول بلاده الحاسم نحو اقتصاد السوق قد تحقق.

وقال «التحول تم، اننا الآن نواجه مرحلة ما بعد التحول».

وأعلن بروشاركا احصائيات عن اقتصاد بلاده قد تثير حسد عدة

دول اوروبية غربية. تضخم تحت العشرة في المائة ونمو متوقّع بنسبة اربعة في المائة وبطالة تتجاوز اربعة في المائة وقليل وفائض في الميزانية. ونجحت «جمهورية التشيك» وأصبحت تواجه حالياً مشاكل اقتصاد حر مثل أي الصرايب يجب خفضها؟

وعلى النقيض من هذا الإنجاز تعاني جمهورية جورجيا من تضخم سنوي بلغ ٧٠٠ في المائة في السنة الماضية حسب أرقام البنك الأوروبي.

ويقول البنك: إن الوضع مشابه ان لم يكن أسوأ في أرمينيا وأذربيجان وقازاخستان وتركمانستان.

وفي بعض الدول مثل جمهورية التشيك روسيا أصبحت الاف الشركات قطاعاً خاصاً بموجب برامج تخصيص واسعة النطاق، بينما في دول أخرى لم يك تم تنفيذ هذه البرامج جيداً.

وتواجه هذه الدول مشاكل صعبة غير تحرير الأسعار والتخصيص تتمثل في إعادة هيكلة مشروعات كبيرة وإصلاح بنوك

مقلقة بديون معدومة.

وأوضح دو لاوسير ان دول اوروبية شرقية صغيرة وجمهوريات البلطيق تنعم بنمو اقتصادي بينما في «دول الكومنولث المستقلة» ما زال الإنتاج متدنياً والتضخم مرتفعاً وإن كانا يتجهان الآن نحو الإعتدال. وأسباب هذا التباين في الأداء الاقتصادي واضحة، يقول دو لاوسير انها دول مختلفة تتبع اساليب متباينة.

البعض كان دولا صناعية اوروبية عتسما استولى الشيوعيون على السلطة قبل ٤٠ عاماً في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والبعض الآخر كان دولا متخلفة في البلدان أو في نطاق الامبراطورية السوفياتية. والبعض نفذ اصلاحات في سلام والبعض الآخر مزقته صراعات برقية.

كما ان عدداً من دول المنطقة شرع في عملية الإصلاح الاقتصادي بديون اجنبية قليلة بينما دول أخرى كانت تنوء بديون ثقيلة. دول تتمتع بمواد خام ومصادر طاقة وأقرة وأخرى تعتمد على الإستيراد.



## القصة الكاملة لبنك الإ اعتماد والتجارة الدولي لم تعرف بعد

شرح دفعه القابولي لحو الوثائق وبهنا بشكل خاص ان يعرف اذا ما كان قد فعل ذلك لمصلحة موكله وأمواله أو اذا ما كان ينبغي مساعدة آخرين في المؤسسة اللبنانية وعلى نحو مماثل، عندما برزت ساحة روبرت التمان شريك كليفور من التهم الجبائية، بقيت عائلة من دون إجابة أسئلة محيرة حول نجاح بنك الإ اعتماد في شراء نصيب من الصهار المصرفي الأمريكي بل ان تبرة التمان أفلتت البحث في نصيبه بموجب قانون ولاية نيويورك ومع امبار لإمبراطورية السومانية وبماي القوة الاقتصادية لملحطات الحدوب في اميركا اللاتينية والشرق الاقصى، أحدث تتواءم لملحطات الجبائية الدولية المتعددة والمتنوعة، وما لم يعرف كل شيء بصريحه عن البنك الأول في هذه المسألة، بنك الإ اعتماد والتجارة الدولي، فانه من الأرجح ان يكون الأخير لكن بوجود محامين يحون ويمسجون الأشرطة ويحسون الأدلة فانه من غير السهل ان يعرف كل شيء، فقد حاز التمان ان تقوم جهة مسؤوله مثل مجلس العموم البريطاني، أو النخبة المصرية في مجلس الشيوخ الأمريكي بالإستماع إلى الإذاعات واسعة حول بنك الإ اعتماد والتجارة مع وجود أمثاله في المستقبل قبل ان تنفجر قصة ثانية مروعة

عن «دول ستريت جورنال»

فايننشال تايمز» ان المجتمع الحقوقي في لندن «يشعر بالفضول وعدم الإرضاء» ذلك ان المؤسسة العنصرية والقانونية (العرقية) في بورموند «قد صدمت رؤية أحد أعصابها بواجه اتهامات جنسية خطيرة» والمعروف ان طريقة التحقيق الجينية والهجوم التي قادها مورغنتو اصعب من الملاحقة الموضوعية في ملاحقة موضوع بنك الإ اعتماد والتجارة الدولي فالعقول الشككة قد تلجج درجة من المواقف الرسمي في العنصرية أو على الأقل في مبرارها كك في الولايات المتحدة قد تلجج رغبة قوية في ان يحسم الموضوع برمة رقصه بنك الإ اعتماد والتجارة الدولي قد عادت تشكيل مذهب لمصلحة الإجرامية لعقده وللرجال الذين هم واجهها وعالما ما يكتسبون من الرجال المختومين فقد غسل البنك أموال المندرات، وأشاع مستقفا من الفساد السياسي عبر عدد من القارات ومع ذلك استطاع ان يحصل على حدمات رجال لامعين مثل كلارك كليفور في واشنطن والورد كالامار في لندن، ومن بين المتكلمين بمصداق مسؤول «مركز كاربر» في أتلانتا وحرب المحافظين البريطاني وكان من بين رايانه مانويل مورييا وصدام جصب ووكالة الإستخبارات المركزية

طبعاً من حق ساندري المتعارف عليه ان يدعي البراءة، ومنى تطلع الى

في عالم اليوم، عالم الاتصالات العنصرية، حيث تنقل الأموال عبر الأنترنت بسرعة الضوء، وتقوم بنوك مشبوهة هنا وهناك من فنوم منه عاصمة كمبوديا في العاصمة الروسية موسكو، وأمرأة تجارة المخدرات يضعون أيديهم على دول تكاملها، ويحال لك ان قصة تلف بنكا عالمياً قوامها ١٠ مليارات دولار، يمكن ان تحظى بشي من الإهتمام المستمر لكن يبدو ان واحدة من مهامها في هذا العالم هو تذكير الجميع باننا جتي الآن لم نعرف بعد القصة الكاملة لبنك الإ اعتماد والتجارة الدولي ويقابل ذلك الى الفهم لأن المحامي اللندي ديفيد ساندري سلم نفسه في محام رجول كميدي في نيويورك الى ممثلي المحامي العام في منطقة مانهاتن المسؤول عن التحقيق في قضية البنك المذكور روبرت مورغنتو، والمحامي ساندري المذكور هو شريك في مؤسسة الحاماة البريطانية «سيمور اند سيمور» التي تترعى مصالح حملة أكثوية لاسم البنك في لندن، ويجهلهم من المسؤولين في حكومة ابوظبي وقد وجهت الى المحامي ساندري تهمة اخفاء الأدلة المتصلة بالتحقيق الطويل الذي يجريه المحامي العام مورغنتو بشأن بنك الإ اعتماد والتجارة الدولي، ولا يتكرر المحامي ساندري انه مما يشترط الكوسبرين الخاصة بمسؤول كبير في بنك الإ اعتماد والتجارة الدولي ويقول محاميه في نيويورك جوب ومع «ان حذفت الشريط كان لأهداف مشروعة لا علاقة لها ابد التحقيق من رغبته، وهذه الأهداف كما يقول ومع سوف تظهر في الحاكاة مدرن ان موكله لم يخف سابق له» ومع ذلك، فقد جرى محو أشرطة تحتوي حسب القرار الظني إجراء من محو عمل بطر، يقال لمير التتبعي لبنك الإ اعتماد والتجارة الدولي، والتي كانت تحفظ دأما في كومبيوتره الشخصي

ويطأ ان امكعة تصمم خلاصات عن معاملات وعمليات كان إقبال يجريه مع مسؤولي بنك الإ اعتماد ومنعقد من نيسان / أبريل ١٩٩٠ الى ثور / يوليو ١٩٩١

حيث جرى إقتال بنك الإ اعتماد بتهمة الإحتيال الواسع

وفي انقضاء دفع قضائية مع السلطات الأمريكية تمت في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١ وافق بنك الإ اعتماد والتجارة الدولي على فتح جميع وثائقه لتتبعه

لتنحيز وفي كانون الثاني / يناير ١٩٩٢ علم المحامي ساندري ان مكتب الضممة في شركة «توتن روس» ينفذون في سجلات بنك الإ اعتماد في مكتب التسريح للمساهمين في ابوظبي فذهب كما جاء في القرار الظني الى المكتب المذكور مع المحامي شون تروك في مؤسسة «سيمور اند سيمور» وجاء في الإتهام انه «في حين كان وكلاء القضية يمهرون في تحصيل ملفات أخرى قريبة قام ديفيد ساندري وزميله شون تروك بوصف ثلاثة من أشرطة الكومبيوتر تحتوي على مفكره بطر إقبال في حقيقة يد شون تروك، وتسلل خارجي من المني دون ترميع أي إيصال مبالغىة

وتمام ساندري مفيد بعد باستئذان لأشرطة ثم أمر بتلاف المحرمات

اتصممة في الأشرطة الأصلية وحاول إعادة التلاعب بها، كما ادعى القرار الظني

وكان أول من علم المحققون بوجود المفكرة في مطلع عام ١٩٩٤ من السيد

أقال ماسه وبهنا تزايدت المطالبة بالمعلومات المذكورة، وبدأت تتكشف اللعبة

قبل ان يبادر كني حول وجود الأشرطة المذكورة عدة مرات وأجيرا، جرى وضع نسخة مكتوبة مطروقة عن الأشرطة في قعر صندوق من ١٩٨٠ صندوقاً

تحتوي على ٨٠ صفاً من وثائق بنك الإ اعتماد والتجارة الدولي معدة للشحن الى

انكلترا، وبطبيعة الحال، يقوم الشك في الأمر على ان النسخ للفرقة المذكورة

في رواية محوكة للمفكرة الأصلية

وفي لندن قبول الظن بأن المحامي ساندري بقمية الأمل، وقالت حريده

## ناصر الروضان: «مؤسسة الخليج للإستثمار خسرت ٤٤ مليون دولار»

مصادر دول للمجموعة ويقدم الغليل على قدرته على تحقيق مستوى معين من الربح في جميع مراحل الدورة الاقتصادية، كما تنب تنكمها من دعم العاصمة على هدفها الممثل في دعم وتطوير القطاع الخاص في منطقة الخليج

أضاف ان الإهتمام

الإستراتيجي بغرض الإستثمار في

الخليج لا تقتصر ثاره على سبوح

مصادر دخل المجموعة فقط بل

بسدعم البص القدرة على البوء

بمسؤوليات المؤسسة تجاه منطقة

الخليج وإشار الى تجاوز التزامات

المؤسسة في المشاريع التي تدعمها

المجموعة في منطقة الخليج، سواء من

حلال المساهمة في رأس المال الذي

تقوم به «مؤسسة الخليج للإستثمار»

أو من خلال تقديم القروض التي

يوفرها أساساً بنك الخليج الدولي

يما يزيد على ٤٠٠ مليون دولار في

منطقة الخليج وبمستوى ذلك إعادة

التبرك من جديد على منطه الخليج

وبعزو مستوى الدعم تكبير المقدم

الى مشاريعه في الدول امسكة

للمؤسسة

في الأرباح فوق مستوى سنة ١٩٩٢

لكن الروضان أكد ان الربح

العام للمجموعة لا يزال قوياً على

الرغم من انخفاض الأرباح الصافية

هذا العام، إذ رابت حقوق المساهمين

لتصل الى ٩٧٨ مليون دولار بعد

التوزيع، نسبة العالم ٢٧ مليون

دولار بينما زاد إجمالي الأصول

بمئة ٧٨ في المائة وبلغ ٩٢٢٤

مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٤

ووصلت نسبة حقوق المساهمين الى

إجمالي الأصول الى ١٠٠ في المائة

وباستخدام معايير بازل يلمح محار

كفاءة البعة الأروى من رأس اند

بالنسبة الى الأصول، معدل المخاطر

نحو ٢٥ في المائة وبلغ معيار

إجمالي كفاءة على المال ١٦ في

ناتبة وقال انه على الرغم من

انخفاض حجم الأرباح الصافية سنة

١٩٩٤ عن المستوى القياسي للأرباح

لسنة ١٩٩٣ تم اجاز مستوى الأرباح

الصافية لسنة ١٩٩٤ في ظل

الإضطرابات التي سادت الأسواق

أدالية تعلمه وان ما لم التوصل اليه

في ظل هذه الظروف الصعبة يشير

موضحاً الى نجاح سياسته تنويع

الإيجابية التي سادت الأسواق المالية

سنة ١٩٩٢، إلا ان التأثير الذي أحدث

حجم وسرعة تغير اتجاه العام في

الأسواق المالية في مطلع سنة ١٩٩٤

كان مفاجأة لمعلم المؤسسات المالية

الأخرى على السواء

وأضاف الروضان ان الأرباح

للمجموعة الصافية لمجموعة

«مؤسسة الخليج للإستثمار» بلغت

١٢٢ مليون دولار سنة ١٩٩٤ وفي

تحقق كثيراً عن الأرباح القياسية

التي تحقق سنة السبعة حيث كان

تتغير الظروف السائدة في الأسواق

المالية العنصر في سلبه بكنس

سكن حصر عن مدس عمديات

المؤسسة، حتى ان الأرباح الحقيقية في

علايات تدان السداد والأسمه التي

ارتفعت من ٢٣ مليون دولار سنة

١٩٩٢ الى ١٠٠ مليون دولار سنة

١٩٩٣ تلاشت وتحولت الى خسائر

بغت ٤٣٩ مليون دولار سنة ١٩٩٤،

الا ان الأرباح السائدة عن الأنشطة

بحلقة في العمديات المصرفية

الإستثمارية والعمديات المصرفية

المجارية التي مع شكل رئيسي في

منطقة الخليج سنة ١٩٩٤ حذر زيادة

كشفت النقاب عن ان خسائر

مؤسسة الخليج للإستثمار» في

عمليات تدان السداد والأسمه

الدولية بعب السبعة مائة ٤٢

مليون دولار بعدما كانت تلك العمليات

عادت عنها بربح بلغت ١٠٠٣

مليون دولار سنة ١٩٩٢

وذكر ناصر الروضان بصفتة

رئيساً للمؤسسة التي تملكها حكومات

من مجلس التعاون الخليجي السدي

بمسماوي في التقرير السنوي

للمؤسسة التي عرض نتائج أعمالها

عن السنة الماضية «ان الخسائر

بمجم عن التخفيض السادة التي

شهدتها أسواق السداد» في سباط

(مرايا) سنة ١٩٩٤ على إثر قرار بنك

الإحتياط التبريد في سلبه سياسته

المنعقدة حيث شهد

بعد ذلك الوقت قدم مصرف رومع

أسعار العوائد ست مرات مما ترتب

عليه هبوط سوق السندات العالمية بد

فترة طويلة من انعطاشها، كما شهد

العام أيضاً انخفاضاً حاداً في أسعار

الأسهم، وقال انه رغم إجماع رأي

المؤسسة كالية انه من الصعب

استمرار تلك المجموعة من العوامل

## تبنى العملة الأوروبية الموحدة سيكلف المصارف

### ٨ مليارات جنيه إسترليني

في تقرير «الاتحاد المصرفي الأوروبي» الصادر في ١١ من الشهر الجاري، فإن المصارف تحتاج الى فترة تتراوح بين ثلاث واربع سنوات للتخضير التي تبني عملة موحدة والى اتفاق ما يتراوح بين ٨ و ١٠ مليارات ايكو (وحدة نقد أوروبية) (أو ما يعادل ٦,٣ و ٧,٩ مليار جنيه إسترليني) على تنفيذ قرار العمل بالعملة الأوروبية الموحدة

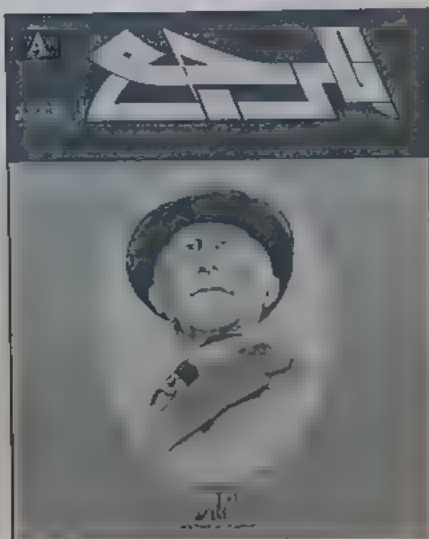
وقد طالب قادة «الاتحاد المصرفي» في تقريره للسبب من الحكومات إصدار المواصفات التقنية للعملة الموحدة بسرعة بغية السماح للمصارف بتبني التقنيات الناجمة عن تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية بسهولة والمعروف ان برنامج الوحدة النقدية الأوروبية يطبق على «النتي السريعة للعملة الموحدة بعد بداية الرحلة الثالثة من هذا البرنامج» اي خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٩٧ وبداية عام ١٩٩٩

وقد «الاتحاد المصرفي الأوروبي» قيمة تكاليف تبني العملة الموحدة ما يعادل ٢ في المائة من إجمالي التكاليف المصرفية المتضمنة سنوياً خلال فترة الانتقال تجمع عن التغييرات التكنولوجية وعن تغيير العملات الورقية وتعديل مواد التسويق وقد ذكر اتحاد المصرفيين البريطانيين ان سبعة ٢ في امدة من التكاليف التشغيلية للسوك في المملكة المتحدة تعادل قيمتها ٩١٤ مليون جنيه إسترليني حسب اعداد عام ١٩٩٤

وقد «الاتحاد المصرفي الأوروبي» بتكاليف التحول الى التكنولوجيا المعطومات بأنها ستستخد على ٤٦٦ مليون جنيه إسترليني من هذا المبلغ في حين سيدب ٢٨٤ مليون جنيه لتغطية تكاليف

## صدر الآن...

الجزء الأول من «المرجع» في الاقتصاد وقريباً يصدر الجزء الثاني



لطلاب في كلياته  
ولرجال الأعمال في مكتبه

المرجع، في الاقتصاد يصوره من لندن

المسؤولون المختصون لمصاحفة والبشر

هو الأول من نوعه من حيث جمعه

من القاموس ودائرة المعارف

ويحتوي «المرجع» في ترتيبه النهائي

على أكثر من عشرة آلاف مدخل مع

مضامينها العربية وشروحات مقتضاة

عن استعمالها الحديثة

في التداول التجاري والمصرفي والمالي

والاقتصادي وفي مجالات الإدارة

والثامن والمحاسبة

للحصول على اشتراك في «المرجع» الاتصال بالهاتف (0181) 863 9558

أو بالفاكس (0181) 863 2873

نص النسخة ٥ حبيبات إسترلينية في بريطانيا وفي الخارج ١٢ دولاراً أميركياً

الاشتراك مجموعة تكملها في بريطانيا ٧٥ جنيه إسترليني وفي الخارج ١٣٠ دولاراً أميركياً



## روسيا وتركيستان

■ بين روسيا وتركيا مناصبه حاده على الشايف لظل المعطام بحر غوريي الى الاسور والعبية

ويصف كاريمسان رهي ثاسي اكبر عمتق للفظ في الاتحاد السوفيياتي السابق دهر روسي وسط هذه المرافعة فيما تتسابق شركات اجنبية لاستثمار مليارات الدولارات بطور حمل مبروة ويرة حول بحر غوريي

كس ابرجرسي رهي ثالت اكبر منتج كست في رسة الفضل الا انها مواجع موفد كرس مهندس سمس صراحت غريمه مضمدم في كرسه بدت تتجملد دح خط اعابيه ويريوسكو رهي تتطعل في اعابيه في رسم المهور

تتفرع مليارات التورات ان يري اللفظ يروسي في مواني نعد الاسور فبه تسمى تركيكا التي يبنائها القلق في تكس حركة اتصالات في مصيف اليوسكور

اي موزر الانابايه اارضيها جنوبا في البحر القوسط

ويعتقد مسؤولو اماريز وديلفماسيون غريوني في كازلستان ان الحال

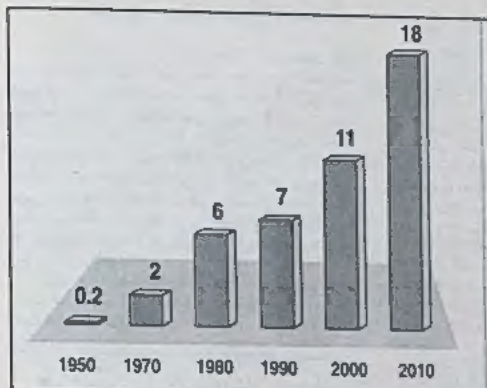


كيف يمكننا أن نؤلف بين المعرفة العلمية المتوفرة في أفضل شكل يمكن أن يتقدم لتوفر قاعدة كافية للقيام

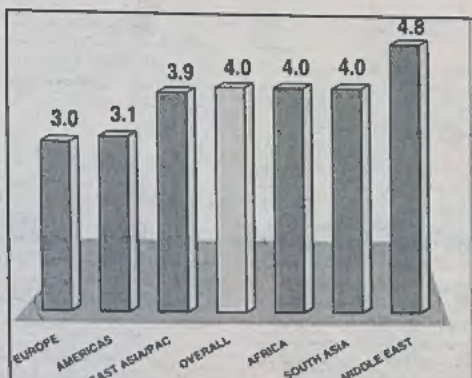


## في تقرير لـ «المؤسسة العربية لضمان الاستثمار» عن السياحة العربية:

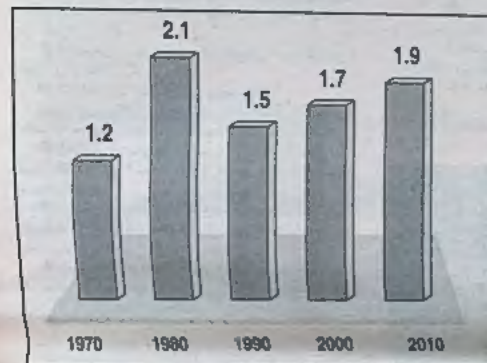
## حصة الدول العربية من السياح في العالم ١٤ مليون سائح



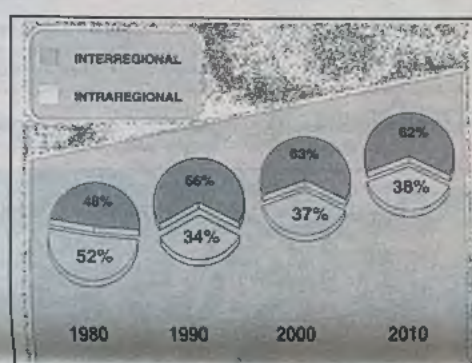
السياح المتوقفون في الشرق الأوسط



متوسط النمو السنوي



حصة الشرق الأوسط من السياحة الدولية



متنشا أدق السياحي في الشرق الأوسط

والموارد الطبيعية كلها تشجع المنطقة لتلعب نصيب كبير من عائد السياحة الدولية. أقول ذلك بعدما أوضحنا الأرقام أن عدد السياح الذين وفدوا إلى الدول العربية خلال عام ١٩٩٢ بلغ حوالي ١٤ مليون سائح أي بنسبة ٢,٨٪ من حجم السياحة العالمية، وأن الإيرادات السياحية بلغت حوالي ٧,٥ مليار دولار أي بنسبة ٢,٥٪ من إيرادات السياحة الدولية، وهو ما يوضح ضلّة نصيب المنطقة العربية من حجم السياحة الدولية ومردوداتها.

وتشير التوقعات إلى أن النصف الثاني من العقد الحالي سوف يشهد زيادة سنوية في حجم السياحة في منطقة الشرق العربي والخليج العربي فحسب، تقدر بحوالي ٤,٦٪/تترفع إلى ٥٪ في العقد الأول من القرن المقبل، وهو ما يعني بلوغ عدد السياح ١٨ مليون سائح في عام ٢٠١٠.

إن الزيادة المتوقعة تحتاج إلى إستثمارات بحجم مؤثر لاستيعابها هذا فضلا عن طموح المنطقة في أن تزيد نصيبها في السياحة الدولية بما يتجاوز نصيبها الحالي.

وتسأل مأمون إبراهيم حسن:

فهل لدينا الإمكانيات لمواجهة هذه الزيادة التي تعني مضاعفة عدد السياح (الذين إلى المنطقة)؟

وأجاب قائلا:

إن الأمر يحتاج ولا شك إلى توفير إستثمارات سياحية وفندقية ضخمة لمواجهة الزيادة المتوقعة في الحركة السياحية الدولية والإقليمية. ومن أجل هذا يعقد مثل هذا المؤتمر للترويج لفرض الإستثمار السياحي في الدول العربية لكي يعرف المسؤولون عن قطاع السياحة في الدول العربية خطط دولهم للتنمية السياحية وهو أمر يختلف من دولة إلى أخرى وفقا للظروف والموارد التي يتمتع بها القطر المضيف للإستثمار. وبمعنى آخر، لا يكون بيننا اليوم وزراء السياحة، وكبار العاملين في قطاع السياحة في عدد من الدول العربية الرائدة في مجال السياحة لعرض تطلعاتهم، وخططهم، في مجال التنمية السياحية والإفادة من تجارب دولهم.

كذلك، يقدم المؤتمر مجموعة من المشروعات المقروعة للإستثمار، وهي مشروعات لها نواحيها الاقتصادية وخيار مادة جاذبة للتفاوض بين الأطراف المعنية.

وقدم المؤتمر في الوقت ذاته فرصا لخلق مجالات جديدة للتعاون بين المستثمر العربي والمستثمر الأجنبي وخصوصا في مجال المشاركة في رأس المال أو توفير التمويل المطلوب أو في مجالات التعاون الفني التي تشمل تقديم الخبرة في الإدارة الفندقية والتسويق السياحي.

ومن إيجابيات هذا المؤتمر وأمثاله ما يتيحته من فرص لإجراء حوار معق بين المستثمرين والحكومات العربية بهدف التغلب على المشاكل ومن ثم استنباط الحلول من أجل تحسين مناخ الإستثمار، وهو أمر لمسهنا تماما من خلال تجاربنا السابقة في مؤتمرات المستثمرين ورجال الأعمال العرب التي تعقد كل عامين وكان آخرها المؤتمر الخامس الذي افتتح في هذا المكان في أيار/مايو ١٩٩٣، والمؤتمر السادس يعقد في الإسكندرية (خلال الشهر الجاري).

وختم مدير عام «المؤسسة العربية لضمان الاستثمار» قائلا: أنني على ثقة من أن المستثمر العربي الذي كانت له الريادة في طرق أبواب الإستثمار في الدول العربية، وتعرّس بالتجربة، وكانت له نجاحاته ومشاكله، وكانت لتعاملاته واتصالاته بالمسؤولين في الحكومات العربية أكبر الأثر في تحسين مناخ الإستثمار والتغلب على كثير من العقبات، سوف يدوم على أداء دوره البناء في مجال الإستثمار، ولا شك في أنه واحد في مجموعة المشروعات المقروعة للإستثمار في هذا المؤتمر ما يستلزم باهتماما سميّا وأن قطاع السياحة قطاع واع ومردوداته عالية. وللمستثمرين من خارج الوطن العربي الذين شرفونا بحضورهم أقول: إن الجهود التي قامت بها الدول العربية لتحسين مناخ الإستثمار وتشجيع البنى التحتية وتطبيق لإقتصاديات السوق وتبني برامج التخصصية، مع الإهتمام بتطوير الأطر التشريعية والإدارية كل هذا من شأنه إقامة مشروعات سياحية ناجحة سواء بالمشاركة أو بتفكيرهم أو بتقديم التمويل أو بتقديم الخبرة في مجال الإدارة الفندقية والتسويق السياحي.

■ على الرغم من الإمكانيات السياحية التي تملكها المنطقة العربية فإنها لم تحظ بعد بنصيب عادل من السياحة الدولية في عملية التنمية وقدرت «المؤسسة العربية لضمان الاستثمار» حصة المنطقة العربية لعام ١٩٩٢ من إجمالي عدد السياح في العالم البالغ أكثر من نصف مليار سائح بنحو ١٤ مليون سائح أي أقل من ٢,٨٪ في المائة في حين قدرت حصة المنطقة من إجمالي الإيرادات السياحية العالمية في العام نفسه والبالغة نحو ٢٠٤ مليارات دولار بفرازة ٧,٥ مليار أي أقل من ٢,٥٪ في المائة.

وتتوقع منظمة السياحة العالمية أن يرتفع عدد السياح إلى نحو ٦٦١ مليون عام ٢٠٠٠ وإلى نحو ٩٢٧ مليون سائح عام ٢٠١٠. وتقدر الزيادة في حجم السياحة في منطقة الشرق العربي والخليج بنحو ٤,٦٪ في المائة حتى العام ٢٠٠٠. وتوقع إلى خمسة في المائة خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠، في حين تقدر مساهمة الإستثمارات السياحية بنحو ١١ في المائة من إجمالي الناتج الإجمالي المحلي والعالمي. وقالت «المؤسسة العربية لضمان الاستثمار» إن تجاوز المعوقات التي تعترض تطور السياحة العربية بما يتناسب وإمكاناتها يتطلب توافر ثلاثة عناصر مترابطة وذات تأثير متبادل.

وحددت المؤسسة العامل الأول بإيجاد البنية الأساسية للسياحة من فنادق ومغشبات ومرافق وخدمات مكتملة. والثاني توافر التمويل اللازم على شكل إستثمارات خاصة عربية وأجنبية ليس لأن التمويل من قبل القطاع العام غير كاف وحسب بل لأن الإستثمارات الخاصة لا سيما الأجنبية منها تحمل فيها طابعها ترسيخا للمنافسة السياسية والإقتصادية في المنطقة وتحمل معها أيضا تقنيات الإدارة والخبرة وتساهم بشكل مباشر أو غير مباشر بربط السياحة العربية بالسوق الدولية.

أما العامل الثالث فراهته المؤسسة في تطبيق برامج وخطط عملية فعالة في مجال الترويج للسياحة لتحقيق غرضين في آن: الأول جذب المزيد من الإستثمارات الخاصة.

والثاني جذب المزيد من السياح.

وقالت، أنه في مقابل المعوقات والتحديات الكثيرة التي تواجه المنطقة العربية، هناك الكثير من عناصر القوة والظروف المواتية التي تعمل لصالحها أهمها تزايد اهتمام المؤسسات الدولية العاملة في مجالات السياحة والتمويل والإستثمار في المنطقة، وحرصها على استغلال مجالات وإمكانات الإستثمار فيها، باعتبارها من المناطق المغيرة على تحقيق نمو مطرد خلال المرحلة المقبلة.

ومن العوامل المهمة أيضا تحسن مناخ الإستثمار في غالبية الدول العربية نتيجة جهود حثيثة بذلت على مدى العامين الماضيين لتجاوز الشوائب والمعوقات، سواء على صعيد الأطر القانونية المنظمة للإستثمار أو على صعيد العمل لتجاوز المصاعب الاقتصادية، والتي استجوبت خلال السنوات القليلة الماضية تطبيق غالبية الدول العربية سياسات وبرامج متنوعة للإصلاح.

وعقبت أن ذلك أدى إلى تحقيق نتائج إيجابية في ما يخص السيطرة على عجز ميزان المبادلات العامة وكبح التضخم وتحرير التجارة والتدفق وأسواق لئال وأعمال، القطاع الخاص دورا أكبر في النشاط الاقتصادي.

كما اعتبرت المؤسسة أن الدول العربية أدت القطاع السياحي أهمية خاصة تجلت في الخطط والتوجهات الاقتصادية واتساع غالبية الدول العربية لوزارات أو هيئات حكومية خاصة بالسياحة. كما تجلت في مبادرة القطاع العام، منفردا أو بالمشاركة مع القطاع الخاص إلى إقامة المنشآت السياحية والترويج للسياحة.

لكن المؤسسة رأت أن الترويج للسياحة في المنطقة والتعريف بإمكانات الإستثمار فيها يعتبر أحد العوامل المهمة في تنمية قطاع السياحة، وأنه كان يهدى أن يشكّل ثلثا هذا مشتركا للجهات المعنية كافة مثل حكومات الدول العربية والهيئات العربية المشتركة والمنظمات الدولية والهيئات المظلة للقطاع الخاص ومؤسسات الإعلام. إضافة إلى المؤسسات والمجموعات الإستثمارية والمالية العربية منها أو الأجنبية، وأن تسعى هذه الجهات منفردة أو مجتمعها ليجاد الوسيلة أو الوسائل اللازمة لتحقيق هذا الغرض.

وأشادت بالتطورات العربية الحديثة التي عقدت تحت شعار «فرص الإستثمار في السياحة والقطاع الفندقي في البلاد العربية» في دمشق أخيرا (راجع «الحرز» العدد السابع - نيسان/أبريل ١٩٩٥).

وقالت أنها أتت إلى التعريف بوضوح ومجالات الإستثمار في قطاع السياحة والفنادق في الدول العربية، والترويج لفرض الإستثمار المتاحة سواء تلك التي تقدمها الأجهزة الحكومية المعنية أو التي يقدمها القطاع الخاص، وإلى التعريف بمصادر التمويل المحلية والأجنبية المتوافرة للإستثمارات السياحية، وبحث بعض القضايا العامة المتعلقة بصناعة السياحة كاتجاهاتها

الإقليمية والدولية وقضية الإدارة في المنشآت السياحية وقضية التخصص في مجال السياحة والفنادق الحديثة مثل المشاركة في الملكية أو الإستثمار أو الإستثمار.

وشملت هذه التظاهرات، التي شارك فيها ممثلو حكومات دول عربية عدة ونخبة من كبريات المؤسسات العربية والدولية العاملة في ميادين السياحة والإستثمار والتمويل ورجال الأعمال العرب والأجانب.

عقد مؤتمر في دمشق ناقش أيضا وفرض الإستثمار في الدول العربية حيث تم تخصيص وقت معين لدول عدة من الشرق والغرب العربي ومن دول الخليج لعرض تجربة كل منها وشرح مجالات وفرص الإستثمار المتاحة فيها وكذلك الترويج بمجمل الأوضاع القانونية والإقتصادية والإدارية التي تحكم الإستثمار، ومصادر التمويل الإقليمية المتوافرة للإستثمارات السياحية.

وكان مأمون إبراهيم حسن، مدير عام «المؤسسة العربية لضمان الاستثمار» التي كلمة في حفل الافتتاح المؤتمر دمشق لغرض الإستثمار في السياحة والقطاع الفندقي قال فيها:

يحتاج عالمنا إلى تحولات عميقة في مجالات التعاون المتعلق بتدفق الاستثمارات.

فالثورات التكنولوجية في مجال الاتصالات، والإنتاج، حكمت فتح الأسواق ومجها وتحريكها، انفتحت مناطق جديدة في أوروبا الشرقية وآسيا وأمريكا اللاتينية وغيرها... لا استبعاد لجذب الإستثمارات الأجنبية الخاصة، كما أن الألف الشايع قد أثبتت نتيجة إيجابية «الخصخصة» في مناطق عدة من العالم وأدى كل ذلك إلى الطلب المتزايد على الإستثمار.

يحدث هذا في وقت لا تشهد فيه الأسواق الدولية زيادة في الأموال المعروضة بل ربما تشهد إنحسارا نتيجة لتزايد الإستهلاك عالميا، ومن التحولات البارزة ما حدث من نمو كبير في التفتتات الإستثمارية المباشرة إلى الدول النامية، التي بلغت أكثر من ٨٠ مليار دولار في عام ١٩٩٢ أي ما يوازي ٤٠٪ من حجم التفتتات الدولية. استقطبت معظمها دول شرق وجنوبي شرق آسيا وهي دول تشهد أفرادا في معدلات النمو في نطاق سياسات اقتصادية منحدرة وفرايز مستقرة كانت نتاج إصلاحات اقتصادية وميكانيكية اكتسبت عمقا وريادة منذ عقود خلت.

إن النصيب المتواضع للمنطقة العربية من جملة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة يجعل من طرح فضائيا الإستثمارات العربية مجددا على ضوء مستجدات الساحة الدولية والعربية أمرا مهما ومطلوبا.

ولما كانت «المؤسسة العربية لضمان الاستثمار» تعمل في مجال ترويج الإستثمار، ولطوره قروصه واكتشافها فقد كان لا بد لها من أن تفكر في ترويج القطاعات الاقتصادية المهمة التي توليها الدول العربية استجابة

## تقديم السياح إلى الشرق الأوسط وتوقعاته

١٩٧٠-١٩٨٠	١١,٩
١٩٨٠-١٩٩٠	١٢,٤
١٩٩٠-٢٠٠٠	٢٢,٢
٢٠٠٠-٢٠١٠	٢٢,٤
٢٠١٠-٢٠٢٠	٢٤,٦
٢٠٢٠-٢٠٣٠	٢٤,١
٢٠٣٠-٢٠٤٠	٢٥,٠



## هل يبقى هيل في الطليعة بعد سباق برشلونة؟

■ يتطلع ديمون هيل المتقدم حتى الآن على سلم بطولة العالم الى تكرار الفوز الذي حققه في السنة الماضية في غران بري اسبانيا على حلبة برشلونة في السباق الذي يجري يوم الأحد في ١٤ أيار/مايو المقبل. وكان هيل قد فاز بسيارة روثمان وليامس رينو FW17 آخر سباقين من سباقات غران بري متقدماً منافسه الكبير بطل العالم الحالي مايكل شوماكر بست نقاط.

ففي السنة الماضية، انتفض هيل من صدمته، بموت زميله في الفريق أرتون سينا، ليرفع المعنويات المنهارة لفريق وليامس بفوزه الباهر على اللحلبة الأسبانية البالغ طولها ٤,٧٤٧ كلم (٢,٩٤٩ ميل) والواقعة على بعد ٢٠ كيلومتراً من الشمال الشرقي لمدينة برشلونة. كان ذلك السباق مشهوداً وحافلاً بالنسبة الى فريق وليامس الذي انزل الى الحلبة لأول مرة السائق الاسكتلندي دايفيد كولتارد منطلقاً منها انطلاقة مثيرة للإعجاب قبل إنسحابه من السباق لعطل كهربائي في سيارته.

وتعد حلبة برشلونة واحدة من أحدث حلبات غران بري وعليها انتزع فريق وليامس النصر في السباقات الأربعة التي خاضها عليها. إذ فاز نايجل مانسيل لحساب فريق وليامس في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢. وأكمل الفرنسي آلن بروست مسلسل الفوز في ١٩٩٣ واستطاع هيل في السنة الماضية ان يحافظ على هذا التقليد من النجاح المتواصل.

ويستمتع السائقون كثيراً بالسباق على الحلبة الجديدة التي كانت قبله الأنظار في سنة ١٩٩٢ عندما استضافت برشلونة الألعاب الأولمبية. وتضم الحلبة عدداً من المنعطفات السريعة وخطاً مستقيماً طويلاً للإبتداء والإنهاء. وسوف يحاول بطل العالم مايكل شوماكر ان يقلص الفجوة التي حققها هيل منذ فوزه في الجولة الافتتاحية لهذا الموسم في البرازيل.

وكان شوماكر في السنة الماضية قد خاض سباقاً رائعاً على حلبة برشلونة انتزع فيه المرتبة الثانية على الرغم من أن سيارته «بنيتون» التي كان يقودها علقت علبة سرعاتها على النسبة الخامسة. كما إن ثنائي «فيراري» غيرهارد بيرغر وجان ليسي، إنطلقا انطلاقة جيدة في الموسم إذ تشارك اليسي في المرتبة الثانية مع شوماكر.

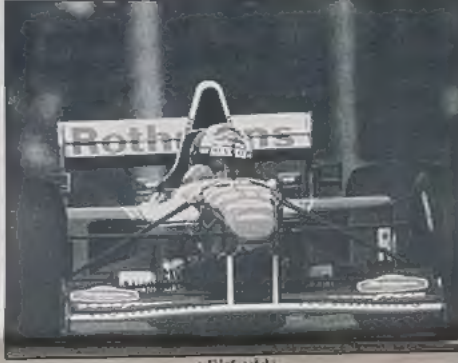
وقد حصل فريقاً «روثمان وليامس رينو» و«فيراري» على نتيجة متساوية في المرتبة الأولى في بطولة العالم للصانعين. وبعد انتهاء «غران بري سان مارينو» بقي معظم الفرق الرئيسية في «إيمولا» لمواصلة الاختبارات قبل دخول هذه الجولة الرابعة المهمة من جولات البطولة. ومن السائقين الذين يتطلعون الى تحصيل أول نقاط لهم في الموسم بطل العالم السابق نايجل مانسيل الذي يقود سيارة مكلارين بمحرك «مرسيدس». وسيكون هذا السباق ظهوره الثاني في الموسم على حلبة سبق له ان فاز عليها مرتين.



ديمون هيل على منصة الفوز في سان مارينو



ديمون هيل



دايفيد كولتارد

## «وندر وويل» يلحم الثقوب تلقائياً

المشكلة المتكررة التي يواجهها سائقو السيارات والدراجات وكافة أنواع الجرارات الزراعية والآليات الثقيلة، من حيث تعرضهم للمخاطر الناشئة من الثقوب في الدواليب، وجدت لها حلاً في سائل يلحم الثقوب تلقائياً ويجعل السائق ينسى متاعب الطرق ويمنحه الأمان والاطمئنان في القيادة. سائل «وندر وويل» هو نتاج اختبارات وتجارب طورت في تركيبته الكيميائية وفي أساليب تصنيعه وطرق استعماله. يستطيع ان يلحم تلقائياً أي ثقب قطره خمسة ملليمترات قد تتعرض اليه دواليب السيارة العادية أو الشاحنة، كذلك الجرارات الزراعية والآليات الثقيلة التي تستعمل في ورش البناء والورش الصناعية.

ميزة «وندر وويل»، انه يعيش داخل جميع الدواليب ذات الاطار الداخلي وتلك الخالية منه، فلا يتأثر بالحرارة ولا يجمد. ولا يسبب أي ضرر او تآكل في العجلة (الجانث)، فهو مركب من الياف كيميائية ومن مزيج من الماء وايتيلين غليكول الأحادي ومن مزيج مطاطي، ويحتوي على مواد اضافية تمنع الصدأ وتمنع الدواليب مناعة وطول العمر. اما طريقة استعماله فمن البساطة بمكان. وتتم في مراحل ثلاث:

- ١- بعد جعل صمام الدواليب في وضع أفقي، تنزع ابرة الصمام ثم يفرغ الدواليب من الهواء.
- ٢- يركز أنبوب القنينة البلاستيكي على صمام الدواليب وتحقن الكمية اللازمة (ربع ليتر لكل دواليب في السيارة العادية).
- ٣- ينظف الصمام بعد حقن السائل ثم تعاد ابرة اليه ويعدّها بنفخ الهواء في الدواليب ويعدل ضغطه. للراغبين في الحصول على حقوق توزيع «وندر وويل» وعلى مزيد من المعلومات الاتصال على: فاكس: 44 (171) 224 6342





